المؤسسة العسكرية العراقية

مسارات البناء ومتطلبات إعادة التنظيم

2020 - 2003

اللواء الركن المتقاعد
الدكتور عماد علّوّ الربيعي

مركز الرافدين للحوار

المؤسسة العسكرية العراقية
مسارات البناء ومتطلبات إعادة التنظيم
2020-2003

المؤسسة العسكرية العراقية

مسارات البناء ومتطلبات إعادة التنظيم

2003-2020

اللواء الركن المتقاعد الدكتور عماد علّوّ الربيعي

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2023

First Edition, Beirut/Najaf, 2023

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 1 - 77472 - 202 - 2

سبتمبر/أيلول 2023

المؤسسة العسكرية العراقية

مسارات البناء ومتطلبات إعادة التنظيم

2020-2003

اللواء الركن المتقاعد
الدكتور عماد علّوّ الربيعي

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

الفهرس

قائمة الجداول 11
قائمة الاشكال 11
مقدمة المركز 13
المقدمة 15
الفصل الأول: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية العراقية 1921-2003 19
1-1: ظهور المؤسسة العسكرية العراقية 19
1-2: دخول الجيش عالم السياسة والانقلابات العسكرية 20
1-2-1 حركة رشيد عالي الكيلاني 21
1-2-2: الانقلابات العسكرية 22
1-3: تراجع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية العراقية 25
الفصل الثاني: دور المؤسسة العسكرية العراقية في المرحلة التي أعقبت احتلال العراق في 2003 29
2-1: حلّ المؤسسة العسكرية العراقية 29
2-1-1: قرارات الحل 29
2-1-2: دوافع حلّ المؤسسة العسكرية العراقية 30
2-1-3: ادعاءات باطلة 32
2-2: إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية العراقية 35
2-2-1: الخطوات الأولى 35
2-2-2: دمج الفصائل الحزبية المسلحة في الجيش الجديد 37
2-2-3: تشكيل وزارة الدفاع الجديدة 40
2-2-4: قيادات الفرق العسكرية 46
2-2-5: فرق القوات الخاصة وقوات مكافحة الارهاب ISOF & CTB 50
2-2-6: مكتب القائد العام للقوات المسلحة 51
2-3: المؤسسة العسكرية العراقية والمحاصصة الطائفية 52
2-4: الاستخدام السياسي للمؤسسة العسكرية 53

الفصل الثالث: أثر التوافقات السياسية الداخلية والاقليمية على تسليح الجيش العراقي الجديد 57
3-1: الرؤية الأمريكية لتسليح الجيش العراقي 57
3-2: تبدل الاستراتيجية الامريكية في العراق 59
3-3: الاتفاقية الاطارية بين العراق وامريكا 62
3-4: استراتيجية التسلح العراقية 64
3-5: المواقف من تسليح الجيش العراقي 70
3-5-1: موقف القوى والاحزاب السياسية الحاكمة 70
3-5-2: موقف الاحزاب الكردية 72
3-5-3: موقف القوى والأحزاب العربية 74
3-5-4: التداعيات السياسية على الجيش 75
3-5-5: مواقف دول الجوار من تسليح الجيش العراقي 76
الفصل الرابع: تأثير الفساد الاداري والمالي على القدرات القتالية للجيش العراقي 81
4-1: التكييف القانوني 81
4-2: الفساد المالي والإداري 83
4-2-1: الفساد الإداري والمالي الأمريكي في العراق 83
4-2-2: الفساد الإداري والمالي لإدارة بول بريمر 84
4-2-3: تقارير المفتش العام الأمريكي 85
4-2-4: تقرير مكتب المفتش العام لسنة 2010 87
4-2-5: الفساد في عقود ألـ(F.M.S) 89
4-2-6: الفساد الإداري والمالي في وزارة الدفاع العراقية 91
4-2-7: الفساد في ملف التسلح العراقي 94
4-2-8: التسلح العراقي بين الفساد والإضعاف 102
4-3: أسباب ضعف القدرات القتالية للجيش العراقي 104
الفصل الخامس: المؤسسة العسكرية العراقية والحرب ضد تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) 109
5-1: هجوم تنظيم (داعش) الإرهابي 110
5-2: احتلال تكريت 111
5-3: تحرك قوات البيشمركة 112
5-4: تعرض تنظيم داعش على اقليم كردستان 113
5-5: فتوى الدفاع الكفائي وتشكيل الحشد الشعبي 115
5-6: الدور الامريكي 116

5-7: التحالف الدولي 117
5-8: الانتصار على داعش 119
الفصل السادس: المؤسسة العسكرية العراقية.. أهم المعاضل والتحديات 125
6-1: المعاضل الاستراتيجية والعملياتية 125
6-1-1: بنية تحتية مدمرة نتيجة العمليات الحربية 125
6-1-2: غياب الإعداد المسبق لمسرح العمليات العسكرية 126
6-1-3: غياب سياقات متفق عليها لإعداد الدولة للدفاع (للحرب) 127
6-1-4: مسك الاراضي المحررة وفرض القانون والنظام فيها 127
6-1-5: معضلة تأمين الحدود الدولية 127
6-2: المعاضل التنظيمية 128
6-2-1: معاضل الهيكل التنظيمي 128
6-2-2: العقيدة العسكرية أو عقيدة الحرب 129
6-2-3: الترهل الكبير بالرتب العسكرية الكبيرة 130
6-2-4: ضعف الضبط العسكري 130
6-2-5: المحاصصة الطائفية 131
6-2-6: السيطرة على السلاح المنفلت 131
6-2-7: الفساد الاداري والمالي 132
6-2-8: معاضل الجيوش الرديفة 132
الفصل السابع: قـوات البيشـمـركة 135
7-1: تاريخ قوات البيشمركة 135
7-2: الهيكل التنظيمي للأجهزة الامنية لإقليم كردستان العراق 138
7-3: ألوية البيشمركة 140
7-4: تسليح وتجهيز البيشمركة 141
7-5: المركز القانوني لقوات البيشمركة 143
7-6: المهمة والارتباط 143
7-7: أهمية قوات البيشمركة للأمن الوطني العراقي 144
7-7-1: وجهة النظر الكردية 145
7-7-2: البيشمركة في الدستور العراقي 146
7-7-3: البيشمركة في إطار المؤسسة العسكرية الاتحادية 147
7-7-4: التعاون والتنسيق الأمني والعسكري 148
7-8: اصلاح الهيكل التنظيمي لقوات البيشمركة 150
7-9: معاضل مأسسة الأجهزة الأمنية في اقليم كردستان 151

الفصل الثامن: قوات الحشد الشعبي 153
8-1: تشكيل الحشد الشعبي 153
8-2: الوضع القانوني لهيأة الحشد الشعبي 155
8-2-1: الفصائل المسلحة المقرّبة من إيران والمرتبطة فكرياً بالمرشد الإيراني السيد علي خامنئي 155
8-2-2: الفصائل المسلحة التي ترتبط بالمرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف 155
8-2-3: الفصائل المسلحة المرتبطة بالمجلس الأعلى الإسلامي بزعامة عمار الحكيم 156
8-2-4: الفصائل المسلحة المرتبطة بالتيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر 156
8-3: الهيكل التنظيمي للحشد الشعبي 156
8-4: الحشد الشعبي في إطار المؤسسة العسكرية 159
8-5: حشد العتبات 161
8-6: أسلحة ومعدات وتجهيزات الحشد الشعبي 162
8-7: عقيدة قتال الحشد الشعبي 165
الفصل التاسع: المؤسسة العسكرية العراقية والعلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية 167
9-1: الرؤية العراقية 167
9-2: الاسبقيات 169
9-3: العراق وحلف الناتو 170
9-4: الرؤية الامريكية 172
9-4-1: مواجهة تنظيم «داعش» الإرهابي 172
9-4-2: الدور الإيراني في العراق 173
9-4-3: وضع الحشد الشعبي 173
9-5: تدابير مطلوبة 175
9-6: كوابح تنفيذ مخرجات الحوار الإستراتيجي العراقي-الأمريكي 177
الفصل العاشر: أهمية إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية العراقية 181
10-1: تنظيم القوات المسلحة العراقية في الدستور 181
10-2: القوات المسلحة والسلطة المدنية 182
10-3: توزيع المناصب القيادية 183
10-4: صلاحيات السلطة الاتحادية 184
10-5: آليات صنع واتخاذ القرار الأمني 185
10-6: الحاجة إلى إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية 188
10-7: المبادئ والمتطلبات 189

الفصل الحادي عشر: رؤية في اسلوب تطوير منظومة القيادة والسيطرة 191
11-1: أهمية مبدأ وحدة القيادة والسيطرة 191
11-2: مناصب القيادة والسيطرة في المؤسسة العسكري العراقية 192
11-3: إعادة تشكيل قيادة العمليات المشتركة (ق ع م) 194
الخاتمة 197
الملاحق 201
المصادر 209

قائمة الجداول

(1): مديريات وزارة الدفاع	45
(2): تسليح وتجهيز القوات العراقية	68
(3): مصادر أموال صندوق تنمية العراق DFI المؤتمنة عليها وزارة الدفاع الأمريكية DOD منذُ عام 2004	86
(4): الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري في الوزارات العراقية في العامين 2006-2005	92
(5): الدعاوي الجزائية لقضايا الفساد الاداري والمالي في وزارة الدفاع العراقية لغاية 31 كانون الأول/ ديسمبر 2005	95
(6): عمليات القوات المسلحة العراقي ضد تنظيم داعش الإرهابي (2017-2014)	120

قائمة الاشكال

(1): عدد القتلى في صفوف العسكريين الأمريكيين في العراق ما بين آذار/ مارس 2003-تموز/ يوليو 2010	35
(2): ملخص تنظيم وزارة الدفاع	43
(3) أهم القواعد العسكرية في العراق	49
(4): الهيكل التنظيمي لجهاز مكافحة الإرهاب	51
(5): ارتفاع نسبة الخسائر الامريكية بالأفراد للمدة من حزيران/ يونيو 2004 ولغاية آذار/ مارس 2005	61
(6): العدد التراكمي لقضايا الفساد الاداري لغاية 31/12/2005	93
(7): تطورات الموقف الميداني بعد 10حزيران/يونيو 2014	111
(8): الاسناد الجوي الامريكي لإقليم كردستان	114
(9): التحالف الدولي للحرب ضد تنظيم داعش	118
(10): جمهورية مهاباد الكردستانية 1946	136
(11): هيكلية قطاع الامن في إقليم كردستان	139
(12): حجم وتوزيع قوات البيشمركة	142
(13): هيكلية هيأة الحشد الشعبي	159
(14): طائرة مهاجر 6 في استعراض الحشد الشعبي	165

(15): لجان برنامج اصلاح قطاع الأمن القومي العراقي	172
(16): مستويات تهديد الامن الوطني العراقي	186
(17): الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية والأمنية العراقية وآليات صنع واتخاذ القرار العسكري والامني	187
(18): مقترح تطوير قيادة العمليات المشتركة	196

مقدمة المركز

يعد كتاب (المؤسسة العسكرية العراقية: مسارات البناء ومتطلبات إعادة التنظيم 2003-2020) الذي كتبه اللواء الركن المتقاعد عماد علو الربيعي من النصوص المهمة التي تتناول تاريخ الجيش العراقي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي مروراً بالتحديات التي واجهت البلد مرورا بالاضطراب الأمني، ثم ما افرزه احتلال داعش الإرهابي لعدد من محافظاتنا، وعمليات التحرير، وتشكل الحشد الشعبي، وغيرها من التفاصيل التي ينبغي توثيقها ونقدها واستخلاص الدروس منها.

تمكن المؤلف من رصد جوانب مختلفة من تطور المؤسسة العسكرية بما فيها الجيش والبيشمركة والحشد، وعلاقة هذا التطور بالواقع السياسي للبلد، وتأثير الاحتلال الأمريكي الذي حاول ترسيخ رؤيته في تشكيل المؤسسة العسكرية، وأثر ذلك في التسليح، وتأثير الفساد منذ إدارة بول بريمر وحتى الوقت الحاضر في اضعاف القدرات القتالية للجيش العراقي.

وعلى نحو تفصيلي يرصد المؤلف من وجهة نظر عسكرية تداعيات ظهور داعش وتفوقها في عام 2014، ثم يبين الأدوار المختلفة التي اداها الجيش والحشد والتحالف الدولي في الحرب ضد هذا التنظيم الإرهابي.

ويقدم في الفصلين الأخيرين من الكتاب تحليلاً مهماً ورؤية في إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية، ورؤية في تطويرها، تقوم على توحيد القيادة والسيطرة، وإعادة تشكيل قيادة العمليات المشتركة، بما يعزز من فاعليتها وقدرتها على الاستجابة السريعة للتحديات.

اننا في مركز الرافدين للحوار RCD اذ نقدم هذا الكتاب لقارئ الكريم، فانه يحدونا الامل ان يشكل حافزا لنقاشات معمقة بشأن تطوير المؤسسة العسكرية، وزيادة فاعليتها، وتحسين قدرتها التسليحية والاستخبارية، وزيادة إمكاناتها الفنية والتقنية بما يمكنها من الاستجابة للتحديات الجديدة في ظل عالم يتميز بالتغير السريع، بحيث أصبحت التكنولوجيا تستدعي مقاربات جديدة في العمل العسكري والتعبوي.

المقدمة

استحوذت عملية إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية العراقية منذ عام 2004، ولا تزال، على أهمية محورية تجاوزت الإطار المباشر لها، وسوف تمتد إلى آفاق أرحب تتعلق بمستقبل العراق وطبيعة التوجهات الاستراتيجية الكبرى للسياسة العراقية في المستقبل، سياسياً وعسكرياً، اقتصادياً واجتماعياً. إلا إن الغموض وعدم الشفافية لايزال يكتنف العديد من مسارات إعادة بناء القدرات التسليحية والتدريبية، مما يجعل ذلك من الاشكاليات التي واجهتنا في هذا الكتاب، والتي يصعب معها الاحاطة بكل المعاضل والتحديات التي واجهت مسارات إعادة بناء القدرات التسليحية والتدريبية، منذ تشكيلها في 2004 ولغاية عام 2020، في قراءة تحليلية موضوعية ومهنية محايدة، لمسارات النجاح والاخفاق التي مرت بها المؤسسة العسكرية العراقية، طيلة سنوات تطورها المتزامن مع صراعها ضد أعتى وأشرس التنظيمات الارهابية المتمثلة بتنظيم داعش الارهابي، وانتصرت عليه في حرب ضروس استمرت لأكثر من اربعة سنوات، لاسيما أن المؤسسة العسكرية العراقية الجديدة، جرى بنائها وفقاً لمتطلبات آنية وبغياب الرؤية الاستراتيجية الشاملة، الأمر الذي أدى بشكل واضح إلى بقاء معادلة التوازن الاستراتيجي في الحرب ضد تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) تميل لصالح التنظيم الارهابي المتطرف طيلة الاشهر التسعة التي أعقبت احتلاله الموصل وتكريت واجزاء واسعة من ديالى والانبار.

وقد تطرقت في هذا الكتاب، إلى دوافع حلّ المؤسسة العسكرية العراقية بعد عام 2003، والتحديات الفنية والميدانية التي واجهت إعادة تشكيل الجيش العراقي بإشراف قوات الاحتلال الأمريكي.

كما تناولت أثر التوافقات السياسية الداخلية والاقليمية على إعادة تسليح الجيش العراقي، اذ أشارت العديد من مراكز البحوث والدراسات، والتقارير الصحفية وفضائح الفساد الاداري والمالي الامريكي التي اعترفت بها جهات أمريكية رسمية ودلّت على رغبة الولايات المتحدة ودول مجاورة للعراق في إبقاء العراق عاجزاً عن امتلاك القدرات الدفاعية، وتحقيق التوازن

العسكري مع الدول المجاورة، أو امتلاك قدرات ردع تمكنه من مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية. في وقت عارضت فيه، قوى سياسية عراقية عديدة إعادة تسليح وتجهيز الجيش العراقي بأسلحة نوعية لأسباب ودوافع مختلفة.

وكان لابد من إلقاء الضوء على تأثير الفساد الاداري والمالي في اضعاف القدرات القتالية للجيش العراقي، بدءاً بالفساد الاداري والمالي الامريكي الذي شاب عقود وصفقات تسليح الجيش العراقي، بحسب ما ورد بتقارير المفتش العام الامريكي لإعادة إعمار العراق، وتقارير مراكز الدراسات والابحاث الامريكية والدولية. وانتهاءً بالفساد الاداري والمالي الذي شاب عقود وصفقات تسلح وزارة الدفاع العراقية بحسب تقارير هيأة النزاهة العراقية.

وفي ضوء التهديدات الداخلية والخارجية، فقد برزت الحاجة ليتطرق الكتاب إلى ضرورة إعادة النظر بالهياكل التنظيمية للمؤسسة العسكرية، وتقليص الترهل والازدواجية في عمل الوحدات والقيادات داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية العراقية، بما يعزز مبدأ وحدة القيادة والسيطرة في ادارة الموارد البشرية والمادية المتيسرة للدولة العراقية لضمان استدامة واستقرار الأمن الوطني العراقي، عبر تطوير عناصر القوة الشاملة للدولة من خلال امتلاك وسائل الردع المختلفة للدفاع عن سيادة العراق وحماية وحدته الوطنية.

كما تضمن الكتاب مناقشة أهم التحديات التي تقف أمام تطوير المؤسسة العسكرية العراقية لاسيما في مواضيع القيادة والسيطرة التي انتابها الغموض، وتأثرت بالتطورات التقنية المتسارعة، في ضوء التوجه نحو تقليل الانفاق المالي، وذهاب الحكومات المتعاقبة على الدولة العراقية إلى تسويغ تشكيل واستخدام الجيوش الرديفة، مما أدى إلى بروز تحديات أخرى مثل (تباين واختلاف التدريب والاعداد القتالي، تباين التسليح والتجهيز، اختلاف في الولاءات وسلسلة القيادة، اختلاف عقائد القتال، عدم وضوح ساحات العمل والمهام)، فيما يحتفظ إقليم كردستان بقوات البيشمركة وهي قوات شبه رسمية، علاقتها غامضة ببغداد، والقائد العام للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء. الأمر الذي يجعل من الضروري، إعادة النظر في تطوير أدوار قيادة العمليات المشتركة، في ضوء ما ورد في نصوص الدستور العراقي لسنة 2005 والامر الديواني 328 في 14 أيلول/سبتمبر 2019.

ويأتي هذا الكتاب كمحاولة أكاديمية، حيادية ومهنية، للوقوف على مسارات بناء وتطوير المؤسسة العسكرية العراقية للفترة من 2003 ولغاية 2020، في ضوء غياب التوافقات

السياسية الداخلية والإقليمية والدولية، لجهة إعادة تسليح وتطوير الجيش العراقي، على الرغم من كونه الركيزة الأساسية في عملية إعادة بناء الدولة العراقية في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، مما جعل من الصعب الوقوف على تصور عراقي موحد ازاء اتجاهات ومديات بناء وتسليح وتطوير المؤسسة العسكرية العراقية.

الفصل الأول

الدور السياسي للمؤسسة العسكرية العراقية 1921-2003

في هذا الفصل سنتناول مرحلتين مهمتين مرّت بهما، المؤسسة العسكرية العراقية، الأولى مرحلة الحكم الملكي (1921-1958)، التي انتهت في 14تموز 1958 وتأسيس الحكم الجمهوري. والثانية، مرحلة حكم المؤسسة العسكرية (14تموز/يوليو 1958-30 تموز/يوليو 1968) التي انتهت بانقلاب قاده حزب البعث في العراق وأقصى به المجموعة العسكرية التي شاركت بانقلاب 17تموز/يوليو 1968.

1-1: ظهور المؤسسة العسكرية العراقية

احتلت المؤسسة العسكرية العراقية، مكانة مركزية، في الهيكل الإداري منذ أن قررت بريطانيا في أعقاب ثورة العشرين الخالدة في (30 حزيران/يونيو1920)، تشكيل حكومة عراقية وتنصيب فيصل ابن الحسين ملكاً على العراق وإقامة ما سُمي بالحكم الوطني، مستعينة بمجموعة من النخب العسكرية العراقية[1] الذين خدموا في الجيش العثماني وتلقوا تعليمهم ومعارفهم في أرقى المؤسسات الدراسية والتدريبية العثمانية والغربية، وكان لهم دور بارز في الثورة العربية الكبرى(حزيران/يونيو 1916–تشرين الأول/أكتوبر 1918)، ضد العثمانيين وقادها (الشريف حسين بن علي)[2]، وكان عددهم في عام التأسيس 1921 (62)

(1) جعفر عباس حميدي (د.)، التطورات السياسية في العراق 1941- 1953، النجف الأشرف، مطبعة النعمان, 1975، ص 286 ـ 287.

(2) الشريف حسين بن علي بن محمد الهاشمي (1853حزيران/يونيو 1931)، مُؤسِّس المملكة الحجازية الهاشمية، قائدُ الثورة العربية الكبرى في مطلع القرن العشرين، نادى باستقلال العرب من حكم الدولة العثمانية. ينتسِب إلى الأشراف من بني هاشم ولقّب بـ «ملك العرب». ينظر: نضال داوود المومني. الشريف الحسين بن علي والخلافة. منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان 1996، ص. 18..

ضابطاً وكان في مقدمتهم نوري السعيد، وجميل المدفعي، وعلي جودت الأيوبي، وياسين الهاشمي، محمد أمين زكي، وأمين العمري، وجعفر العسكري، بكر صدقي، وعبد المحسن السعدون، وعلي خالد حجازي، وشاكر الوادي، ومصطفى العمري، الذين تداولوا على السلطة طيلة الحكم الملكي.

شكّلت هذه النخب العسكرية العراقية[1] الجماعة الأولى فى العراق، وأصبح العسكر مكوناً اساسياً فى بناء السلطة السياسية وفى بناء المجتمع فى آن واحد. ولهذا يؤكد ما ذهب اليه إيفرز من أن السبق الزمنى للجماعة الاستراتيجية يؤدى إلى أن تحتل هذه الجماعة مكانة أكبر من الجماعة التى يتأخر ظهورها الزمنى[2] لذلك يمكننا القول أن تطور ونمو المؤسسة العسكرية العراقية تزامن مع نمو وتطور مؤسسات الدولة العراقية الفتية، مما جعلها العمود الفقري للدولة العراقية بمختلف مراحل تطورها حتى أصبحت مؤسسة كبيرة واسعة وشاملة لمختلف الصنوف والخدمات والاختصاصات العلمية والفنية والقانونية والطبية وخبرة تدريبية وقتالية كبيرة، جمعت ووحدت تحت لوائها كل العراقيين بمختلف قومياتهم ومذاهبهم فكانت بحق رمزاً لوحدة الدولة العراقية ووحدة شعبها.

2-1: دخول الجيش عالم السياسة والانقلابات العسكرية

حظيت المؤسسة العسكرية العراقية، باهتمام من لدن الحكومات العراقية المتعاقبة منذ ظهورها في عام 1921 باعتبارها الذراع الضاربة للمؤسسة الحكومية العراقية ورمز قوتها وهيبتها، بالإضافة إلى الخلفية العسكرية لقادة العراق ورموز حكومته الفتية[3]. الأمر الذي

(1) مفهوم ظهر في القرن السابع عشر الميلادي، وارتبط بتوصيف الجماعات المميزة وذات الصلاحيات، والامتيازات في السلم الاجتماعي مثل القادة السياسيين والعسكريين ورجال الدين. بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة: جورج جحا، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972، ص 5.

(2) أحمد زايد، الدولة فى العالم الثالث: الرؤية السوسيولوجية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1986، ص216-226؛ كذلك ينظر، عماد علو، الجيش العراقي ودوره في مراحل بناء وتطور الدولة، جريدة الزمان، العدد 5928-5929، بتاريخ 6-7 كانون الثاني/يناير 2018.

(3) من أهم الكليات الغربية التي تلقى الضباط العراقيون الدراسة والتدريب فيها: كامبرلي بإنكلترا وليفروث بالولايات المتحدة الامريكية، فمحمد نجيب الربيعي مثلاً درس في كلية ساندهرست في انكلترا عام 1928، والتحق كل من صبحي عبد الحميد وناجي طالب وخالد حسن فريد في كلية الاركان في كامبرلي، ودرس رجب عبد المجيد في كلية لوجبورد في انكلترا، وأكمل محسن حسين الحبيب دراسته العسكرية في الولايات المتحدة الامريكية، والتحق عدد كبير من الضباط بدورة الضباط القدامى في انكلترا بينهم عبد الكريم قاسم واحمد صالح العبدي.

أدى إلى أن تجد المؤسسة العسكرية العراقية الفتية نفسها جزءً فاعلاً في سياسات الحكومة العراقية لجهة فرض نفسها وسلطتها في الداخل العراقي (المدنية)، فاستخدمت الجيش العراقي في قمع حركات العشائر العراقية في الفترة من(1934-1936)، وقمع ثورة الاثوريين أو ما عُرف بمذبحة سميل (7-11 آب/اغسطس 1933)، في محافظة دهوك وقمع ثورة الاكراد في شمال العراق (1931-1941). وقمع ثورة اليزيدية في سنجار في تشرين الأول/أكتوبر عام 1935[1]. لذلك وجدت المؤسسة العسكرية العراقية نفسها في وقتٍ مبكر في خضم الحياة السياسية في العراق، ومع تنامي سوء الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق قبل عام 1958، فإن المشاعر القوية التي كانت تجيش في نفوس الناس كانت تجيش أيضاً في نفوس منتسبي الجيش العراقي الاكثر التصاقاً وتعاطفاً مع هموم المجتمع في تطلعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2]، نسبةً إلى باقي الفئات الاجتماعية الاخرى.

1-2-1 حركة رشيد عالي الكيلاني

تعّد حركة رشيد عالي الكيلاني في مطلع عام 1941، مثالاً بارزاً على دور المؤسسة العسكرية العراقية في الحياة السياسية العراقية، عندما ساند الجيش بزعامة الفريق حسين فوزي رئيس الأركان العامة والعقداء الأربعة (صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد، وكامل شبيب، ومحمود سلمان)، لقوى المعارضة ضد حكومة نوري السعيد، لإقصاء الوصي على عرش العراق عبد الإله بن علي الهاشمي، وتعيين الشريف شرف بن راجح، بدلاً عنه وتشكيل حكومة برئاسة رشيد عالي الكيلاني، التي أعلنت الحرب على بريطانيا وطالبتها بالخروج من العراق[3].

إزاء تلك التطورات، سارعت بريطانيا للتصدي للجيش العراقي بدفع الفيلق العربي من الاردن بقيادة غلوب باشا(أبو حنيك)[4] الذي تقدم عبر الصحراء وفك الحصار عن الحبانية بإسناد من سلاح الجو البريطاني، كما قامت بريطانيا بإنزال جيوشها في البصرة، والتي زحفت

(1) سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة، بغداد، مطبعة الأديب، 1974, ص 201.

(2) عزيز الحاج، مع الأعوام، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق بين (1958-1969)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص 35؛ الثورة (صحيفة)، بغداد، العدد 65، 1959/1/8.

(3) سعاد خيري، المصدر السابق، ص 201.

(4) السير جون باغوت غلوب (Sir John Bagot Glubb) المعروف باسم غلوب باشا ولقبه (أبو حنيك) ضابط بريطاني عرف بقيادته الجيش العربي الأردني بين العامين 1939 و1956. بقي في منصب قيادة الجيش العربي الأردني حتى 2 مارس 1956 عندما أعفاه الملك الحسين بن طلال من مهامه، بالتنسيق مع حركة الضباط الأحرار الأردنيين في قراره تعريب قيادة الجيش العربي التاريخي.

إلى بغداد وأسقطت حكومة الكيلاني الذي هرب والعقداء الأربعة، واستطاعت بريطانيا إلقاء القبض على قادة الجيش في إيران وغيرها وتم إحالتهم لمحكمة عسكرية، حكمت عليهم بالإعدام وجري تنفيذ الحكم، أما الكيلاني فقد وصل إلى المانيا وبقي برعاية هتلر حتى نهاية الحرب، حيث تمكن من الهرب والوصول إلى السعودية التي منحته اللجوء السياسي هناك[1].

1-2-2: الانقلابات العسكرية

كان لنموّ وتطور قدرات المؤسسة العسكرية العراقية الأثر البالغ في تشجيع العديد من قادتها للبحث عن موقع متقدم في مراكز الحكم من خلال الانقلابات العسكرية، وكانت باكورة ذلك، الانقلاب[2] الذي قاده الفريق بكر صدقي في 27 تشرين الأول/اكتوبر1936، بالاتفاق مع الإصلاحيين الذين كان على رأسهم حكمت سليمان الذي تولى رئاسة الوزارة بعد نجاح الانقلاب، وإسقاط حكومة ياسين الهاشمي. فتشكلت الوزارة بأغلبية من الإصلاحيين، الأمر الذي اثار مخاوف بريطانيا من تحول قدرات المؤسسة العسكرية العراقية، لمقارعة النفوذ والهيمنة البريطانية على مقدرات العراق، فكان أن دبرت المخابرات البريطانية عملية لاغتيال ابرز قادة المؤسسة العسكرية العراقية الفريق بكر صدقي في الموصل وتحريك بعض قطعات الجيش في الموصل وبغداد لإجبار الحكومة برئاسة حكمت سليمان على الاستقالة.

أما المحاولة الانقلابية الأخرى فكانت من نصيب الشرطة العراقية وهي تعتبر المحاولة الانقلابية الشرطوية الوحيدة من نوعها، اذ قام بها مدير الشرطة العام اللواء علي خالد حجازي[3] ليلة 12/11 شباط/فبراير 1950. وعلى إثر هذا التطور الخطير، قامت الحكومة

(1) لمزيد من المعلومات ينظر: فاضل البراك (د.)، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا عام 1941، ط2، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 1987؛ وكذلك 85 ـ وليد محمد سعيد الاعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية ـ البريطانية 1941، بغداد، دار واسط للدراسات والنشر، 1986.

(2) الانقلاب العسكري: عمل منظم يتم بواسطة شخص أو مجموعة من الاشخاص يشكلون جزءاً من المؤسسة السياسية أو العسكرية كرئيس وزراء أو وزير دفاع أو قائد عسكري، هدفهم الاستيلاء على مراكز القوة والسلطة السياسية في الدولة من داخلها. ويتميز الانقلاب العسكري عن الثورة، انه لا يستلزم بالضرورة دعماً جماهيرياً لنجاحه. لمزيد من التفاصيل ينظر: الهيثم الايوبي وآخرون، المؤسسة العسكرية، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977، ص 133.

(3) اللواء علي خالد حجازي: هو أحد ضباط الشرطة المشهود لهم بالصرامة والشدة، شغل عدة مناصب ضمن الشرطة منها مدير شرطة بغداد ثم مديراً عاماً للشرطة العراقية من (1948/4/14 لغاية 1950/2/12) تخرج من الكلية الحربية في استانبول، وخدم مع الشريف حسين في مكة، وكان مخلصاً وفياً له، وبعد تتويج الملك فيصل الأول بن الحسين ملكاً على العراق تم نقله إلى العراق، وعُين ضابطاً في الشرطة العراقية، وكان من المقربين إلى البلاط، انظر جريدة (الاستقلال) في عددها 902 في 14 شباط/فبراير 1950.

بوضع الجيش بالإنذار، وأصدرت الأوامر بنزول بعض من قطعات الجيش في العاصمة بغداد للسيطرة على الأوضاع الامنية. وقد تدخل الوصي عبد الإله، مستغلاً تأثيره الشخصي على (علي خالد الحجازي)، وأرسل إليه مرافقه الخاص العقيد عبيد عبد الله المضايفي، الذي أقنعه بضرورة الحضور معه لمقابلة الوصي في البلاط الملكي، حيث جرت بينهما مناقشة طويلة انتهت بإيداع (اللواء علي خالد حجازي) رهن الاعتقال[1]. وبذلك انتهت هذه المحاولة الانقلابية الشرطوية بسرعة، كونها كانت نزاعاً شخصياً بين (حجازي)، وبين وزير الداخلية (صالح جبر)[2]، أكثر من كونها محاولة للتعبير عن موقف سياسي معين.

ومن الجدير بالذكر أن للتغيرات السياسية في عموم الوطن العربي والمنطقة بالإضافة إلى الوضع الدولي آنذاك، كان لها أثرها في تحفيز عدد من ضباط المؤسسة العسكرية العراقية للسعي إلى إسقاط النظام الملكي بالاتفاق مع عدد من التنظيمات الحزبية العراقية، واستطاعت تلك المنظمات أن توحّد جهودها في اللجنة العليا للضباط الأحرار بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم والقيام بثورة[3] أو بانقلاب 14 تموز/يوليو 1958 الذي أسقط النظام الملكي[4]، وأعلن النظام الجمهوري، بالتعاون والتنسيق مع جبهة الاتحاد الوطني وأنهت الوجود البريطاني في العراق.

وقد شهدت نهاية الحكم الملكي في 14 تموز/يوليو 1958 تبوء عدد من قادة المؤسسة العسكرية العراقية مقاليد السلطة وصناعة القرار الفعلية وبذلك أضحت المؤسسة العسكرية

(1) جريدة (صدى الأهالي) في عددها 124 في 15 شباط/فبراير 1950.

(2) ان اللواء علي خالد حجازي على خلاف عميق وتنافر شديد مع (صالح جبر)، حيث لم يكونا على وفاق، وكانت آثار التباغض والكراهية ملموسة في أحاديث الطرفين أمام الآخرين، وعندما عين صالح جبر وزيراً للداخلية، في حكومة توفيق السويدي قام بنقل الحجازي متصرفاً للواء السليمانية، وما أن سمع الحجازي بالقرار حتى ثارت ثائرته، واعتزم أمراً أن يقوم بحركة مسلحة تجبر حكومة السويدي على الاستقالة وعزل صالح جبر. جريدة (صدى الأهالي) في عددها 124 في 15 شباط/فبراير 1950.

(3) الثورة: انقلاب جذري في حياة المجتمع يؤدي الى تغير في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتوطيد نظام حكم جديد، قد يكون من ملكي الى جمهوري أو استبدال النظام الرأسمالي بنظام اشتراكي أو إعادة تنظيم العلاقات بين مختلف الطبقات الاجتماعية، والثورة حركة شاملة يشترك بها الشعب برمته أو بغالبيته معتمداً فيها على قوته من أجل تقويض النظام السياسي القائم من اساسه. لمزيد من التفاصيل ينظر: ب. ن. بونوماريوف, القاموس السياسي، ترجمة: عبد الرزاق الصافي، ط2، بغداد، لا. مط، 1973، ص 100.

(4) علي ناصر علوان الوائلي، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام 1966، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005، ص33؛ وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج5، ص379.

العراقية، هي (الجماعة الرئيسية (The main group)[1]، أو(النخبة الاستراتيجية Strategic Elite)[2] في المجتمع العراقي، بكونها رمزاً لقوة السلطة وهيبتها في الدولة العراقية. حتى أن بقية النخب السياسية والاقتصادية كانت تسعى إلى إلصاق نفسها بالمؤسسة العسكرية العراقية، ومنح رموزها وقادتها الرتب العسكرية وارتداء الملابس العسكرية للإيحاء بانتمائهم إلى النخبة الاستراتيجية في المجتمع وهي النخبة العسكرية.

إلا إنّ الصراع بين النخب العسكرية والسياسية من اركان التغيير انعكس في مراحل لاحقة، على تماسك المؤسسة العسكرية وهيمنتها على مقاليد الامور في البلاد، التي شهدت عدداً من الانقلابات العسكرية عكست مستويات الصراع بين النخب السياسية والعسكرية على مراكز القوة والسلطة في البلد. ومن ابرزها ما تمثل بالصراع على السلطة بين قادة 14 تموز/يوليو 1958، عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف[3]. ثم كانت محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها العقيد عبد الوهاب الشواف في الموصل[4]، واعدام عدد من ضباط الجيش في منطقة أم الطبول في بغداد! كذلك انقلاب 8 شباط/فبراير 1963 واعدام الزعيم عبد الكريم قاسم، وتنصيب عبد السلام عارف مكانه، إلا إنّ الاخير سرعان ما قاد انقلاباً آخر في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1963، ضد حلفائه البعثيين الذين أتوا به إلى قمة السلطة.

وبعد مقتل عبد السلام عارف في حادث سقوط طائرة جنوب العراق، بتاريخ 13 نيسان/ ابريل 1966، بدأ الصراع على قمة السلطة، وكانت أطراف الصراع تتمثل أساساً في جبهتين رئيسيتين، عسكرية ومدنية. والعسكريون كانوا ممسكين بزمام القوة، حيث يسيطرون على

(1) الجماعة: وحدة اجتماعية تتكون من مجموعة من الأفراد (اثنين فأكثر) بينهم تفاعل اجتماعي متبادل وعلاقة صريحة وتتحدد فيها الأدوار الاجتماعية للأفراد ولها مجموعة من المعايير الخاصة بها ويكون فيها وجود الأفراد مشبع لحاجات بعضهم. عرب سايكولوجي، مفهوم الجماعة، على الرابط الالكتروني، bit.ly/3HB6eB9.

(2) تعرف النخبة الاستراتيجية على انها مجموعة من رواد الفكر والرأي والذي يقع على عاتقها تسيير شؤون العامة على نسق احترافي بنّاء، من خلال تقديم الراي البناء والمشورة الناجعة، كما تعرف في اللغة العربية على انها صفوة القوم وقادتهم وخيارهم، وبحسب روبرت ميتشلز Michels Robert (1876-1936)، في مؤلفه الشهير: الأحزاب السياسية Parties Political، فإن كل بناء لابد أن يتضمن حكم الصفوة. ينظر، علي زياد العلي، النخبة الاستراتيجية ورواد الفكر والرأي في العراق، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط الالكتروني، bit.ly/3HWX5Et؛ وكذلك ينظر: عبد الحليم الزيات، في سسيولوجيا بناء السلطة: الطبقة- القوة- الصفوة، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1990، ص 246.

(3) علي ناصر علوان الوائلي، المصدر السابق.

(4) محمود الدرة، ثورة الموصل القومية 1959. فصل في تاريخ العراق المعاصر، بغداد، مكتبة اليقظة العربية, 1987.

كل المراكز الأساسية في الجيش، وقد وقفت هذه الجبهة إلى جانب اللواء عبد الرحمن عارف، شقيق عبد السلام عارف، وكان بمنصب وكيل رئيس أركان الجيش آنذاك بالإضافة إلى قيادة الفرقة العسكرية الخامسة المدرعة. أما الجبهة الثانية فكانت مدنية تتمثل برئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز.

وعندما عقد مجلس الوزراء، والمجلس العسكري، اجتماعاً عاجلاً، في 16 نيسان/ابريل 1966، لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، أصرّ اعضاء المجلس العسكري على انتخاب اللواء عبد الرحمن عارف مهما كان الثمن، رافضين قبول تولي البزاز رئاسة الجمهورية، مما أضطر البزاز إلى سحب ترشيحه تحت ضغط اعضاء المجلس العسكري لصالح عبد الرحمن عارف[1]، الذي لم يتمتع بخبرة واسعة في السياسة الدولية، ولم تكن خلال فترة حكمه أي سياسة مميزة أو واضحة إلا بعض الإنجازات المحدودة على صعيد إكمال القليل مما بدأه الرئيس السابق عبد السلام عارف في مجال العمران وكذلك في تسليح العراقي. وقد تخللت فترة حكمه التي اتسمت بالضعف، عدة محاولات انقلابية عسكرية كان ابرزها محاولة أحد العسكريين وهو عارف عبد الرزاق في 29 حزيران/يونيو 1966، الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء، ولكنها باءت بالفشل أيضاً.

1-3: تراجع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية العراقية

في 17 تموز/يوليو 1968، قام حزب البعث بانقلاب عسكري بالتعاون مع مجموعة عسكرية اخرى بزعامة عبد الرزاق النايف مدير الاستخبارات العسكرية وابراهيم عبد الرحمن الداود قائد القوات العراقية في الاردن، وسعدون غيدان آمر لواء الحرس الجمهوري، حيث أُطيح بحكم الرئيس عبد الرحمن عارف. إلا إنّ البعثيين لم يكونوا مرتاحين للشراكة مع قادة المؤسسة العسكرية العراقية، فبادروا إلى تنفيذ انقلاب ثانٍ في 30 تموز/يوليو 1968، واستولوا على السلطة الكاملة في البلاد، وتمكنوا من تحييد الدور المؤثر للنخبة من قادة المؤسسة العسكرية العراقية في مراكز السلطة والنفوذ وصناعة القرار، باغتيال الفريق حردان التكريتي بتاريخ (31 آذار/مارس 1971)، واستبعاد الفريق الركن صالح مهدي عماش عام 1971، بمؤامرة وتجريده من جميع مناصبهِ السابقة ليعيَّن سفيراً في مركز وزارة

(1) سيّار الجَميل، عبد الرحمن عارف.. رئيس عراقي غادر التاريخ بهدوء! موقع جريدة المدى بتاريخ: الأحد 04-09-2011 05:45 مساء، على الرابط http://www.almadasupplements.com/news.php.

الخارجية. حيث تمكنت النخبة السياسية (وجلها من القيادات البعثية المدنية)، وعلى رأسها نائب رئيس الجمهورية صدام حسين من السيطرة التامة على مقاليد الحكم والسلطة ومراكز صنع القرار في الدولة واقصاء النخب العسكرية من قادة المؤسسة العسكرية العراقية. وعلى الرغم من ارتداء رئيس النظام السابق صدام حسين وقيادة حزب البعث الملابس والرتب والشارات العسكرية، إلا إنّ واقع الحال وحقيقة الامر أن قادة المؤسسة العسكرية، كانوا مغيبين عن مراكز النفوذ وسلطة صنع القرار في الدولة، وقد تعرض الكثير من قادتها للسجن والاعدام لاسباب سياسية بحتة. ينظر الملحق (أ) أسماء أبرز ضباط وقادة المؤسسة العسكرية الذين تم اعدامهم أو تصفيتهم.

وقامت هذه النخبة السياسية بزجّ الجيش العراقي منذ العام 1980، بعدد من الحروب التي لا مبرر واضح ومقنع لها، مثل الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، غزو دولة الكويت 1990، والتي نجم عنها اندلاع حرب الخليج الثانية 1991، وإلحاق هزيمة عسكرية كبيرة بالمؤسسة العسكرية العراقية، حيث دُمرت العديد من التشكيلات والفرق العسكرية، مما أدى ذلك إلى اضعاف وتراجع دور هذه المؤسسة العسكرية الكبيرة والعريقة، اجتماعياً وسياسياً.

وبدءاً من حرب الخليج الثانية 1991، استمرت بشكل متقطع الضربات الجوية والصاروخية الامريكية، التي استهدفت تشكيلات المؤسسة العسكرية العراقية بالدرجة الاساس والبنى التحتية العراقية، من خلال حصار ظالم استمر لمدة (13) عاماً، لتنتهى تلك الضربات والهجمات الصاروخية والجوية، بغزو العراق في عام 2003. ومن الجدير بالذكر أن العراق بشكل عام والمؤسسة العسكرية العراقية بشكل خاص، لم تكن قدراتها التسليحية بمستوى المواجهة العسكرية لقوات الأئتلاف الدولي (International Coalition Forces)، بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وقت الغزو الأمريكي البريطاني في مارس/آذار 2003، فقد كان منهكاً هزيلاً، جراء حصار 13 عاماً براً وبحراً وجواً، حتى أن القوة الجوية العراقية لم تكن باستطاعتها التحليق فوق بغداد، ومع ذلك فقد قاتلت قطعات الجيش العراقي الباسل بضراوة في التصدي، لجيوش العدوان على العراق، البلد الذي لا تقارن قوته العسكرية والبشرية والتقنية بما تمتلكه كلٌ من الولايات المتحدة وبريطانيا والجيوش المتحالفة معها، من عناصر

القوة المسلحة والسياسية والاقتصادية، والتي لابد أن تثير آلاف الأسئلة الأخلاقية والإنسانيّة[1]، لمخالفتها قوانين وأعراف الحرب واستخدامها لأسلحة محرمة دولياً والافراط في استخدام الذخائر والمتفجرات والمقذوفات المتطورة والذكية ذات القدرات التدميرية والتي لا تتناسب مع ما تمتلكه دولة ضعيفة ومنهكة في قدراتها الاقتصادية والعسكرية مثل العراق.

(1) عماد هادي علو، احتلال العراق، ممارسة عدوانية غير أخلاقية، بحث مقدم إلى جامعة ناصر الأممية، الدورة (16) المائـدة المستديــرة لأساتذة الجامعات والمعاهد العليا داخل الوطن العربي وخارجه، الفتـرة من 23 إلي 2006/7/28، ص9؛ كذلك فرانسيس أ. بويل، الولايات المتحدة كمحتل محارب، العراق وقوانين الحرب، مقالة منشورة في النشرة الإخبارية الأمريكية (Counter Punch) بتاريخ 2005/12/22، ونشرت المستقبل العربي ترجمة لها في العدد 324 شباط/فبراير/2006، ص11.

الفصل الثاني

دور المؤسسة العسكرية العراقية في المرحلة التي أعقبت احتلال العراق في 2003

في السادس عشر من أيار/مايــو 2003، وبعد أقل من أسبوع من وصوله للعراق، وحتى قبل اكتمال أركان الفريق المتعاون معه، اتخذ بول بريمر Paul Bremer رئيس الإدارة المدنية الأميركية في العراق آنذاك، قرارات أسست لحلّ المؤسسة العسكرية، وبقية الأجهزة الأمنية العراقية [1].

2-1: حلّ المؤسسة العسكرية العراقية

2-1-1: قرارات الحل

في 23 أيار/مايو 2003، أصدر بول بريمر الأمر رقم (2) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، والذي نصّ على حلّ الكيانات العسكرية وشبه العسكرية، بما في ذلك الجيش، والقوات الجوية والقوات البحرية، وقوة الدفاع الجوي والخدمات العسكرية النظامية الأخرى، والحرس الجمهوري والحرس الخاص، ومديرية الاستخبارات العسكرية، وجيش القدس وقوات الطوارئ وفدائيو صدام، وأصدقاء صدام وأشبال صدام، وغيرها من الكيانات العسكرية أو شبه العسكرية[2].

وقد دافع بريمر عن قراره في مقال كتبه لصحيفة وول ستريت جورنال (Wall Street

(1) الأمر رقم (1) الصادر عن سلطة الاتلاف المؤقتة، انظر: بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان 2006، ص62.

(2) المصدر السابق نفسه، ص6.

Journal)، بأنه كان «قراراً صائبا»[1]، وأن هذا القرار ‹‹خدم غرضاً استراتيجياً هاماً مع وضع الواقع على الأرض بعد الحرب في الاعتبار›› مشيراً إلى أن أهداف التحالف في العراق ذهبت إلى أبعد من ‹‹تغيير النظام››[2]، وفي ذلك إشارة واضحة واعتراف بأن أهداف الغزو الأمريكي للعراق لم تكن تتسق مع مبرراته التي استندت اليها الإدارة الامريكية في عدوانها على العراق.

2-1-2: دوافع حلّ المؤسسة العسكرية العراقية

لم يعد خافياً على أحد، إن انهاء دور المؤسسة العسكرية العراقية كان من أولويات الخطة الاميركية التي استهدفت إعادة بناء الذاكرة السياسية للشعب العراقي وإعادة صياغة نسيجه الاجتماعي بما يسمح بتبديد الرؤى والصور والأفكار والثوابت القومية والوطنية التي ترسخت في المجتمع العراقي، وذلك بالشروع بحلّ المؤسسة العسكرية العراقية وانهاء دور النخب العسكرية العراقية، التي اعتقد المحتل الامريكي أنها قد تكون العقبة الرئيسية بوجه المخطط الأمريكي.

ولأجل ذلك أُنيطت مهمة إعداد الخطة الأمريكية التي أطلق عليها أسم (العراق بعد الحرب، ثم تغيرها إلى العراق الجديد)، إلى معهد جون هوبكنز في واشنطن. حيث استغرق إعدادها عامين كاملين، وقد اشتملت على (17) مجلد. شارك في إعدادها خبراء عرب وعراقيون ومخططون ومفكرون أمريكان. سلمت المجـلدات إلى البيت الأبيض في شهر كانون الثاني/يناير 2003، أي قبل شهرين ونصف الشهر من الغزو[3]. ولذلك لم يعد خافياً أن حلّ الجيش العراقي وانهاء دور المؤسسة العسكرية العراقية، كان الحلقة الابرز في سلسلة من الاجراءات التي اتخذتها الادارة الامريكية بغية اضعاف وتدمير العراق منذ العام 1990، تمهيداً لاحتلاله في العام 2003. ويرى عدد من الباحثين والمراقبين للشأن العراقي، أن واشنطن ورئيس الإدارة المدنية الأمريكية في العراق آنذاك بول بريمر، وضعا أسس الفساد وإشاعة الفوضى وتحطيم مؤسسات الدولة، وبناها التحتية، في مسعى لتمزيق المجتمع العراقي.

(1) المصدر السابق نفسه، ص17، وص38، وص157.

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) عماد علو، استراتيجية التدمير الامريكية الحروب الامريكية على العراق انموذجاً، ط1، مطبعة السيماء، بغداد 2019، رقم الإيداع في (1019) في دار الوثائق والكتب، ص 199.

وفي مرحلة مبكرة من التخطيط لهذا الاحتلال، قامت مراكز دراسات أميركية بمناقشة وضع الجيش العراقي، وكيفية التعامل مع البطالة التي يولّدها قراراً بحله، وهو ما أعطى انطباعاً عن وجود أفكار مطروحة بهذا الاتجاه لحل الجيش العراقي[1]. بالإضافة إلى ذلك، فقد غضّت سلطات الاحتلال الأمريكي النظر عن سلسلة عمليات اغتيال مدروسة لكبار ضباط سلاح الطيران والجيش المشاركين في الحرب ضد إيران، أسفرت عن تصفية نحو 200 ضابط طيار في بغداد وسائر المدن العراقية، فيما لاذ البقية الباقية بالفرار نحو دول المهجر، بينما انتهز عددٌ قليل منهم العرض، الذي قدّمه الرئيس جلال طالباني لهم عام 2005 بالمجيء إلى إقليم كردستان الآمن، للسكن ودرء المخاطر عن أنفسهم وعائلاتهم[2].

وبالعودة إلى احصائيات وزارة الدفاع العراقية فان عدد الضباط القادة وليس الأعوان من بقية صنوف الجيش العراقي، الذين أُغتيلوا بعد الاحتلال بلغت (416) ضابطاً وعدد الطيارين (182) طياراً لغاية شباط/فبراير من العام 2006 ويذكر أن جميعهم ممن شاركوا في الحرب العراقية – الإيرانية. كما تذكر الإحصائية عن لجوء ما يقارب (800) طيار وأضعافهم من القادة العسكريين إلى خارج العراق. ومن المؤكد أن هذه الإحصائيات لا توثق الأعداد الحقيقية الدقيقة بشكل كامل، نتيجة الفوضى الحاصلة في البلاد وعمليات الخطف والاعتقال بحق البعض من العسكريين والطيارين والذين اعتبروا مفقودين من قبل ذويهم[3].

وإثر حلّ الجيش العراقي وقع انفلات أمني لم يُشهد له مثيل نتيجة انخراط أغلب عناصر الجيش العراقي، في المقاومة المسلحة ضد المحتل لإحساسهم العميق بالحيف والضياع في العهد الجديد، مما كبّد الجيش الأميركي خسائر فادحة لم يعترف بها إلا بعد سنين.

(1) وفيق السامرائي، هل خضع بريمر للكرد وحل الجيش العراقي؟ جريدة الشرق الاوسط ـ العدد 11130، بتاريخ 19 مايو 2009.

(2) هيوا عزيز، طيارون عراقيون سابقون: المخابرات الإيرانية مسؤولة عن تصفية العشرات منا، جريدة الشرق الاوسط، العدد 11113، بتاريخ 2 مايو 2009.

(3) محمد الياسين، تحت المجهر، فضائح وثائق ويكي ليكس.. إيران وتصفية الطيارين العراقيين!، موقع تجمع الوحدة الوطنية العراقية، على الرابط الالكتروني:

http://www.cinu-dn.com/article_show2.php?id_show2=442.

2-1-3: ادعاءات باطلة

قد يقول البعض أن المؤسسة العسكرية العراقية سبق ان حلّت نفسها قبل صدور قرار بريمر[1]. والحقيقة الموضوعية هي أن القوات الغازية لم تلتزم، بقواعد الاشتباك المتعارف عليها أثناء الحروب وان طريقة وأسلوب إنهاء العمليات العسكرية، من اتفاق ثنائي بين القادة الميدانين الامريكان والعراقيين، كما حصل في الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، مع ألمانيا واليابان، وفي حرب الفوكلاند (1982) بين بريطانيا والأرجنتين، وحرب الخليج الثانية (1991)، بين العراق وقوات الائتلاف الدولي، مما يدل ان القوات الغازية تجاهلت عن عمد الكيان والشخصية الرسمية للدولة العراقية ممثلة بقواتها المسلحة.

وبعد دخول القوات الغازية العاصمة بغداد يوم 9-10 نيسان/أبريل 2003 لم تكن كافة تشكيلات الجيش العراقي، قد تضررت أو فقدت قدراتها القتالية بشكل كامل، والدليل على ذلك اعتراف بول بريمر في الصفحة (40)، من كتابه عام قضيته في العراق بذلك بقوله (وقد أمر الجنرال فرانكس القوات العراقية في 10 نيسان أبريل «بأن تبقى بالزي الرسمي طوال الوقت، والمحافظة على سلامة الوحدات والنظام والانضباط في الوحدات»[2]. وكان الجنرال تومي فرانكس (Tommy Franks)، يقصد الفيالق العراقية في الجناح الشرقي/الشمالي/الشمالي الغربي، التي لم تكن قد تأثرت بشكل كبير بالعمليات الهجومية الصاروخية والقصف الجوي الامريكي، بل إن بعض وحداتها لم يتأثر بأكثر من نسبة تدمير 20 % كما تشير إلى ذلك بعض الدراسات والبحوث الأمريكية الصادرة عن مراكز البحوث. وكان كل من الفيالق الرابع (ميسان) والثاني (ديالى) والأول (كركوك) والخامس (الموصل) محتفظاً بقدراته القتالية، وكان الفيلق الثاني منفتحاً باتجاه محوري بغداد/بعقوبة وبغداد/بني سعد/بعقوبة بالمنشآت الخاصة به ودباباته، وكذا بقية الفيالق[3].

إلا إنّ النفاق والتناقض الذي اتسمت به شخصية (بريمر) جعلته ينكر وجود الجيش العراقي في كتابه، تبريراً لقرار حلّه[4]. وهذه مفارقة صريحة، فالجيش كان موجوداً وكان يمكن

(1) انظر: الجيش العراقي الجديد، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: http://www.ahram.org.eg/acpss.

(2) انظر: بول بريمر عام قضيته في العراق، المصدر السابق نفسه، ص40.

(3) عبد الوهاب القصاب، مصدر سبق ذكره.

(4) انظر: بول بريمر عام قضيته في العراق، المصدر السابق نفسه، ص73؛ وكذلك تصريح بريمر لجريدة الشرق الأوسط السعودية في نهاية كانون الثاني/يناير 2004.

تدارك الأمور لو أن نية القوات الغازية لم تكن متوجهة أساساً لتدمير الجيش العراقي والدولة العراقية بالكامل[1]، بالتوافق بين الدوافع الصهيونية بالانتقام من العراق واستراتيجية التدمير الأمريكية التي تدعو دائماً إلى سحق الخصم عندما تتمكن منه.

لذلك فإن القوات المسلحة العراقية أو أي من نخبها، أو من يمثلها، لم تعترف للعدو بأي نصر أو فوز في هذه المرحلة المبكرة من الحرب رسمياً في (1 أيار/مايو 2003)، عندما أعلن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش (نهاية العمليات القتالية الكبرى The end of major combat operations)، من على ظهر حاملة الطائرات (إبراهام لنكولن USS Abraham Lincoln)، مكتفياً بقوله: (Mission accomplished تمت المهمة)، ولم يجرؤ على اعلان النصر لعدم توقيع أي من القادة العسكريين العراقيين لأي وثيقة استسلام، في وقت تحتم فيه قواعد الاشتباك في الحروب أن يتم ترتيب وقف إطلاق النار أو عقد الهدنة كوسيلة لإنهاء القتال والتفاهم على الخطوات اللاحقة، بوثائق خاصة، وهذا ما لم تحصل عليه القوات الامريكية الغازية حتى انسحابها من العراق نهاية عام 2011، عندما أعلن الرئيس الامريكي باراك اوباما في خطابه من قاعدة فورت براج بولاية نورث كارولاينا[2] اكتمال انسحاب القوات الامريكية وانتهاء الحرب في العراق ولكنه، لم يعلن النصر فيها.

ومن الجدير بالذكر، ان الحرب لم تتوقف في واقع الأمر، حيث بلغ عدد العمليات العسكرية التي خاضتها قوات الغزو والاحتلال الامريكية خلال الفترة الواقعة بين وقت احتلال العاصمة بغداد وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2007، ما يناهز 569 عملية عسكرية، تفاوتت في كثافتها فيما بين المحافظات والمناطق العراقية، حيث كانت أكثرها في بغداد، ثم محافظة الأنبار ثم بقية المحافظات، ونُفذ 35 % منها في عام 2007 وحده.

في كانون الثاني/يناير 2007، نشر **جوزيف ستيغليتز** Joseph Stiglitz وليندا بيلمز Linda Bilmes، ورقة عمل تحت عنوان (الجنود العائدون من العراق وأفغانستان: الاكلاف طويلة الأمد Soldiers returning from Iraq and Afghanistan: the long-term costs of providing veterans medical care and disability benefits)[3]. وأوردت ضمن التقرير

(1) فرانسيس أ. بويل، المصدر السابق، ص12.

(2) رويترز، وكالة الاخبار العراقية واع، بتاريخ 2011/12/14؛ والرابط:
arabic.rt.com/news_all_news/news/574117

(3) For more informition look (The cost of the war: A comment on Stiglitz-Bilmes).
Congressional Budget Office, Posted onApril 8, 2008, bit.ly/3lhCkdT.

لغاية أيلول/سبتمبر 2006 عدد الإصابات غير القاتلة بأكثر من خمسين ألف جريح، فتلقت ليندا بيلمز في اليوم الثاني اتصالاً هاتفياً من وكيل وزارة الدفاع وليام وينكنفردر William Winkenwerder، مستفسراً عن مصدر معلوماتها، فدلّته على موقع وزارة المحاربين القدامى وموقع وزارته على الشبكة، وفي أعقاب المكالمة جرى تخفيض عدد الإصابات على الموقع من خمسين ألف إلى خمسة وعشرين ألف، فيما حُجب الدخول على موقع وزارة الدفاع الامريكية[1].

كما ورد في حيثيات التوصية 77 من تقرير لجنة بيكر – هاملتون: فعلى سبيل المثال، في أحد أيام شهر تموز/يوليو 2006 تم تسجيل 93 هجوم أو عملية عنف هامة. ولكن بعد أجراء مراجعة دقيقة لأحداث ذلك اليوم تبين أن عمليات العنف بلغت 1100 عملية[2]. وبحسب وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، فقدت القوات الامريكية 4487 عنصراً منذ 19مارس/آذار 2003، ولغاية 31 يوليو/تموز2010. بينما بلغ عدد الجرحى 32000 عنصر. المخطط رقم (1)، ادناه يوضح عدد القتلى في صفوف الجنود الاميركيين في العراق للفترة من آذار/مارس 2003 ولغاية تموز/يوليو 2010.

(1) عماد هادي علو الربيعي، العراق والتحالف الغربي 1991-2003، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عمان 2014، ص 200؛ كذلك، خالد المعيني، الحصاد المر: الخسائر الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، موقع الشعلة، على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3us0hkz.

(2) تقرير لجنة بيكر – هاملتون الصادر في 2007، التوصية 77.

شكل (1): عدد القتلى في صفوف العسكريين الأمريكيين في العراق ما بين آذار/مارس 2003-تموز/يوليو 2010

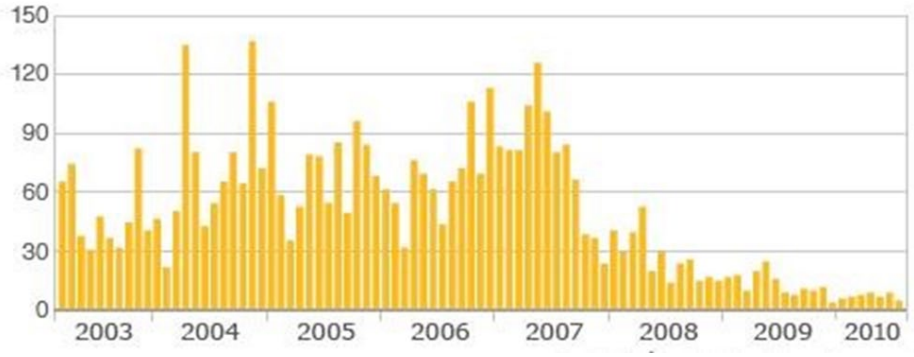

المصدر: حرب العراق بالارقام موقع BBC عربية، على الرابط، https://bbc.in/3A67o5D

2-2: إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية العراقية

2-2-1: الخطوات الأولى

كان للفراغ الامني الذي تركه قرار حلّ الجيش العراقي من قبل الحاكم المدني الامريكي بريمر، تداعياته وآثاره السلبية على مجمل الوضع الامني الداخلي، بعد أن عصف حجم الخسائر المادية والبشرية في صفوف القوات الأمريكية الغازية في العراق بالسياسة الأمريكية واستراتيجيتها العسكرية في العراق[1]. الامر الذي دفعها للإسراع بتشكيل جيش عراقي جديد تتلافى بموجبه تلك الاثار والسلبيات التي خلفها قرارها المتسرع بحل الجيش العراقي[2].

وقد أصدر الحاكم الامريكي المدني، بول بريمر الامر المرقم (22) لسلطة الائتلاف الموقتة في 23 حزيران 2003 بتشكيل الفيلق العراقي الجديد (New Iraqi Corps NIC)) وقد أُبدلت هذه التسمية فيما بعد إلى الجيش العراقي الجديد (New Iraqi Army NIA) على ان يتم تشكيل اول فرقة عراقية خلال سنة[3].

(1) حمودي مصطفى جمال الدين، المؤسسة العسكرية العراقية بين ماضيها وحاضرها، بوابة ذي قار بتاريخ: الخميس 2011/7/7.

(2) انظر: بول بريمر عام قضيته في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 210، وص221.

(3) بول بريمر، المصدر السابق، ص79؛ كذلك انظر: الفريق صباح علوان العجيلي، الجيش العراقي «الجديد».. الخطة

وبتاريخ 25 حزيران/يونيو 2003، سارع الجيش الامريكي، بإعطاء شركة فينيل الامريكية (Vinnell Corporation) عقداً بقيمة 48 مليون دولار امريكي، لتدريب الجيش العراقي الجديد (NIA)، كما تعاقد الجيش الامريكي مع شركتين أخريين هما شركة الموارد العسكرية المهنية (MPRI) وشركة التطبيقات الدولية للأمور العلمية والتقنية (SAIC) بعقد قيمته 30 مليون دولار في أطار برنامج تطوير اللوجستيات المدنية لغرض تامين الاسناد اللوجستي لعمليات تدريب الجيش العراقي الجديد (NIA)[1].

ولقد صدر في حزيران/يونيو 2003 أيضاً امر سلطة الائتلاف الموقتة المرقم (28) بتشكيل افواج الدفاع المدني باسم Civil Defense Corps، وقد أُطلق عليها تسمية الحرس الوطني لاحقاً في العام 2004، وهي عبارة عن وحدات من المشاة سريعة الحركة ذات تسليح خفيف. وقد وضعت ملاكات لأفواج الدفاع المدني (وهو يختلف عن تنظيم وحدات الجيش السابق)، ليلائم واجبات الأمن الداخلي. وقد بدأ تشكيل اول فوج عراقي في شهر آب/أغسطس 2003، بإشراف من قبل من القوات المتعددة الجنسيات، وأدخل بدورة تدريبية لمدة 9 اسابيع، انتهت في شهر تشرين الاول/اكتوبر 2003. هذه الافواج والتي عُرفت باسم Iraqi Civil Defense Corps ICDC))، شُكلت لتكون قوة محلية تعمل بإمرة القوات الامريكية، لتنفيذ واجبات الانقاذ والمساعدة الانسانية وحماية المنشئات الثابتة وقوافل الطرق.

وكان بريمر قد أعلن يوم 20 تموز/يوليو 2003، عن خططه في ان يلحق بكل فرقة من القوات المتعددة الجنسيات فوجاً من أفواج الدفاع المدني ICDC، إلا إنّ الحاجة الفعلية والعملية، جعلت في ان يكون لكل محافظة من المحافظات العراقية فوجاً من هذه الافواج. ان النقطة المهمة هنا هي ان المتطوعين لهذه الافواج لم يكونوا من العسكريين

الأمريكية لتشكيل الجيش الجديد، جريدة آفاق الحرية 2008/11/25. ويعتبر اللواء الاول تدخل سريع الذي شكل في نهاية عام 2003 بذرة الجيش العراقي الجديد. وتم تشكيل اللواء بدعوة العديد من الضباط وضباط الصف من صنف القوات الخاصة والدروع في الجيش العراقي السابق ليكونوا نواة اللواء وبداية الجيش العراقي الجديد بعد تدريب افواجه الثلاثة الفوج الأول والثاني والثالث على يد مستشارين عسكريين امريكان وتأسيس الفوج الرابع سنة 2008. وهو الآن جزء من الفرقة الأولى تدخل سريع. انظر اللواء الأول تدخل سريع (العراق) من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

(1) انظر: جيفري وايت: محلل استخبارات للحكومة الأمريكية، متقاعد، متخصص في الشؤون العسكرية الأمنية، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، متابعة سياسية رقم 771، الجيش العراقي الجديد: المشاكل والتوقعات.

السابقين بل من المدنيين أو من العناصر التابعة للقوى السياسية التي ظهرت بعد عام 2003، ومعظمهم كان ممن لا خبرة عسكرية سابقة لديه، وكانوا يدربون بدورة أمدها 3 اسابيع فقط[1]، واحياناً بدورة لا تزيد مدتها عن اسبوع، وعلى اساس ان خدمتهم ستكون في مناطقهم فقط ولا يرسلون إلى محافظات اخرى خارج مناطقهم، لذا كان تدريبهم ضعيفاً جداً بل لم يكن بالإمكان تسميتهم عسكريين. الأمر الذي عكس المعضلة الاساسية التي واجهت الامريكان والمتعاونين معهم عند تشكيل الافواج الدفاع المدني الاولى التي عُرفت باسم ICDC، وهي اختيار عناصر وافراد هذه الافواج، إلا من خلال الانتقاء من عناصر الجيش العراقي السابق[2]، والذين كانوا محل رفض قاطع من قبل القوى السياسية التي كانت تتطلع لتكون البديل السياسي لنظام صدام حسين الذي أسقطه الامريكان في 9 نيسان/ابريل 2003، وهذا ما أكده بريمر في كتابه عام قضيته في العراق[3]. وفي ذات الكتاب يعترف بريمر بأن «الجيش العراقي ليس كله سيئاً، فالعديد من العراقيين خدموا بشرف منذ أجيال في القوات المسلحة» لكن جميع القوى الممثلة في مجلس الحكم أجمعت على حلّه.

2-2-2: دمج الفصائل الحزبية المسلحة في الجيش الجديد

إن غياب الجيش العراقي من حيث كونه قوة توازن اجتماعي وسياسي وأمني أدى إلى سيادة البعد الفئوي والطائفي، الذي دفع الفصائل الحزبية المسلحة على تأكيد حضورها في الميدان السياسي بثقل قوة السلاح الذي تملكه، لاسيما أن سلطة الاحتلال الامريكي أجازت لتلك الفصائل الاحتفاظ بأسلحتها، وفي ذلك تغليب (في عوامل القوة) لطرف عراقي على آخر، مما دفع بالأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد والعلاقات بين التيارات والقوى السياسية، إلى منطقة خلافية، أدت لاحقاً إلى تداعيات سلبية خطيرة على الوحدة الوطنية والامن المجتمعي، لايزال العراق يعاني من تبعاتها.

وبعد أن أصدر، بول بريمر الامر المرقم (22) في 23 حزيران/يونيو 2003، بتشكيل الجيش العراقي الجديد، تهافتت الاحزاب والتيارات والقوى السياسية التي برزت على الساحة

(1) انظر: بول بريمر عام قضيته في العراق، المصدر السابق نفسه، ص 235.

(2) المصدر السابق نفسه، ص300.

(3) المصدر السابق نفسه، ص79؛ كذلك انظر: الفريق صباح علوان العجيلي، الجيش العراقي «الجديد».. الخطة الأمريكية لتشكيل الجيش الجديد، جريدة آفاق الحرية، 2008/11/25.

السياسية العراقية بعد سنة 2003، لدفع عناصرها وانصارها للدخول والانخراط في صفوف الجيش الجديد. ولم تؤخذ التجربة والكفاءة والمهارة والخبرة بنظر الاعتبار، قدر الاهتمام والاخذ بالانحدار الطائفي والفئوي أو الانتماء الحزبي في الانخراط بالجيش الجديد[1].

ولعل من الاخطاء الفادحة التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في العراق ان سمحت لعناصر الاجنحة المسلحة لأكثر القوى الحزبية، بالانتساب للجيش بموجب القرار الذي أصدره الحاكم المدني بريمر والمرقم 91 في 7 حزيران/يونيو 2003 والذي أتاح لهذه الاجنحة والفصائل المسلحة، بمختلف اتجاهاتها الطائفية والعرقية أن تتغلغل في قلب المؤسسة العسكرية العراقية الجديدة. كما ان قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية أعطاها الشرعية بالاندماج في مؤسسات الدولة ودوائرها والذي بدوره أتاح لعناصر الاجنحة والفصائل المسلحة، الولوج والاندساس داخل المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية[2].

وبموجب قرار بريمر المرقم 91 في 7 حزيران/2004 فقد شُكلت لجنة لتنفيذ قرار «الدمج»، وضمت هذه اللجنة التي ترفع توصياتها إلى مجلس الوزراء أعداداً غير قليلة من عناصر الفصائل المسلحة والأحزاب الحاكمة ومُنحت الكثير منهم رتباً مختلفة حتى رتبة لواء، كان غالبيتهم من غير المؤهلين عسكرياً[3]، ولا يملكون شهادات دراسية، ومنهم من لا يُحسن القراءة والكتابة، أُطلق عليهم مصطلح (الدمج)، دون الاكتراث للمؤهلات والضوابط المطلوبة في الانتساب للمؤسسات العسكرية، بل لاجتهادات وأهواء اللجان التي نفّذت القرار (91). وكان للمساومات والرشا دورها، مقابل منح الرتب وإعادة العسكريين إلى الخدمة. ومن الجدير بالذكر أن الاصطفافات الطائفية[4] والعرقية والعشائرية التي شجّع عليها وروّج لها

(1) انظر: بول بريمر، عام قضيته في العراق، المصدر السابق نفسه، ص79.

(2) وهذا ما أكده رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي من خلال تصريحه من على تلفزيون الفضائية العراقية يوم 13 اذار/ مارس 2011 «ان طريقة تشكيل الوزارات الأمنية نظرية تشكيل خاطئة ابتدعها الحاكم المدني بريمر ونحن استلمنا اجهزة امنية وعسكرية فيها من اجهزة ومخابرات صدام وفيها ميليشيات وعصابات وكانت اغلب الاحداث التي حدثت في العراق نتيجة وجود هكذا اجهزة مسيسة ومخترقة».

(3) تشير السيرة الذاتية للواء فاضل برواري قائد العمليات الخاصة أنه كان من ضمن تشكيلات البيشمركة وأن اسمه الحركي (بروش). أنظر موقع اللواء فاضل برواري على شبكة الانترنيتwww.isof-iq.com؛ كذلك انظر التقرير السنوي لهيأة النزاهة العراقية لسنة 2005، جدول القضايا الجزائية، القضية رقم 85 ص179 والقضية رقم 2447، ص187.

(4) انظر: بول بريمر، عام قضيته في العراق، المصدر السابق نفسه، ص79.

الاحتلال الأمريكي وغيره، جعل ولاء هؤلاء لانتماءاتهم العرقية والطائفية والحزبية، وليس للوطن أو للمؤسسة العسكرية، التي تضمن وحدة العراق واستقلاله وسيادته[1]. كل ذلك أدى إلى عدم تجانس المؤسسة العسكرية العراقية الجديدة، بسبب المحاصصة الحزبية والطائفية والعرقية.

إنّ إدخال هذه العناصر(الدمج)، في الجيش أدى بشكل أو بآخر إلى نقل سياقاتها غير المنضبطة إلى المؤسسة العسكرية النظامية، الأمر الذي نجم عنه أن تكون بعض الوحدات العسكرية الجديدة أقرب إلى الجماعات المسلحة في سياقاتها وولاءاتها من سياقات الجيش الثابتة[2]، مما شكّل اختراقاً أمنياً واضحاً لبناء المؤسسة العسكرية العراقية الجديدة وهيكليتها، فكان له الأثر السلبي على أدائها لاحقاً[3]. وأضحى الجيش الجديد متعدد الولاءات والانتماءات للطائفة أو القومية أو للحزب، وبالتالي أصبح لهذه الاجنحة والفصائل الحزبية المسلحة، غطاء تتحرك بموجبه لتفعل ما تشاء خارج سلطة الدولة والقانون[4]، وهو ما أشار إليه الدكتور (انتوني كوردسمان) في كتابه عن القوات الأمنية العراقية واستراتيجية النجاح لعام 2007 بأن الجيش العراقي الجديد، مازالت العوامل الطائفية تلعب لعبتها به، حيث انه ما زال يعاني من مشاكل الطائفية والقومية.

وفي هذا السياق نفسه وضع العقيد الامريكي (جون ماكغراث) دراسة قدمها إلى مؤسسة دراسات القتال الامريكية عام 2007، حول نظام معركة القوات العراقية المسلحة عام 2007 (حيث كانت تضم 10 فرق في حينها) مبيناً فيها بعض المعلومات عن تلك

(1) تصريح رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الى تلفزيون الفضائية العراقية يوم 13 اذار/مارس 2011، المصدر السابق نفسه.

(2) انظر: الفريق الركن صباح علوان العجيلي، الجيش العراقي «الجديد».. الخطة الأمريكية لتشكيل الجيش الجديد، جريدة آفاق الحرية 2008/11/25.

(3) يكشف تقرير نشرته صحيفة النيويورك تايمز في 19 شباط/فبراير2007 في اثناء تطبيق خطة فرض القانون في بغداد المدى الذي وصل اليه الاختراق لهذه الجماعات للجيش العراق،ي الجديد مفاده أنه «كان الضباط العراقيون يتقدمون القوات الأمريكية لتحذير السكان بإخفاء ما لديهم من اسلحة وما في بيوتهم من صور ومواد دعائية تدل على انتمائهم للميليشيات». وقد أحصى التقرير على سبيل المثال «مرور اكثر من 150 سيارة دون تفتيش لم تفتح الا صناديق ثلاثة منها خلال ساعة من الزمن وعلى نقطة تفتيش عراقية واحدة في منطقة كرادة مريم في بغداد ليوم 16 شباط/فبراير». وعلى هذا السياق يمكننا تلمس الاختلال والاختراق الامني الواضح.

(4) جيفري وايت، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، متابعة سياسية رقم 771، الجيش العراقي الجديد، المشاكل والتوقعات، المصدر السابق نفسه.

القوات بما فيها تركيبها الاثني والطائفي[1]. وعليه يتضح ان عملية بناء الجيش العراقي الجديد على اسس وقواعد سليمة من المهنية والحرفية تبقى محل نظر، حيث اغلب من انخرط به كان يعطي الأولوية لولائه لحزبه وطائفته وعرقه، الأمر الذي أدى إلى أن يكون هذا الجيش في المراحل الاولى من تشكيله اقرب إلى الميليشيا منه إلى جيش نظامي صارم في ضبطه وانضباطه وهيكليته (نظام معركته) ووضوح عقيدته العسكرية وقواعد القتال[2].

2-2-3: تشكيل وزارة الدفاع الجديدة

تعد وزارة الدفاع العراقية المؤسسة العسكرية الوطنية التي تتحمل مسؤولية الدفاع عن حدود البلاد وحماية الشعب ومصالحه من التهديدات الخارجية والداخلية بالتضامن والتعاون مع المؤسسات الحكومية الأخرى. وفي مطلع كانون الثاني/يناير 2004، أعادت سلطات الاحتلال الأمريكي تأسيس وزارة دفاع عراقية جديدة، على أنقاض وزارة متجذرة في قِدمها ومتأصلة، كانت قد شُكلت في العام 1921 قبل تشكيل الدولة العراقية الحديثة، وذلك في وزارة عبد الرحمن النقيب وشغل فيها جعفر باشا العسكري منصب وزير الدفاع. ثم تداول منصب وزير الدفاع، طيلة الحقبة الملكية 1921-1958 وزراء مدنيون كقاعدة ومن مختلف اطياف المجتمع العراقي، فقد أشغلها وزراء من العرب الشيعة والسُنة وكذلك من الاكراد. وفي عهد الرئيسين عارف أشغل المنصب وزراء عسكريين متقاعدين بصفتهم المدنية وليس العسكرية ومنهم اللواء الركن المتقاعد شاكر محمود شكري، واللواء الركن محسن حسين الحبيب، واللواء الركن عبد العزيز العقيلي.

أما أول وزير للدفاع في عهد ما سمي بمجلس الحكم الانتقالي[3]، الذي شُكّل بإشراف

(1) جيفري وايت، المصدر السابق نفسه؛ وانظر:
http://www.iwffo.org/index.php?option=com_content&view=article&id=9979:2010-21-09-01-14-14&catid=6:200901-56-20-11-05-&Itemid=7.

(2) أنظر: عطوان، خضر عباس، النظام السياسي في العراق بين الاصلاح والشرعية، ص28؛ والرابط:
www.france24.com/ar/node/739673.

(3) مجلس الحكم الانتقالي: هو ثاني هيأة إدارية تشكلت في العراق حسب التسلسل الزمني عقب الحرب الأمريكية البريطانية على العراق، حيث كانت سلطة الائتلاف الموحدة برئاسة بول بريمر أول الهيئات. وتشكل مجلس الحكم في 12 تموز/يوليو 2003، بقرار من تلك السلطة، ومُنح صلاحيات جزئية في إدارة شؤون العراق، وكانت سلطة الائتلاف الموحدة تمتلك الصلاحيات الكاملة حسب قوانين الحرب والاحتلال العسكري المتفق عليها في الأمم المتحدة. وتمّ حلّه في 1 حزيران/يونيو 2004، ليحل بدلاً عنه الحكومة العراقية المؤقتة.

الحاكم المدني الامريكي بول بريمر فقد كان الدكتور علي عبد الامير علاوي الذي تمت تسميته كأول وزير دفاع بالوكالة بالإضافة إلى مهامه الأخرى كوزير للتجارة[1]. وقد خضعت هذه الوزارة في تأسيسها الجديد لنظام المحاصصة الطائفية [2] المقيت الذي بني على اساسه نظام الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003، فهي الند لوزارة الداخلية حسب التقسيمة الطائفية البشعة فاذا كان وزير الداخلية شيعياً، بالضرورة يقابله وزير دفاع سني والعكس بالعكس. وكأن الوزير هنا يمثل طائفته ولا يمثل وطنا وشعبا بكل اطيافه ومكوناته التي تتسم بها طبيعة المجتمع العراقي. علما ان وزارة الدفاع من الوزارات السيادية المهمة في هرم الدولة وهيكليتها فهي العمود الفقري الذي تستند عليه الدولة في حفظ أمنها ونظامها الداخلي ناهيك عن سلامة الوطن والدفاع عن حدوده الخارجية لكونها المرجعية الرئيسية للجيش الوطني. وهي ممثله للعراقيين جميعا بمختلف انحداراتهم العرقية والأثنية والسياسية ويفترض ان يكون ولائها لشعبها ووطنها وليس لحزب أو تيار أو طائفه.

في 8 حزيران/يونيو 2004 صدر قرار مجلس الأمن رقم 1546 حول نقل السيادة من المحتل إلى الحكومة العراقية المؤقتة[3]! وهو ما يعد مغالطة لا أخلاقية لواقع مادي كان لا يزال قائماً ومتمثلاً باستمرار الوجود العسكري الأمريكي في العراق، والاستخدام المفرط للقوة والعنف في العراق من قبل الأطراف المتحاربة وكون الكلمة النهائية في الشأن الأمني العراقي ظلت بيد المحتلين[4].

وعندما تشكلت الحكومة العراقية الانتقالية برئاسة الدكتور اياد علاوي في حزيران/يونيو 2004، وكُلف (حازم الشعلان)، بمسؤولية حقيبة وزارة الدفاع فيها[5]، تمت إعادة تسمية افواج الدفاع المدني باسم افواج الدفاع الوطني وإلحاقها جميعاً لأمرة وزارة الدفاع العراقية، بالرغم من بقائها عاملة بإمرة القوات المتعددة الجنسيات (المحتلة). كما أُنشأت بهذه السنة أيضاً

(1) وهو قريب كل من اياد علاوي وأحمد الجلبي، انظر: بول بريمر، المصدر السابق، ص 402.

(2) انظر: بول بريمر، عام قضيته في العراق، المصدر السابق نفسه، ص75، وص 402.

(3) انظر: قرار مجلس الأمن رقم: 1546 الخاص بنقل السيادة إلى حكومة مؤقتة وإقامة انتخابات تشريعية. في الرابط: http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/؛ GEN/N0414/381//PDF/N0438114.pdf?OpenElement.

(4) انظر: بول بريمر، عام قضيته في العراق، المصدر السابق نفسه، ص359، وص 407.

(5) طالت الشعلان مع عدد آخر اتهامات بالفساد ثبتت عليه لاحقاً، حسب تحقيق أجرته هيأة النزاهة. انظر التقرير السنوي لهيأة النزاهة لسنة 2005، ص101.

قوات التدخل العراقية Iraqi Intervention force (IIF) والتي عُرفت باسم قوة الواجب الوطنية (INTF). وقد أُعيد تسمية هذه الفرقة فيما بعد إلى اسم الفرقة العراقية الاولى. وفي عام 2005 الغيت افواج الدفاع الوطني ودمجت بالجيش الجديد، كذلك أُلحقت إليه قوة الواجب الوطني التي أشرنا إليها.

وفي 9 أيار/مايو 2005، تم تعيين الدكتور سعدون الدليمي لاستلام حقيبة وزارة الدفاع. أما في اعقاب انتخابات 2005 التي انبثقت عنها حكومة الوحدة الوطنية برئاسة نوري المالكي فقد تم اختيار الفريق الركن عبد القادر محمد جاسم العبيدي لشغل حقيبة وزارة الدفاع وهو شخصية عسكرية، وكان يشغل منصب قائد القوات البرية في الجيش الجديد في حكومة أياد علاوي وما بعدها. اما في اعقاب انتخابات 2010 وانبثاق حكومة الشراكة الوطنية برئاسة نوري المالكي أيضاً فقد بقي منصب وزير الدفاع شاغراً لعدم الاتفاق بين الكتلتين الرئيسيتين (القائمة العراقية والتحالف الوطني)، على تسمية وزير للدفاع فأُسند المنصب بعد ضغط شعبي إلى سعدون الدليمي وكالة بالإضافة إلى منصبه كوزير للثقافة في حكومة نوري المالكي. انظر ملخص تنظيم وزارة الدفاع في الشكل (2).

شكل (2): ملخص تنظيم وزارة الدفاع

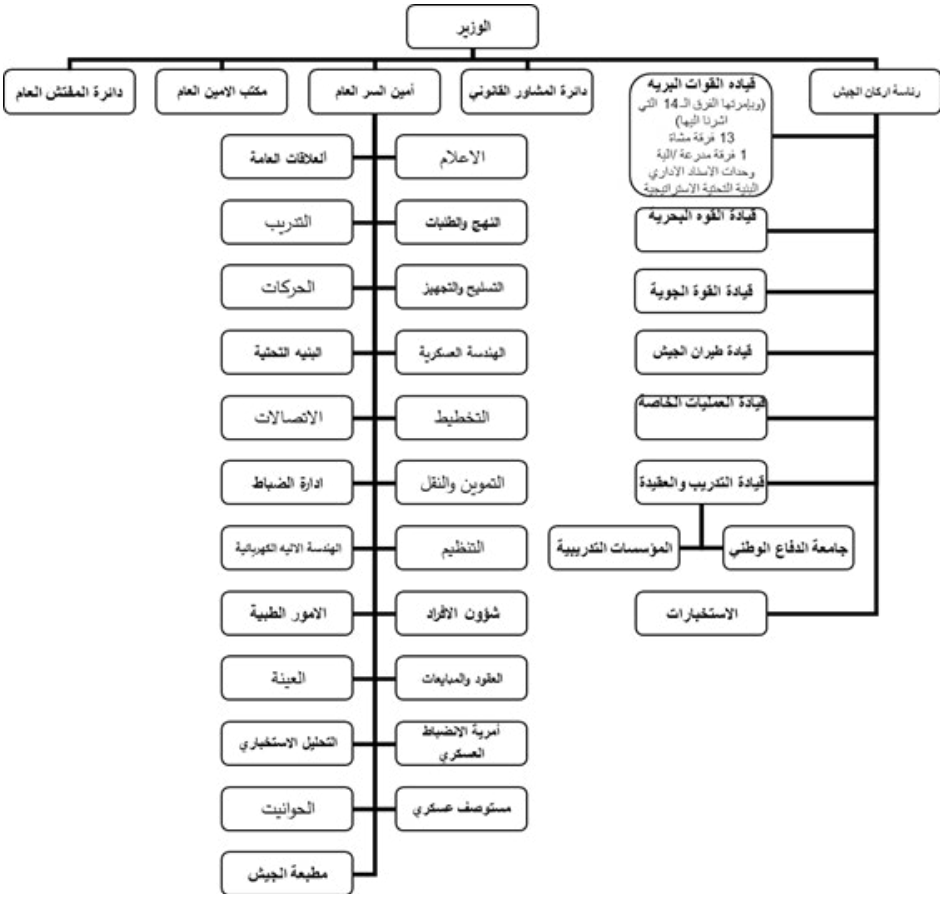

وقد توزعت المناصب القيادية في الجيش الجديد على أساس المحاصصة الطائفية، حيث استحوذ الأكراد[1]على سبعة مناصب مهمة من مجموع (16) هي رئاسة أركان الجيش، وقيادة القوة الجوية ومعاون رئيس أركان الجيش للإدارة ومديرية الاستخبارات والأمن وقيادة ثلاث فرق، فيما حصل العرب (الشيعة) على ثمانية مناصب، من ضمنها قيادة القوة البحرية وقيادة طيران الجيش، والعرب (السنة)على منصب واحد فقط. وإذا ما نظرنا إلى الجدول (1) (مديريات وزارة الدفاع)، سنلاحظ ضخامة واتساع الهيكل الاداري والتنظيمي لوزارة الدفاع المسؤولة عن ادارة لوجستية وعملياتية لـ(14) فرقة عسكرية، كما سنلاحظ أن هناك عدد كبير من المديريات تتشابه في واجباتها إلا إنّها تختلف اختلافات بسيطة في التسميات، وعلى سبيل المثال لا الحصر، نلاحظ مديرية الاستخبارات العامة والمديرية العامة للاستخبارات والامن. كذلك مديرية ادارة المواقع ومديرية ادارة البنية التحتية! كذلك المديرية العامة لنهج الدفاع والمتطلبات ومديرية التخطيط والمديرية العامة للموازنة والبرامج. الامر الذي يشير إلى تأثير المحاصصة الطائفية على تنظيم هيكلية وزارة الدفاع الجديدة، لإيجاد مناصب متوازنة ترضي الجهات السياسية المشاركة في السلطة.

(1) انظر: تصريح اللواء جبار ياور المتحدث الرسمي باسم وزارة البيشمركة لصحيفة الشرق الاوسط منشور على موقع مكتب اعلام الاتحاد الكردستانيPUK media بتاريخ 2011/1/10؛ وكذلك أنظر:

www.alnajafnews.net/najafnews/news.php?action=fullnews&id

جدول (1): مديريات وزارة الدفاع

1.	أمانة السر العام
2.	مكتب الأمين العام
3.	رئاسة أركان الجيش
4.	المستشار العسكري الأقدم
5.	مكتب المفتش العام
6.	دائرة المستشار القانوني العام
7.	دائرة العمليات
8.	دائرة التدريب
9.	دائرة الإدارة
10.	دائرة الميرة
11.	المفتشية العسكرية العامة
12.	قيادة القوات البرية
13.	قيادة القوة الجوية
14.	قيادة القوة البحرية
15.	المديرية العامة للاستخبارات والأمن
16.	المديرية العامة لشؤون المحاربين
17.	المديرية العامة لنهج الدفاع والمتطلبات
18.	المديرية العامة للاتصالات
19.	المديرية العامة للموازنة والبرامج
20.	المديرية العامة للأفراد
21.	المديرية العامة للتسليح والتجهيز
22.	المديرية العامة للعقود والمشتريات
23.	جامعة الدفاع الوطني
24.	مديرية الاستخبارات العسكرية
25.	مديرية الحركات العسكرية
26.	مديرية التخطيط
27.	مديرية الاتصالات العسكرية
28.	مديرية التنظيم
29.	مديرية التدريب العسكري
30.	مديرية التدريب الأساسي والتعبوي
31.	مديرية الهندسة العسكرية
32.	مديرية مطبعة وزارة الدفاع
33.	مديرية إدارة الضباط
34.	مديرية إدارة المراتب
35.	مديرية إدارة التطوع
36.	مديرية التموين والنقل
37.	مديرية الخدمات الطبية العسكرية
38.	مديرية العينة والصنف الإداري
39.	مديرية الهندسة الآلية الكهربائية
40.	مديرية الحسابات العسكرية
41.	مديرية إدارة المواقع
42.	مديرية الحوانيت العسكرية
43.	مديرية متابعة عمليات البنية التحتية
44.	مديرية الإشغال
45.	مديرية الإسكان
46.	مديرية التدقيق المركزي
47.	مديرية نظم المعلومات
48.	مديرية حقوق الإنسان
49.	مديرية إسكان منتسبي وزارة الدفاع
50.	مديرية العلاقات
51.	مديرية الإعلام
52.	مديرية الرقابة الداخلية
53.	أمرية الانضباط العسكري
54.	أمرية المستودعات العامة
55.	أمرية العتاد العامة
56.	أمرية الشؤون الإدارية لوزارة الدفاع
57.	مركز الدروس المستنبطة
58.	مركز التدريب والتطوير الوزاري
59.	مركز القيم والمبادئ العسكرية
60.	قسم البريد المركزي
61.	مديرية المساحـــــــــــة العسكرية

المصدر: موقع وزارة الدفاع العراقية على شبكة الانترنيت (htpp://www.mod.mil.iq).

مما سبق يمكننا ملاحظة ان نظام معركة[1] الجيش العراقي الحالي غير ثابت وعدد قواته ليس نهائياً، فقد يرى المستقبل، تبدلات عديدة عليها، بسبب مبدأ المحاصصة الطائفية الذي بُنيت عليه المؤسسة العسكرية العراقية بعد 2003، وزعت فيه قسم من القوات أو مناصب معينة لهذه الفئة أو الحزب أو القومية، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن منصب امين سر عام وزارة الدفاع كان للأكراد، كذلك منصب رئاسة اركان الجيش، وقيادة القوة الجوية وغيرها، كما الامر في توزيع المناصب ما بين العرب الشيعة والسنة. ان مثل هذه المحاصصات أضعفت القوات المسلحة، ودورها المؤثر في الأمن الوطني. الأمر الذي قد يقلل من فرص حصول العراق على قوات عسكرية قادرة على أداء الادوار المنوطة بها بالمهنية والكفاءة المطلوبة.

4-2-2: قيادات الفرق العسكرية

تشير المعلومات المتيسرة لدينا إلى أن الفرق التي تعمل جنوب العراق تكون الغالبية من منتسبيها ضباط ومراتب من العرب الشيعة، فيما يشكل الأكراد الغالبية في فرق القاطع الشمالي. وهذا الأمر أكده أمين عام وزارة البيشمركة[2] اللواء جبار ياور بقوله: (إحدى

(1) نظام المعركة Order of Battle مصطلح يعرفه قاموس المصطلحات العسكرية الأمريكية بأنه هوية وقوة وتراتيبية القيادة واالنفتاح للأشخاص والوحدات والتجهيزات لأي قوة عسكرية

Order of battle: The Identification, Strength, Command Structure and Dispositions of the Personnel, Units and Equipment of any Military Force Also Called OB; OOB (JP-201.3-).

أو هو طريقة تنظيم القوات المسلحة أو القوات الشبه العسكرية لدولة ما. يتضمن هذا كيفية بناء الوحدات والتشكيلات والرتب بالنظام المعني، فقد يفرق ما بين الدول أو أيضاً بين أفرع القوات المسلحة بدولة ما.

من التعاريف أعلاه يمكن الاستنتاج إن معنى مصطلح نظام المعركة، يتعلق بتنظيم الدوائر والمؤسسات والتشكيلات العسكرية القتالية المرتبطة بوزارة الدفاع أو الداخلية، بحسب تراتبية أسلوب القيادة والسيطرة وبما يؤمن لتلك الوزارة القيام بالدور المناطة به وتحقيق الأهداف المكلفة بتحقيقها، الوحدات أو التشكيالت العسكرية المقاتلة. (تعريف الباحث). ولمعلومات أكثر ينظر:

JP 201.3-, Joint Intelligence Preparation of the Operational nvironment, 21 MAY 2014, bit. ly/3RJr2uT،

(2) البيشمركة: (بالكردية: پێشمەرگە) هو المصطلح الذي يستخدمه الأكراد للإشارة إلى مقاتليهم. يعني المصطلح حرفياً «الذين يواجهون الموت». وهي قوات كردية، تعد الاقدم بين «الميليشيات» في العراق سابقاً، ويبلغ تعدادها اكثر من خمسين الفاً، ويمتد عمرها عشرات السنين، وكانت في بدايتها تخضع لسلطة القبائل في المناطق الشمالية، واشتركت في معارك مسلحة مع انظمة الحكم المتعاقبة في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية مطلع عشرينيات القرن الماضي واستلمت الامن في المناطق الشمالية منذ عام 1991، بعدما انسحبت القوات العراقية من المنطقة في نيسان/ابريل من ذلك العام. انظر: http;//ar.wikipedia.oeg

المشكلات العالقة بيننا وبين بغداد بملف البيشمركة تتعلق بمسألة الحصة الكردية داخل الجيش العراقي، حيث يقضي اتفاق سابق بيننا على أن يكون التمثيل القومي داخل الجيش وتشكيلاته ومؤسساته وفقاً للنسبة السكانية، وينص الدستور بالمادة التاسعة على اعتماد هذه النسب داخل الجيش، وبذلك فإن الحصة الكردية من تلك التشكيلات هي 20 %، ولكن هذه النسبة لم تتجاوز لحد الآن نسبة 8 %، لذلك جرى التوقيع على اتفاق عام 2007 على تشكيل فرقتين عسكريتين داخل الجيش العراقي تكونان تابعتين لوزارة الدفاع العراقية، والهدف الأساسي من ذلك هو رفع نسبة التمثيل الكردي داخل الجيش العراقي)[1]. وبحسب ياور (فإن قوام الفرقتين يصل إلى حدود 35 ألف منتسب تمت الموافقة على انضمامهم إلى الفرقتين، وستتشكل لجنة مشتركة من وزارتي البيشمركة الكردية والدفاع العراقية لتنظيم الفرقتين وتخصيص رواتب منتسبيهما وكيفية تسليحهما وتدريبهما ومناطق انتشارهما). وكانت قيادة القوات الأميركية قد تعهدت في وقتٍ سابق بأن تتولى مهمة تدريب تلك القوات[2].

واقترب تعداد الجيش العراقي الجديد من نصف مليون مقاتل وتألف من (14) فرقة من ضمنها فرقة آلية هي الفرقة التاسعة المتمركزة في معسكر التاجي والتي كانت تشرف عليها القوات الامريكية وتمتلك ما يقرب من 140 دبابة أبرامز، اضافة إلى عدد من دبابات T72 بولونية الصنع. ويختلف الهيكل التنظيمي للفرق العسكرية في الجيش الجديد عن تلك التي كانت في الجيش العراقي السابق الذي كان يعتمد على التنظيم الثلاثي لتشكيلات الفرقة، حيث تتألف الفرق الجديدة من مقر وأربعة تشكيلات (ألوية) لكل منها، إلا إنّ معظمها، يعاني من نواقص كبيرة في الملاكات والأسلحة والتجهيزات، وكذلك في الصنوف الساندة والخدمات، وكانت تعتمد في الحصول على الإسناد القتالي والفني والإداري على القوات الأمريكية[3].

(1) انظر: تصريح اللواء جبار ياور المتحدث الرسمي باسم وزارة البيشمركة لصحيفة الشرق الاوسط منشور على موقع مكتب اعلام الاتحاد الكردستاني PUK media بتاريخ2011/1/10.

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) وكانت صحيفة الواشنطن بوست قد نشرت تقريراً في تشرين الثاني/أكتوبر 2010، نقلت فيه ما كشفه المفتش العام لوزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، والذي قوّم من خلاله الجهود الأميركية في تطوير قدرات الجيش العراقي، وصف به وزارة الدفاع العراقية بأنها عاجزة بشكل عام في ما يتعلق بالتخطيط والبرمجة ووضع الميزانيات وتنفيذ العمليات والصيانة مضيفاً أن هناك في مشكلة نقص قطع الغيار والصيانة مما يجعل قادة الوحدات العراقيون يحجمون عن إرسال المعدات المعطلة إلى الصيانة خوفاً من تأخير تصليحها أو تفكيكها إلى قطع غيار وأضاف المفتش العام

وكانت الفرق الـ(14)، ترتبط بقيادة القوات البرية التي شُكلت عام 2004، وتنفتح فرق الجيش العراقي الجديد كما يلي:

1 ـ الفرقة الأولى تدخل سريع مقر الفرقة في الرمادي

2 ـ الفرقة الثانية مشاة مقر الفرقة في الموصل

3 ـ الفرقة الثالثة مشاة مقر الفرقة في سنجار

4 ـ الفرقة الرابعة مشاة مقر الفرقة في تكريت

5 ـ الفرقة الخامسة مشاة مقر الفرقة في بعقوبة

6 ـ الفرقة السادسة مشاة مقر الفرقة في بغداد الكرخ

7 ـ الفرقة السابعة مشاة مقر الفرقة في الانبار البغدادي

8 ـ الفرقة الثامنة مشاة مقر الفرقة في الديوانية

9 ـ الفرقة التاسعة مشاة آلي مقر الفرقة في بغداد الرستمية

10 ـ الفرقة العاشرة مشاة مقر الفرقة في الناصرية

11 ـ الفرقة الحادية عشرة مشاة مقر الفرقة في بغداد الرصافة

12 ـ الفرقة الثانية عشرة مشاة مقر الفرقة في كركوك

13 ـ الفرقة الرابعة عشرة مشاة مقر الفرقة في البصرة

14 ـ الفرقة السابعة عشرة مشاة مقر الفرقة في بغداد المحمودية

وقد تم دعم بعض فرق المشاة بمدرعات من طراز الـM1 113، والـBMP 11- والـMT-LB. في حين تسلح فرقة المشاة الآلي التاسعة بدبابات تي 72 بولندية الصنع وT55 ودبابات أبرامز M1A2 Abrams tank امريكية الصنع. وقد تمركزت تشكيلات الفرق العسكرية العراقية ووحدات الدعم والاسناد اللوجستي في بعض القواعد والمعسكرات التي استلمتها

لوزارة الدفاع الأميركية في تقريره إنه بعد إهدار نحو 24 مليار دولار عبر ثماني سنوات من تدريب ومراقبة الأسلحة والمعدات، تفتقر كل من وزارة الدفاع والداخلية العراقية والجيش ووحدات الشرطة التي تدعمه إلى النظم التي تحافظ على استعداد قوات الأمن العراقية. انظر: جريدة الدعوة السياسية، العدد: (1147) الاحد 12 كانون الاول 2010م/5 محرم 1432هـ

القوات العراقية من الجيش الامريكي بعد اعلان انسحابه الرسمي[1] من العراق الذي جرى في 18 كانون الأول/ديسمبر2011. وأهم القواعد التي تتمركز بها تشكيلات الجيش العراقي موضحة بالشكل (3).

شكل (3): أهم القواعد العسكرية في العراق

المصدر: موقع ساسة على الرابط الالكتروني bit.ly/3lbgys3.

(1) صحيفة الزمان، طبعة العراق، العدد 4074، بتاريخ 2011/12/19، ص2.

5-2-2: فرق القوات الخاصة وقوات مكافحة الارهاب ISOF & CTB

تشكلت نواة العمليات الخاصة بتاريخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، بإشراف القوات الخاصة الأمريكية قوات (Beret Forces and Delta Force)، في معسكر (جرف الصخر)، قرب قضاء المسيب. وكانت تسمى فوج بغداد وبعد اكمال المرحلة الاولى من مراحل التأسيس تم تبديل تسمية الوحدة إلى كتيبة 36 كوماندوز، وكانت تتألف من فوج واحد يتفرع إلى سريتين قتالية وسرية للدعم. وكانت مهمتها الاساسية القيام بعمليات مكافحة الإرهاب في العراق. وفي آذار/مارس 2008، تغيّر الاسم من كتيبة 36 إلى لواء العمليات الخاصة العراقية وأطلقت على اللواء التسمية الرمزية (قوات صقر الرافدين)، وكان يتألف من فوج مكافحة الإرهاب وفوج عمليات خاصة وفوج للدعم والاستطلاع[1]. وكان الامريكان يطلقون عليه القوات الوطنية العراقية لمكافحة الإرهاب Iraqi National Counter Terrorism Forces (INCTF).

في 7 أيار/مايو 2005، شكلت فرقة العمليات الخاصة (الفرقة الذهبية) بمستوى قيادة عمليات خاصة نظراً للتوسع الحاصل في الملاك. وتم ربط الفرقة بمكتب مكافحة الإرهاب المرتبط مباشرة برئاسة الوزراء العراقية بموجب الأمر الديواني في 7 شباط/فبراير2007. إلا إنّ (الفرقة الذهبية)، بقيت في الواقع تعمل تحت إمرة قوات الاحتلال الأمريكية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2003 [2].

وكان قد جرى منذ عام 2008-2009، تشكيل أربع كتائب أخرى من قوات مكافحة الارهاب، تضم حوالي 440 عنصراً، جرى نشرها في البصرة والموصل وديالى وقاعدة عين الأسد. وقد برز دور قوات مكافحة الإرهاب بعد احتلال داعش للموصل في العام 2014 لتصبح فرقة كاملة، وقد شاركت بشكل فعال في عمليات التحرير في الموصل والرمادي وصلاح الدين، وكانت هي القوة الضاربة في معظم العمليات التي خاضها العراق في حربه ضد الإرهاب. أدناه الشكل (4) الهيكل التنظيمي لجهاز مكافحة الإرهاب.

---

(1) Measuring Stability and Security in Iraq, March 2008, Report to Congress .https://bit.ly/3HfM91K

(2) في 2008 قرر الناتو والولايات المتحدة انضمام قوات العمليات الخاصة العراقية إلى قيادة القوات المشتركة JIATF والتي يديرها الناتو حالياً، وقرروا تأسيس أربع قيادات إقليمية وجهاز مخابرات خاص ومشترك بين العراق والولايات المتحدة الناتو لتبادل المعلومات عن الإرهاب في المنطقة والعراق وقيادة المهام بشراكة بينهم لتدمير الشبكات الإرهابية في العراق والشرق الأوسط. أنظر الموقع على شبكة الانترنيت www.isof-iq.com.

شكل (4): الهيكل التنظيمي لجهاز مكافحة الإرهاب

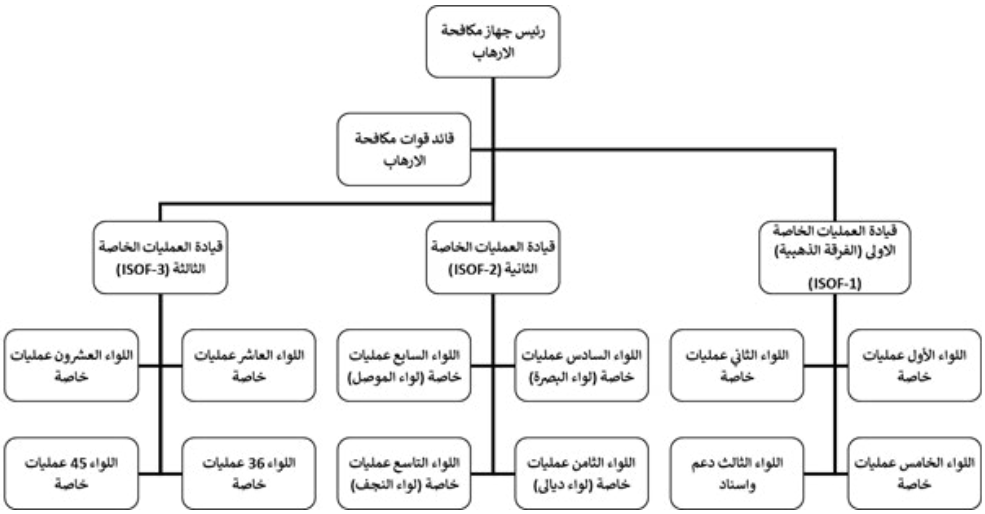

2-2-6: مكتب القائد العام للقوات المسلحة

في عام 2007، شُكّل مكتب القائد العام للقوات المسلحة، وسُمي الفريق فاروق الاعرجي مديراً له، ليشرف على وزارتي الدفاع والداخلية وجميع التشكيلات الأمنية. وسرعان ما تطور المكتب المذكور بعد ذلك ليصبح قيادة (غير دستورية)، لجميع المؤسسات الأمنية العراقية، عدا اقليم كردستان. وقد أخذ الكثير من صلاحيات وزارة الدفاع وألغى دور رئاسة اركان الجيش، التي تعتبر القيادة المهنية للجيش. وقد ارتبطت بمكتب القائد العام للقوات المسلحة، قيادة العمليات الخاصة وجهاز مكافحة الإرهاب، وأصبح لهذا المكتب أجهزة استخبارية وعملياتية بالإضافة إلى ذيل اداري وربطت به عدد من الوحدات والقطعات المقاتلة بحجم أكثر من مستوى قيادة فرقة. كل تلك التطورات، لم تكن ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية العراقية، الأمر الذي أدى إلى تداخل في ساحات العمل، وعدم وضوح في الصلاحيات والمهام، والارتباط، نجم عنه تدني أداء القوات المسلحة في مواجهة تحدي الجماعات الإرهابية، الذي بلغت ذروته في حزيران/يونيو2014، ما دفع بعض الكتل السياسية، للدعوة إلى الغاء مكتب القائد العام.

وفي أيلول/سبتمبر 2014، ألغى رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة الدكتور حيدر العبادي، مكتب القائد العام للقوات المسلحة في اجراء للتخلص التدريجي من إرث رئيس

الوزراء السابق نوري المالكي[1]، هذه الإجراءات أشرت بشكل واضح محاولات السياسيين العراقيين السيطرة على المؤسسة العسكرية العراقية، دون إدراك لأهمية وحدة القيادة والسيطرة في هذه المؤسسة المهمة ووضعها في بنية الهيكل التنظيمي لها، الأمر الذي انعكس سلباً على أدائها المهني والاحترافي.

2-3: المؤسسة العسكرية العراقية والمحاصصة الطائفية

على الرغم من توالي نمو وتطور المؤسسة العسكرية الجديدة، وتشكيل المزيد من الوحدات والتشكيلات حتى بلغ عدد فرق الجيش الجديد (17) فرقة لكل فرقة 4 ألوية، من ضمنها فرقة آلية واحدة هي الفرقة التاسعة، بالاضافة إلى ثلاث فرق عمليات خاصة (قوات مكافحة الارهاب)، بالإضافَة إلى القوات البحرية والجوية، إلا إنّ الاستقطاب المذهبي والعرقي في الاجهزة الامنية والعسكرية وفرض مبدأ المحاصصة الذي جاء به بريمر وجسده بتشكيل ماسمي بمجلس الحكم، أثر على انضباط هذه الاجهزة وولائها وبالتالي على أدائها، وكانت سلطة الاحتلال الامريكي في العراق قد شجعت الاجنحة المسلحة للأحزاب المنخرطة بالعملية السياسية، بالانتساب للجيش بموجب القرار الذي أصدره الحاكم المدني بريمر والمرقم 91 في 7 حزيران/يونيو2003، كما ذُكر سلفاً[2]. ومنذ عام 2003، عمدت الكيانات السياسية والأحزاب لتقاسم السلطة من خلال تقاسم المناصب في المؤسستين العسكرية والأمنية العراقية. فقد ظلت وزارة الدفاع للأحزاب العربية السنية، فيما وزارة الداخلية للأحزاب السياسية العربية الشيعية، وكذلك بقية الهيئات والمديريات الأمنية والاستخباراتية الأخرى، مثل أجهزة الأمن الوطني والمخابرات وغيرها.

ان الاستقطاب المذهبي والعرقي في المؤسستين العسكرية والأمنية أسس لما عرف بـ(المحاصصة) والتي يرمز لها في المؤسسة العسكرية والامنية واجهزة الشرطة بمصطلح (التوازن)، التي جرى تثبيتها في الدستور العراقي النافذ لعام 2005[3]. انظر الملحق (ب) نموذج موقف التوازن الوطني المستخدم في الوحدات والتشكيلات العسكرية العراقية الجديدة بعد عام 2003.

---

(1) ينظر: حمزة مصطفى، العبادي يلغي مكتب القائد العام للقوات المسلحة.. ويطيح قائدين عسكريين كبيرين، جريدة الشرق الاوسط، العدد 13084، بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 2014.

(2) بول بريمر، عام قضيته في العراق، المصدر السابق نفسه، ص79.

(3) فلورنس غاوب: زواج غير سعيد: العلاقات المدنية - العسكرية في عراق ما بعد صدام، المصدر السابق.

ويتعرض مايكل نايتس Michael Knight، الباحث في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى إلى الخلل في رئاسة اركان الجيش العراقي نتيجة تأثير المحاصصة الطائفية والعرقية، بإشارته إلى رئيس أركان الجيش العراقي السابق الفريق الاول بابكر زيباري الذي أُحيل إلى التقاعد في 30 حزيران/يونيو 2015، الذي تولى رئاسة أركان الجيش العراقي كممثل عن الأكراد في ظل نظام التوازن (المحاصصة العرقية والطائفية)، منذ عام 2003، كان قائداً شجاعاً في قوات «البيشمركة»، لم يصل إلى منصبه عبر التدرج الوظيفي في الرتب العسكرية، ولم يتخرج من الكلية العسكرية، ولم يكن معروفاً في أوساط قادة الفرق العسكرية الأساسية في الجيش العراقي، أي المشاة والقوات المدرعة»[1]. لذلك فإن مايكل نايتس أقترح «على الجيش العراقي عكس هرم القيادة لكي يرأس رئيس أركان مبادرٌ هيكلية قيادة موحدة ويصدر أوامر واضحة»[2]. إلا إنّه لم يتوفر الادراك أو قد تكون الإرادة لدى القوى السياسية العراقية بأهمية وحدة القيادة والسيطرة لجميع القوات المسلحة العراقية، بسبب حرصها على الإبقاء على الولاءات المذهبية والطائفية والفئوية للتشكيلات العسكرية والأمنية، مما أدى إلى هدراً في الجهد والموارد المادية والبشرية، وتداخلاً بساحات العمل وضعف التنسيق والتعاون بين القوات والتشكيلات والأجهزة الاستخبارية، وتباين واضح في مستويات التدريب والتسليح. كل ذلك انعكس لاحقاً على تردي أداء المؤسستين العسكرية والأمنية.

2-4: الاستخدام السياسي للمؤسسة العسكرية

من الجدير بالذكر أن النخبة السياسية التي جاءت إلى الحكم في اعقاب الاحتلال الامريكي للعراق في 2003، كانت ترى في المؤسسة العسكرية العراقية ونخبها ولاء لنظام صدام حسين، ولهذا لم تكن متحمسة في البداية لإعادة الحياة لهذه المؤسسة بالشكل الذي كانت عليه من القدرة على الفعل المؤثر في ما سمي بالعملية السياسية. لذلك أقرت في الدستور العراقي الجديد لعام 2005، بإبعاد المؤسسة العسكرية العراقية، عن السياسة وحصر واجباتها بالدفاع عن العراق من التهديدات الخارجية، كما نصت المادة التاسعة من الدستور العراقي.

---

(1) مايكل نايتس وجبار جعفر، استعادة فخر الجيش العراقي وروحه القتالية، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، بتاريخ 8 تموز/يوليو 2015 على الرابط

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/restoring-the-iraqi-armys-pride-and-fighting-spirit.

(2) المصدر نفسه.

وعلى الرغم من تخلي الولايات المتحدة شكلياً، عن سيطرتها على الجيش العراقي في عام 2007، إلا إنّها بقيت على قلقها من إمكانية أن يوسّع الجيش نطاق نفوذه ليصل إلى ميدان السياسة، ولكنها دعمت وشاركت رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي، عندما استخدم المؤسسة العسكرية والأمنية وخصوصاً الجيش، لأغراض حفظ الامن الداخلي في المحافظات والمدن العراقية لمواجهة ميليشيات حزبية مسلحة وجماعات أخرى، فضلاً عن التصدي لعناصر الارهاب التي استهدفت الشعب العراقي وبنيته التحتية، وتكليفه بمهام مداهمة مقرات حزبية لقوى سياسية ومكاتب قنوات تلفزيونية، والتصدي لتظاهرات واحتجاجات شعبية في عدد من مدن العراق بضمنها العاصمة بغداد! بدعوى أن أجهزة الشرطة والامن الداخلي مخترقة من قبل العناصر المعادية للعملية السياسية! ومن أهم وأبرز العمليات العسكرية في هذه المرحلة التي استخدم فيها الجيش العراقي استخداماً سياسياً ما يأتي:

1 ـ **عملية فرض القانون:** وهي عملية عسكرية انطلقت نهاية عام 2006 ومطلع عام 2007 في محافظة بغداد بهدف فرض القانون والتصدي للتنظيمات الارهابية والمليشيات المسلحة التي كانت تسيطر عليها[1].

2 ـ **عملية النسر الأسود:** عملية عسكرية حدثت في نيسان/أبريل 2007، وقامت فيها قوات مشتركة عراقية أمريكية بمحاولة للقضاء على جيش المهدي[2]، في مدينة الديوانية، بعد اتهام التنظيم بإرهاب المواطنين وقتل مواطنين في الديوانية بينهم نساء بدعوى مخالفتهم للشريعة الإسلامية[3].

3 ـ **عملية صولة الفرسان:** هي عملية عسكرية أطلقتها الحكومة العراقية برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي الذي أشرف عليها إشرافًا تامًا رئيس الوزراء نوري المالكي بدأت

(1) الأمم المتحدة.. هل تنجح في انتشال واشنطن من مأزقها في العراق؟ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، على الرابط http://www.al-moharer.net/moh261/dirassat261.htm

(2) جيش المهدي هو تنظيم عراقي شيعي مسلح أسسه السيد مقتدى الصدر في أواخر عام 2003 لمواجهة القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها، وهو مكون من شباب يقلدون السيد محمد محمد صادق الصدر ويجمعهم الانتماء إلى المذهب الشيعي.

(3) مقتل واصابة العشرات في المحمودية جنوب بغداد، موقع BBC، بتاريخ 8 أبريل 2007 09:30 GMT، على الرابط http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid.

هذه العملية في يوم الثلاثاء 25 أذار/مارس 2008[1]. ضد مجموعات مسلحة تنتمي إلى التيار الصدري مثل جيش المهدي، وقد كان لهذه العملية تأثيرات كبيرة على جسد التيار الصدري حيث ساهمت بانشقاقات داخل التيار الصدري مثل خروج ما يعرف بالعصائب ككيان سياسي وعسكري من التيار الصدري لاسباب قريت سياسياً بانها محاولة من قبل رئيس الحكومة المالكي آنذاك لاضعاف التيار الصدري.

4 ـ **عملية الزركة:** وهي عملية عسكرية شارك بها الجيش العراقي مدعوماً بقوات التحالف، في 28 كانون الثاني/يناير 2007، ضد تنظيم «جند السماء» بمنطقة (الزركه) بالنجف الأشرف، لمحاولتهم السيطرة على المحافظة، وادعاء قائدهم (ضياء عبد الزهراء كاظم) المهدوية، وتمت هزيمتهم في اليوم اللاحق في 29 كانو الثاني/يناير 2007[2].

5 ـ **عملية بشائر الخير:** وهي سلسلة عمليات في محافظة ديالى انطلقت بعد عمليات السهم الخارق التي نفذت اواسط العام 2007 بدعم من القوات الامريكية وجاءت بعدها سلسلة عمليات بشائر الخير الاولى والثانية والثالثة، التي انطلقت في شهر اب/ أغسطس من العام 2008[3].

6 ـ **عمليات فضّ ساحات الاعتصام:** التي جرت لمهاجمة ما عرف بساحات الاعتصام في الرمادي والحويجة وديالى وصلاح الدين ونينوى، باستخدام قوات مشتركة من الجيش والشرطة عام 2013[4].

---

(1) معارك عنيفة في البصرة لليوم الثالث، موقع BBC، بتاريخ الخميس 27 مارس 2008 GMT 08:34، على الرابط: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid

(2) تفاصيل معركة الزركة في النجف الاشرف، على شبكة هجر الثقافية، بدون تاريخ، على الرابط: http://bit.ly/2lAbSxb.

(3) عمليات عسكرية والتي اطلق عليها اسم بشائر الخير الثانية في ديالى الأحد أيار/مايو 03, 2009 3:53 am موقع www.silvana.com، على الرابط http://bit.ly/2lBjgZl؛ «بشائر الخير» تلاحق فلول القاعدة الارهابي في ديالى، صحيفة الاتحاد، على الرابط http://bit.ly/2m4aGCv.

(4) هي حركة شعبية نشطت في المناطق ذات الاغلبية السنية من العراق مثل الرمادي وصلاح الدين والموصل وكركوك وتبعتها مناطق متفرقة من بغداد مثل الأعظمية والدورة وكذلك في ديالى، وطالب المتظاهرون خلالها بإطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات في السجون العراقية وايقاف نهج الحكومة الذي وصفوه بالـ«طائفي» وإلغاء المادة 4 ارهاب وقانون المساءلة والعدالة من الدستور العراقي وانشاء اقليم «سني». لاحقاً تحولت المطالب إلى اسقاط النظام الحاكم وايقاف ما وصفوه بالتدخل الإيراني في العراق، اعقبت هذه الاحتجاجات اشتباكات مسلحة في المناطق التي حدثت

استناداً لما سبق، فإن استخدام الجيش العراقي الجديد لفرض الأمن الداخلي وتعزيز سلطة الحكومة العراقية التي استلمت السلطة من ادارة الاحتلال الامريكي، انعكس بشكل واضح على شكل تسليح وتدريب الجيش العراقي، وعلى مكانته ودوره الاجتماعي، وهو ما جعله يقترب في ادائه إلى أداء قوات الشرطة والامن الداخلي منه إلى جيش نظامي[1]. وقد أقر عددٌ من كبار قادته بعدم جاهزيته للقيام بالمهمة التي اسس من اجلها وأقرها الدستور وهي الدفاع عن الوطن[2]. والدليل على ذلك الفشل في التصدي لخروقات الحدود وانتهاك السيادة العراقية من قبل قوات دول الجوار. كذلك فشل الجيش في الدفاع عن حقول نفط الفكّة في كانون الأول/ديسمبر 2009[3]، والفشل بل والنكسة الكبيرة التي تمثلت بانهيار الجيش العراقي الجديد، أمام تنظيم الدولة (داعش) الارهابي في حزيران/يونيو 2014.

فيها التظاهرات بين قوات الجيش العراقي والشرطة من جهة ومسلحين سُنة ينتمون إلى هذه المناطق من جهة اخرى. يوسف الحسيني وطارق ماهر، العراق.. قتلى في فض اعتصام الرمادي، سكاي نيوز عربية، الإثنين 30 ديسمبر، 2013 - 09:39 على الرابط http://bit.ly/2knKW3E.

(1) لمزيد من المعلومات، ينظر، عماد علوّ، التسلح العراقي بعد الاحتلال – متلازمة الفساد والإضعاف- دراسة تحليلية، غير منشورة، مقدمة الى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة/قطر.

(2) عماد علو، جاهزية القوات العراقية، جريدة الزمان طبعة العراق، بتاريخ 2009/8/21.

(3) إيران تستولي على حقل نفطي للعراق، الموضوع في «الشبكة السياسية والإقتصادية العالمية» بواسطة درع الجزيرة، بتاريخ 18 ديسمبر 2009. على الرابط:

http://www.nationalkuwait.com/forum/index.php?threads/92036./

الفصل الثالث

أثر التوافقات السياسية الداخلية والاقليمية على تسليح الجيش العراقي الجديد

3-1: الرؤية الأمريكية لتسليح الجيش العراقي

استغرقت سلطات الاحتلال الامريكي في العراق فترة طويلة نسبياً من الزمن لبدء عملية تشكيل جيش عراقي جديد، وظلت هناك حالة من الفراغ تقدر بحوالي ثلاثة شهور كاملة، ما بين صدور قرار حلّ الجيش العراقي الأصلي، وقرار تشكيل جيش جديد[1]، مما دلّ على تردد واشنطن وعدم رغبتها في السماح للعراقيين بامتلاك جيش وطني مقتدر بالشكل والحجم المطلوبين. ومن الممكن إرجاع ذلك إلى أن سلطات الاحتلال الأمريكي كانت تتعامل في بادئ الأمر بقدر كبير من الاستهانة مع المقاومة العراقية ضد الاحتلال الامريكي، بالإضافة إلى رغبتهم في جعل العراق معتمداً على القوات الأمريكية في توفير الحماية والأمن لأطول فترة ممكنة. وكذلك من خلال مخاوف المحتل الأمريكي، غير المبررة من وصول تلك الأسلحة إلى الجماعات المسلحة وفصائل المقاومة العراقية.

وترافق ذلك مع شيوع درجة واضحة من الارتباك في موقف سلطة الاحتلال الامريكي بشأن متطلبات وعملية تشكيل الجيش العراقي الجديد[2]. وبشكل عام، فإن كافة المؤشرات كانت ولا زالت تدل على رغبة الولايات المتحدة في إبقاء العراق عاجزاً عن امتلاك القدرة على الدفاع عن نفسه، وإبقاء حجم وتسليح الجيش العراقي الجديد في مستويات محدودة لسنوات عديدة قادمة، بما لا يتيح له تحقيق التوازن العسكري مع الدول المجاورة، أو امتلاك

(1) انظر: الجيش العراقي الجديد، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، https://bit.ly/3FOHbZk.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي، المصدر السابق نفسه.

القدرة على ردع أي تهديدات خارجية. والهدف من ذلك أن يصبح العراق مضطراً إلى الاعتماد على المظلة العسكرية الأمريكية، والاستمرار في التحكم مستقبلاً في المؤسسة العسكرية العراقية، ومنع العراق من امتلاك قدرات مستقلة على صعيد بناء القوات واستيراد السلاح من الخارج[1]. في وقتٍ لمس الامريكان فيه تزايد النفوذ التركي والايراني في بلدٍ يقولون انهم أنفقوا عليه الكثير من الدماء والأموال[2]، الامر الذي يُثير الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول جدية نوايا الامريكان في تسليح الجيش العراقي.

وقد كشفت تقارير استخباراتية عراقية وامريكية ضبط أسلحة وأعتدة كبيرة تركها مسلحون في مناطقهم بعد هروبهم، معظمها حديث الصنع وتاريخ صناعته يعود إلى عام 2005، أي بعد سقوط النظام، كذلك ضبط كمية من الألغام تحملها مجموعة من البغال على الحدود مع إحدى دول الجوار وفي اماكن اخرى متفرقة تدخل إلى العراق بواسطة شاحنات أو دراجات نارية واحياناً تستخدم صهاريج مموهة لنقل النفط يوجد في داخلها اسلحة خفيفة، كما تحدث تقرير للكونغرس الأمريكي عن فقدان عشرات الآلاف من قطع السلاح الأمريكي المخصص للجيش العراقي دون تحديد مكان اختفائها[3]. ومع هذا فقد أوكلت سلطات الاحتلال الامريكي امر تشكيل الجيش العراقي الجديد إلى الجيش الامريكي (قوات العمليات الخاصة) والتي بدورها أحالت الموضوع إلى شركة خاصة هي شركة فينيل Vinnell Corporation بموجب عقد قيمته 48 مليون دولار، اعقبته بعقد اخر بقيمة 30 مليون دولار اخرى، وطبعاً فقد قامت شركة فينيل بدورها بإحالة العقد إلى مقاولين ثانويين لتشكيل الجيش العراقي[4]، مما يدل على المستوى المتدني من اهتمام سلطات الاحتلال الأمريكي بتدريب وتسليح الجيش العراقي الجديد.

ولقد اعترض على أسلوب وإجراءات الامريكان، لتشكيل الجيش العراقي الجديد في حينه الجنرال باول ايتون Paul Eaton قائد فريق تدريب المساعدة العسكرية للتحالف

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) جريدة القبس الكويتية على الرابط: https://bit.ly/32WJPxC.

(3) نبراس المعموري، سلاح وعتاد... وفنون التهريب في ارض الرافدين، الحوار المتمدن، العدد: 2333، في 2008/7/5. https://bit.ly/3FSxtoF.

(4) انظر: جيفري وايت، الجيش العراقي الجديد: المشاكل والتوقعات، المصدر السابق؛ وكذلك http://bit.ly/2lC2Yzm

(CMATT)، الذي كان مسؤولاً عن تدريب الجيش العراقي من 2003 إلى 2004» بسبب التخطيط السيئ لما قبل الحرب وعدم كفاية الموظفين والمعدات»[1]. وذلك بعد ان ثبت فشل هذا التدريب في منتصف عام 2004 بعد معركة الفلوجة. حيث تم تسليح وحدات الجيش الجديد في بداية تشكيله بأسلحة خفيفة ومتوسطة، بصفقات اسلحة أثارت الكثير من الجدل حولها، تم بموجبها شراء أسلحة خفيفة منها بنادق(كلاشنكوف) ذات أخمص خشبي بولونية المنشأ وبتكاليف أضعاف أمثالها الروسية المنشأ، وقد تم التعاقد مع (بولندا) لشراء عجلات مدرعة وطائرات هليكوبتر، تبين فيما بعد أنها منتجة منذ عام 1974[2].

2-3: تبدل الاستراتيجية الامريكية في العراق

أدى التلكؤ الامريكي في تسليح وتجهيز وتدريب الجيش العراقي الجديد بالإضافة إلى تردي الوضع الامني في العراق وإلى إلقاء المزيد من الثقل والصعوبات الجمة على كاهل قوات الاحتلال الامريكية التي مُنيت بخسائر كبيرة بدأت تلحق بها نتيجة لتزايد انشطة المقاومة أو (العصيان والارهاب)، كما يدعوها الامريكان، وكان الاهم هو ما حدث في شباط/ فبراير 2006، من نسف للمرقد المقدّس للإمامين العسكريين في سامراء، وتزايد اعمال القتل على يد مليشيات تدّعي تمثيل هذه الطائفة أو تلك، وعجز قوات الاحتلال الامريكية على كبح جماح منظمة القاعدة الارهابية، فسقطت العديد من مناطق العراق تحت سيطرة القاعدة وغيرها، الامر الذي أدى إلى تغير موقف ورأي الشارع الامريكي من تأييد للحرب والاحتلال

(1) Thom Shanker, THE STRUGGLE FOR IRAQ: THE MILITARY; General Says Training of Iraqi Troops Suffered From Poor Planning and Staffing, The New York Tims, Feb. 11, 2006;
وكذلك انظر: عماد علو، أضواء على التلكؤ الأمريكي في دعم العراق، جريدة الزمان، يوليو 12, 2014، متاح على الرابط: https://bit.ly/3r4J1iP.

(2) أُتهم وزير الدفاع حازم الشعلان بالإضافة لمدير التسليح في الوزارة (زياد القطان) وهو بولندي الجنسية بالفساد الاداري والمالي بعد أن قاما بالتوقيع مع شركة العين الجارية يملكها شخص يحمل الجنسية البولندية اضافة لجنسيته العراقية على اكثر من (40) عقد بلغت اقيامها اكثر من مليار دولار لشراء اسلحة منتهية الصلاحية مثل طائرات – الهليكوبتر-السمتية التي عمرها 28 سنة وشراء رشاش بسعر يتجاوز سعره الحقيقي بـ (17) مرة وشراء اطلاقات نارية بأسعار تتجاوز اسعارها الحقيقية في سوق السلاح العالمي حسب تحقيق دائرة المفتش العام وتقرير ديوان الرقابة المالية والتحقيق الذي أجرته هيأة النزاهة بإشراف قضاة تحقيق المحكمة الجنائية. متاح على الرابط: http://bit.ly/2knHypu.

ورغبة البقاء إلى امد غير مسمى في العراق[1]، إلى رغبة في انهاء اعمال العنف والخروج بشكل مشرف يحفظ ماء الوجه للأمريكان وحلفاؤهم الانكليز وغيرهم، بعد ان ازدادت خسائرهم وتجاوزت رقم (2000) قتيل وتتزايد باستمرار، فقامت واشنطن مجبرة على إعادة النظر في استراتيجيتها ازاء الجيش العراقي[2]، فأسرعت بتسليح وتدريب القوات العراقية الجديدة لتصبح قادرة على تولي المهام الأمنية من قوات الاحتلال الأمريكية. وقد تطلّب هذا التغيير بالاستراتيجية الامريكية في تسليح الجيش العراقي، إلى القبول بزيادة عدد وتحسين نوعية الاسلحة التي يجهز ويسلح بها الجيش العراقي.

إن تضارب الأرقام ومحاولات القيادة العسكرية الامريكية التقليل من شأن الخسائر والاصابات في صفوف جنودها، يدل بما لا يقبل الشك على أن للفراغ الامني الذي تركه قرار حلّ الجيش العراقي من قبل الحاكم المدني الامريكي بريمر، تداعياته وآثاره السلبية على مجمل الوضع الأمني الداخلي بعد أن عصف حجم الخسائر المادية والبشرية في صفوف القوات الأمريكية الغازية في العراق بالسياسة الأمريكية واستراتيجيتها العسكرية في العراق[3].

وكان قد وصل عدد الجنود الأميركيين في العراق ذروته عام 2007 بانتشار 170 ألف جندي لتوفير الأمن ومواجهة عمليات المقاومة العراقية المسلحة، ثم بقي حوالي خمسين ألفاً منهم لدى اعلان واشنطن شروع القوات الامريكية الغازية بالانسحاب من العراق في آب/ أغسطس 2010[4]، والذي استكمل في 18 كانون الأول/ديسمبر 2011، حيث أعلنت الولايات المتحدة أن جيشها أكمل انسحابه من العراق ذلك اليوم، والذي جاء تطبيقاً للاتفاقية الأمنية الموقعة مع الحكومة العراقية عام 2008. إلا إنّ الواقع على الأرض وبحسب الاتفاقية الأمنية

(1) دراسة أسباب انتحار الجنود في الجيش الأمريكي، جريدة الاقتصادية السعودية بتاريخ 2009/8/16، وعلى الرابط: https://bit.ly/34e0MnL بتاريخ 30، يوليو، 2009.

(2) تصريح المتحدث باسم وزارة الدفاع محمد العسكري لـ«السومرية نيوز» حول «التقرير الذي بعث من قبل مفتش البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) إلى وزارة الدفاع العراقية والذي يبين فيه وجود نواقص في التخطيط وبعض الحالات التي يقصد بها سوء الإدارة في القضايا التي تتعلق باللوجستية والإدارية بمنظومة الجيش العراقي» بتاريخ 2011/8/14. منشور على الرابط: http://bit.ly/2lC99Dy.

(3) حمودي مصطفى جمال الدين، المؤسسة العسكرية العراقية بين ماضيها وحاضرها، الحوار المتمدن، العدد 3401، بتاريخ 2011/6/19. على الرابط الالكتروني:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=263893.

(4) موسوعة الجزيرة، الغزو الأميركي للعراق.. مبررات واهية ونتائج كارثية، على الرابط الالكتروني: https://goo.gl/jx73u4.

الموقعة في عام 2008، فإن الولايات المتحدة الامريكية أبقت على (3394)، عنصراً من قواتها في العراق بالإضافة إلى (1100) من المارينز كقوة حماية موظفي ومنشآت السفارة الامريكية في بغداد. كما أبقت على (2204) عنصراً لدعم قوات الامن العراقية، ليبلغ مجموع القوات الامريكية التي بقيت في العراق (6788) عنصراً[1]، مما يدل على أن اعلان الانسحاب الكامل، لم يكن يمت للواقع بصلة، وانما كان قراراً لتلافي الاثار والسلبيات التي خلّفها قرارها المتسرع بحل الجيش العراقي[2]. وكانت بريطانيا قد أعلنت أيضاً عن بدأ سحب قواتها من جنوبي العراق مطلع نيسان/أبريل 2009 وأكملته بشكل نهائي يوم 22 أيار/مايو 2011[3].

أنظر الشكل (5) الذي يوضح ارتفاع نسبة الخسائر بالأفراد بين القوات الامريكية (اللون الازرق) وخسائر المواطنين الامريكان العاملين مع قوات الاحتلال (الون البنفسجي) للفترة من حزيران/يونيو 2004 ولغاية آذار/مارس 2005.

شكل (5): ارتفاع نسبة الخسائر الامريكية بالأفراد للمدة من حزيران/يونيو 2004 ولغاية آذار/مارس 2005

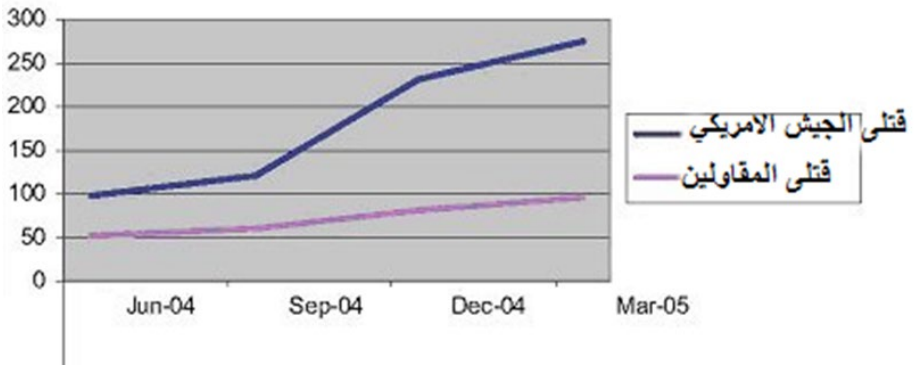

المصدر: تقرير المفتش العام الامريكي الخاص لشؤون اعمار العراق بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير2006 رقم التقرير (SIGIR-05) الشكل 2-2.

(1) لقاء عدد من الإعلاميين العراقيين مع ستيوارت جونز السفير الأمريكي في بغداد، وثيقة بعنوان (حقائق واحصائيات حول العمليات ضد داعش) حصل عليها الباحث، بتاريخ 10 شباط 2015.

(2) بول بريمر عام قضيته في العراق، المصدر السابق، ص 210، وص221.

(3) موسوعة الجزيرة، المصدر السابق.

ونتيجة لهذا التبدل في الاستراتيجية الامريكية ازاء تسليح الجيش العراقي[1]، تزايدت اعداد القوات العراقية إلى ان اصبح حجمها (14) فرقة بضمنها فرقة مدرعة هي الفرقة التاسعة. وهذا الامر يمكن تلمسه من خلال الملحق (ج) الذي يوضح مراحل تطور تسليح الجيش العراقي الجديد.

3-3: الاتفاقية الاطارية بين العراق وامريكا

في نهاية عهد الرئيس بوش في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2008، تم عقد الاتفاقية الاطارية Strategic Framework Agreement ((SOFA، بين امريكا والعراق[2]، والتي نصت على ان تخرج القوات الامريكية، من العراق بشكل نهائي قبل 31 كانون الأول/ديسمبر عام 2011، وهذا الأمر تم بالفعل من الناحية الرسمية لاحقاً، حيث غادرت آخر تشكيلات جيش الاحتلال الامريكي الاراضي العراقية يوم 18 كانون الأول/ديسمبر2011 باتجاه الاراضي الكويتية[3]، الأمر الذي تطلب أمرين مهمين هما:

- الأول: ضرورة زيادة عدد القوات العسكرية العراقية إلى مستوى معقول يمكنها من انجاز واجباتها بكفاءة وبدون الاعتماد على الاسناد الناري أو الاداري الامريكي، وهذا يفسر قبول الامريكان المبدئي بتزويد العراق بأسلحة أكثر تطوراً وفاعلية وتأثيراً، مثل مقاتلات اف 16 الامريكية المتطورة، ودبابات أبرامز الامريكية M1A1.
- الثاني: تغير مهمة القوات الامريكية من القتال بشكل رئيسي، إلى التدريب بشكل رئيسي.

إلا إنّه على الرغم من ذلك وزيادة عدد الفرق العراقية إلى 14 فرقة، 13 منها مشاة و1 مدرعة، فإن تدريبها العسكري، خلال مدة وجيزة على التحول من عقيدة القتال الشرقية

(1) انظر: مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 63-37 - 37-www.mesj.com/36.html.

(2) انظر: نص الاتفاق (باللغة الإنجليزية): «اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون بين الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية العراق»، على هذا الرابط:

Strategic Framework Agreement, U.S. and Iraq12229 iraq/p-us-agreement-framework-http://www.cfr.org/iraq/strategic ،http://bit.ly/2lJPRvN؛

وكذلك https://bbc.in/2lJwdju

(3) صحيفة الزمان، طبعة العراق، العدد4074، بتاريخ 2011/12/19، ص2.

التي كان عليها الجيش العراقي السابق إلى عقيدة القتال الغربية، أثر على انخفاض مستوى استعدادها القتالي، بالإضافة إلى شبهات الفساد التي شابت صفقات التسليح للفرق العسكرية العراقية، لغرض تزويدها بأسلحة الإسناد اللازم كالهاونات والمدفعية والدبابات وطائرات الهليكوبتر. وهي مؤشرات واضحة على حرص أمريكي على عدم الارتقاء بمستوى تسليح وتجهيز الجيش العراقي، وتطوير قدراته القتالية، بالشكل الذي يمكنه من التعافي بسرعة والتمكن من مواجهة التحديات والتهديدات الميدانية التي كانت تواجه العراق آنذاك! وفي هذا الصدد يؤكد وزير الدفاع العراقي الاسبق عبد القادر العبيدي أن «واشنطن تضغط علينا لاستيراد سلاحها حصريًا» محذراً من أن التلكؤ أو التأخير في تسليح الجيش العراقي[1]. والدليل على ذلك، أن الجيش العراقي لم يكن يمتلك، أو حصل على أي طائرة مقاتلة من الولايات المتحدة الامريكية حتى منتصف عام 2015 خلال الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي.

كما تلكأت واشنطن في تسليم العراق منظومات دفاع جوي متطورة كان قد طلبها العراق عام 2013. وقد تردد مراراً في اوساط المؤسسة العسكرية العراقية، معلومات عن قيام الجيش الاميركي برفع «عشرات القطع الحساسة» من آليات بيعت للجيش العراقي. وتشير هذه المعلومات إلى ان «عربات الهمر التي تسلمها الجيش العراقي من نظيره الاميركي خلال المرحلة الماضية تفتقر إلى العديد من القطع الحساسة التي تجهز بها العربات المماثلة التي يستخدمها الجيش الأميركي»[2].

ومن الجدير بالذكر أن صندوق المبيعات العسكرية المسمى ببرنامج[3] (F.M.S The U.S. Department of Defense's Foreign Military Sales)، كان قد خوّل الجيش الامريكي

(1) أسامة مهدي، العبيدي لـ«ايلاف»: واشنطن تضغط علينا لاستيراد سلاحها حصريًا، موقع ايلاف على الرابط الالكتروني، bit.ly/3YkwR4s.

(2) وقد كشف البرلماني حسن السنيد، للوكالة المستقلة للأنباء (أصوات العراق) إن «وزارة الدفاع الأمريكية لا تريد أن يتنامى التسليح العراقي بعيداً عن حساباتها. مضيفاً «الولايات المتحدة تريد تسليح بطيء للجيش العراقي، وبالأسعار التي تحددها، مشدداً على أن هذا الأمر «لا يرغب به السياسيون العراقيون».

(3) يسهّل برنامج المبيعات العسكرية الخارجية (FMS) التابع لوزارة الدفاع الأمريكية مبيعات الأسلحة الأمريكية، والمعدات الدفاعية، والخدمات الدفاعية، والتدريب العسكري إلى الحكومات الأجنبية. لا يتعامل المشتري مباشرة مع مقاول الدفاع؛ بدلاً عن ذلك، تعمل وكالة التعاون الأمني الدفاعي كوسيط، وعادةً ما تتعامل مع المشتريات واللوجستيات والتسليم وغالبًا ما تقدم دعم المنتج والتدريب وبناء البنية التحتية (مثل حظائر الطائرات والممرات والمرافق وما إلى ذلك). غالبًا ما تقبل وكالة إدارة عقود الدفاع معدات FMS نيابة عن حكومة الولايات المتحدة. من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

ببناء القوات المسلحة العراقية، وذلك بشراء الاسلحة والمعدات لوزارتي الداخلية والدفاع[1] منذ العام 2005 على ثلاثة مراحل زمنية تمتد كل مرحلة منها لمدة خمس سنوات وكما يلي:

- الأولى: الممتدة من 2006 إلى 2011 فيها بناء قوة أساسية تستطيع مكافحة الارهاب الداخلي.
- الثانية: وهي بناء جيش كامل المواصفات ذي قدرات أعلى من الذي سبقه في المرحلة الاولى من قوات مدرعة مستقلة ونقل جوي وبحرية وجوية وتمتد بين 2011 إلى 2015.
- الثالثة: وهي مرحلة إكمال التدريب ورفع مستويات الاداء لكافة صنوف وفروع الجيش وتمتد من 2015 إلى 2020.

إلا إنّ ذلك لم ينفذ بالشكل الذي كان مخططاً له بسبب أمور تتعلق بعدم موافقة الجانب العراقي على منح الحصانة للمدربين الامريكان الذين كان من المؤمل بقائهم لتدريب الجيش العراقي، مما أدى إلى توقف البرامج التدريبية الامريكية[2]، وكذلك توقف برامج بعثة الناتو التدريبية، الامر الذي كان يتطلب عقد اتفاقيات تدريبية جديدة لاستيعاب الاسلحة والمعدات التي سيزود بها الجيش العراقي الجديد، إلا إنّ ذلك شابه الكثير من التلكؤ، وكان واحداً من أسباب نكسة الجيش العراقي في حزيران/يونيو 2014، أمام تنظيم داعش الارهابي.

3-4: استراتيجية التسلح العراقية

يعد بناء الجيش العراقي ركيزة أساسية في عملية إعادة بناء العراق بعد عام 2003، وتستحوذ هذه العملية على أهمية محورية، تتجاوز الإطار المباشر لها، وتمتد إلى آفاق أرحب تتعلق بمستقبل العراق وطبيعة التوجهات الاستراتيجية الكبرى للسياسة العراقية، سياسياً وعسكرياً. وعلى الرغم من أن القوى السياسية التي وصلت إلى السلطة بعد علم 2003، كانت

(1) انظر: جريدة الصباح، العدد 2332 بتاريخ 29آب/أغسطس2011، ص1؛ علي الطالقاني، النزاهة والفساد في العراق، المركز الوثائقي والمعلوماتي، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام شبكة النبأ المعلوماتية- الثلاثاء 2 تشرين الاول/أكتوبر 2007.

(2) ذكرت التقارير أنه بقي ما يقارب 157 عسكري أمريكي لأغراض تدريب الجيش العراقي على أن يكونوا ضمن طاقم السفارة الامريكية في بغداد بالإضافة الى فرقة مارينز لحماية السفارة، ولا يخضعون جميعهم لسلطة الدولة العراقية وقضائها، انظر:صحيفة الزمان، طبعة العراق، العدد4074، بتاريخ 2011/12/19، ص2.

قد رفعت شعار (مركز ضعيف وأطراف قوية)، إلا إنّ التطور المتصاعد في تسليح الجيش العراقي الجديد طيلة السنوات التي تلت تشكيله بأسلحة مختلفة ومتنوعة المنشأ والمصدر، وبحسب التحديات والتهديدات التي واجهت المهام التي كلف بها الجيش العراقي، أدى إلى تبلور معالم استراتيجية لتسليح الجيش العراقي الجديد خصوصاً بعد العام 2007/2006، تأخذ بنظر الاعتبار تحقيق المصالح القومية للدولة وتأمين بيئة آمنة ومستقرة، من خلال بناء قوات مسلحة قادرة على درء التهديدات والمخاطر الداخلية والخارجية.

شعرت القوى السياسية بأهمية وضع السياسات والخطط المناسبة لاستثمار موارد الدولة المتيسرة لجهة وضع استراتيجية واضحة للتسلح في العراق، في اطار فهم موضوعي، لمتطلبات بناء الدولة وتطلعات ابنائها وفق ظروف البناء المنطقية والواقعية في تحديد المرتكزات الاساسية الثلاثة لإدارة هذا الجهد (تحديد الاهداف والمصالح، تحديد التحديات والمعوقات، تحديد الوسائل الرئيسية لتحقيقها وفق الامكانات والموارد المتاحة)[1]. وهذا ما لم تأخذه قوات الاحتلال بعين الاعتبار في استراتيجيتها لتسليح الجيش العراقي؛ اذ لم تعير أهمية لمطالب الدفاع والامن والهيبة الاقليمية لدولة محورية على الصعيد الإقليمي مثل العراق، من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي على المستوى الاقليمي! والدليل على ذلك تصاعد تدخلات دول الجوار الاقليمي في الشأن العراقي الداخلي والتجاوزات العديدة للسيادة العراقية التي انتهكتها تلك الدول بعد أن لمست عجز الحكومة العراقية عن الاحتفاظ بقوات مسلحة في حالة استعداد قتالي دائم وكفاءة قتالية عالية للدفاع عن حدود الدولة وعمقها، سيما وان القوة العسكرية الدفاعية المتوازنة المحترفة هي الاداة الرئيسية في تأييد السياسة الخارجية للدولة وصياغة دورها القيادي وبخاصة على المستوى الاقليمي لتحقيق مطالب الردع في فترات السلم[2].

(1) علي عبد العزيز مرزه الياسري، استراتيجية الامن القومي العراقي مقدمة اساسية في ثقافة بناء الدولة، بحث منشور ضمن وثيقة الأبعاد الايجابية لاعتماد إستراتيجية الأمن القومي في العراق وآليات التفاعل معها من قبل المؤسسات والشرائح الاجتماعية، اصدار المركز الوطني للتخطيط المشترك، بغداد، كانون الثاني 2009؛ كذلك انظر: ليدل هارت، الستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الايوبي، دار الطليعة، بيروت، 1978، ص14.

(2) المقدمة، وثيقة الأبعاد الايجابية لاعتماد إستراتيجية الأمن القومي في العراق وآليات التفاعل معها من قبل المؤسسات والشرائح الاجتماعية، اصدار المركز الوطني للتخطيط المشترك، بغداد، كانون الثاني 2009؛ كذلك انظر: كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، شركة اياد للطباعة الفنية، بغداد، 1988، ص57.

وقد حاولت وثيقة الأبعاد الايجابية لاعتماد استراتيجية الأمن القومي في العراق وآليات التفاعل معها من قبل المؤسسات والشرائح الاجتماعية، الصادرة عن المركز الوطني للتخطيط المشترك، في بغداد، كانون الثاني/يناير 2009[1]، صياغة ما يمكن اعتباره الاهداف والمصالح لاستراتيجية الامن القومي العراقية، من خلال تأكيدها على وجوب استكمال نقل السيطرة العملياتية لفرق الجيش العراقي من القوات متعددة الجنسيات، واستكمال تطوير منظومة القيادة والسيطرة، بالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجانب الأمني. وكان تأكيد الوثيقة على ضرورة تطوير قدرات وبرامج مكافحة الإرهاب تأكيداً منها، بان الارهاب يشكل أهم التحديات والمعوقات التي تواجه العراق اليوم بالإضافة إلى تحدي آخر لا يقل خطورة عن الارهاب اشارت اليه الوثيقة من خلال تأكيدها على تطوير السياسة الخاصة بحل الاذرع المسلحة التابعة لأحزاب السلطة، وإعادة دمجها في المجتمع[2]. كما تطرقت الوثيقة إلى عدد من التهديدات كان من أبرزها التهديد الاقليمي والدولي والتدخل في الشؤون الداخلية، والعنف الطائفي والعرقي[3].

وقد التقى في 3 آب/أغسطس 2010 عددٌ من كبار القادة في الجيش العراقي مع عددٍ من كبار الضباط في القوات الأمريكية المحتلة، وبحضور ممثلي بعثة حلف الناتو لشؤون التدريب العاملة في العراق، في المنطقة الخضراء، ضمن أول مؤتمرٍ من نوعهِ لتدارس وتحديد أُطُر استراتيجية لبناء القوات المسلحة العراقية التي ستتبناها وتعتمدها في مرحلة ما بعد العام 2011[4]. يقول باراك سالموني Barak A. Salmoni الباحث في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، في دراسة بعنوان شراكة مسؤولة: قطاع الأمن القومي العراقي ما بعد 2011 (فإن مظهر القوات العراقية لا يناسب دولة كاملة السيادة لها جيران مسلحون جيداً بأسلحة هجومية متطورة على نحو متزايد)[5].

(1) وثيقة الأبعاد الايجابية لاعتماد إستراتيجية الأمن القومي في العراق وآليات التفاعل معها، المقدمة، المصدر السابق.

(2) المصدر السابق نفسه. كذلك انظر الصراع على الأجهزة الأمنية في العراق 3 ــ 4 أكرم الحكيم، المرصد العراقي بتاريخ 14 تشرين1/أكتوبر 2011

www.marsadiraq.com/articles-authors/opinions/3767.html

(3) علي عبد العزيز مرزه الياسري، استراتيجية الامن القومي العراقي، المصدر السابق.

(4) موقع عمليات الفجر الجديد الامريكية في العراق على شبكة الانترنيت بتاريخ 2010/8/7.

(5) باراك سالموني، شراكة مسؤولة: قطاع الأمن القومي العراقي ما بعد 2011 معهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية والدولية، نشرة المجهر السياسي.

مما سبق يمكننا إدراك وفهم تصريح رئيس اركان الجيش العراق الفريق الاول بابكر زيباري[1] حول تحديد فترة زمنية طويلة تمتد إلى عام 2020 لاكتمال جاهزية الجيش العراق للقيام بالدور والمهمة المنوطة به اسوة بباقي جيوش المنطقة، وليكون بمستوى التحديات التي تواجه العراق. الجدول (2) يوضح المستوى الذي بلغه تسليح وتجهيز الجيش العراقي الجديد.

(1) تصريح الفريق الاول بابكر زيباري متاح على الرابط: http://bit.ly/2kzQ84h؛ وكذلك انظر: القروي، د. هشام، مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية: العراق.. من المعالجة الأمنية إلى المعالجة السياسية، مقدمة الى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات/الدوحة 2011، ص6؛ وكذلك

Frederick W. Kagan, «Iraq Threat Assessment: The Dangers to the United States, Iraq, and Mideast Stability of Abandoning Iraq at the End of 1111.» AEI. May 1111: http://www.aei.org/paper/111112.

جدول (2): تسليح وتجهيز القوات العراقية

ت	السلاح	النوع	العدد	الملاحظات
1	الدبابات	T72M	77	بولندية الصنع
		T55	72	
		أبرامز M1A1M	140	العدد حتى نهاية 2011
2	عجلات مدرعة مسّرفة	M577	42	
		BMP1	560	
		M113	233	
		اسعاف M113A2	16	
		دب تجسير	61	كتائب الهندسة
		ناقلات سبارتان	100	
		ناقلات طلحة	44	لأغراض الاستطلاع
		M548A1	32	
		VT 55	4	
		BREM	186	
		M88A2	16	
3	عجلات مدرعة مدولبة	سترايكر M1126	400	
		بي تي ار 80	98	
		DZIK 3	600	
		فوش	20	
		براكودا	12	
		اوتوكار	600	
		بنهارد	100	
		بنهارد ـ م 3	44	
		كاسكافيلEE-9	35	اعيد ترميمها في معامل التاجي
		شورلاند	72	
		بوزينا	4	
		MCV	42	

ت	السلاح	النوع	العدد	الملاحظات
4	عجلات متنوعة	اسعاف	626	
		هامفي	10665	
		لاندروفر مسلحة	789	
		عجلات(عج) يوتلتي خفيفة 4×4	10821	منها 2600 للشرطة
		عج متوسطة6×6	7150	كذا
		عج حمل 5 طن	5840	كذا
		M1070 HET	70	
		M978A2HEMTT	80	
		M985A2HEMTT	36	
		M984A2 HEMTT	8	
5	منظومة للتشويش على العبوات الناسفة المبتكرة	Symphony	411	
6	المدفعية والهاونات	مدفع قوس 120 ملم D30	12	مصلح من الجيش القديم
		هاونات M120 , 120 MM	565	تنظم ب94-62 بط 6 أو 9 هاون
		هاون 81 ملم M252	665	110Xبط6 هاونات
7	الطائرات ثابتة الجناح	مقاتلات اف 16	36	يبدا تسليمها من 2012
		استطلاع CH-2000	16	
		سطع/King Air تسلح بهيل فاير	24	
		Recon ISR Cessna C-280 caravan	8	تسلح بهيل فاير
		AT-6B TEXAN للهجوم الخفيف	36	
		طائرة تدريب Golden Eagle-50	20	
		Cessna 172 للتدريب	18	
		Cessna 208 caravan	5	
		T-6A للتدريب TEXAN	20	
		LASTA 95 تدريب	20	
		C-130J-30 نقل	4	سرب 23
		KING AIR350 نقل خفيفة	24	
		أنتونوف نقل خفيف	6	وصلت أول طائرة من أوكرانيا في نوفمبر 2011

ت	السلاح	النوع	العدد	الملاحظات
8	طائرات متحركة الجناح (الهليكوبتر)	BELL ARMED 407	26	مركب عليها قاذف صواريخM299 Hellfire Guided Missile Launcher
		Bell 206	10	السرب 12
		OH-58C	10	سرب 12
		MI-17	34	سرب 4
		MI-17v5	26	
		UH-II HueyII	16	سرب 2
9	السفن والزوارق البحرية	سفينة دورية طراز سيتا (PS(701-704	4	وصلت الاولى 2009 حزيران
		زورق دورية بريداتور	5	
		زوارق دورية (متوسطة الحجم) نوع الفاو	3	صناعة عراقية
		سفن اسناد ساحلية	2	غير مستلمة لحد الان
		زوارق دورية متوسطة	15	صناعة أمريكية
		زوارق سريعة خفيفة	26	أمريكية
		RHIBs	10	زوارق مطاطية
		سفينتي حراسة حاملة هليكوبتر	2	موجودة في ايطاليا منذ 25سنة

المصدر: من اعداد الباحث استناداً إلى الصحف المحلية وشبكة الانترنيت.

3-5: المواقف من تسليح الجيش العراقي

3-5-1: موقف القوى والاحزاب السياسية الحاكمة

استقبلت القوى السياسية التي استلمت السلطة في العراق، بعد عام 2003، بارتياح قرار حل الجيش العراقي الذي أصدره بريمر في أيار/مايو 2003. فبعض الأحزاب الحاكمة رأت في الجيش تهديداً لسلطتها وتطلعاتها وأهدافها البعيدة الأمد[1]. في حين رأته أحزاب وقوى سياسية أخرى فرصة للحصول على منافع شخصية من وراء عقود التسليح والتجهيز، فتداخلت الاعتبارات السياسية مع شبهات الفساد التي اتسمت بها عقود وصفقات تسليح وتجهيز الجيش العراقي. وعلى سبيل المثال لا الحصر، كان من ضمن فضائح الفساد في عقود تسليح الجيش العراقي عقود توريد الاسلحة والمعدات للجيش العراقي الذي حصلت عليها شركة

(1) وفيق السامرائي، المصدر السابق، متاح على الرابط: https://bit.ly/3thLE3x.

(نور يو أس إيه Nour USA LTD)، والذي سرعان ما واجه اعتراضات شديدة من قبل شركة Bumar Phz، البولندية للصناعات العسكرية المملوكة للدولة، التي كانت تتوقع الفوز بهذا العقد، كمكافأة لبولندا على تأييدها القوي للحرب الأمريكية على العراق، مما أعطى للمسألة بعداً سياسياً يمس صميم علاقات التحالف بين الولايات المتحدة وبولندا.

وقد تولت ادارة الاحتلال الامريكي في العراق بنفسها إعادة فتح ملف عقود تزويد الجيش العراقي بالمعدات[1]، وقامت بإعادة دراسة العطاءات الخاصة بالشركات. وقد أسفرت هذه المراجعة عن اكتشاف تصرفات مخالفة للأصول في عملية التعاقد الأصلية، كما أبرزت أن ادارة الاحتلال الامريكي في العراق تتحمل المسئولية عن هذا الارتباك، ومع هذا ورغم ان ادارة الاحتلال الامريكي في العراق قامت بإلغاء التعاقد مع شركة نور في 1 آذار/مارس 2004، وأعادت طرح المناقصة مجدداً من الصفر، إلا إنّه وبطريقة ما تم الالتفاف على هذا الاجراء وذلك بأن رُسي العقد من الناحية الفنية على شركة «إرينيس عراق» Erinys Iraq، الشركة المختصة بخدمات الأمن التي تأسست أيضاً بعد عام 2003 بتمويل من شركة «نور» التي أسسها، المدعو أبو الهدى فاروقي Abul Huda Farouqi[2]، وهو صديق وشريك لأحد رموز العملية السياسية العراقية، لتتحول شركة (نور Nour)، بعد أيام من ترسية العقد في شهر آب/أغسطس 2004، إلى شريك في الصفقة مع شركة «إرينيس» Erinys أو Joint Venture Partner[3]. بشكل يثير علامات الاستفهام علماً أن هذه الشركة لا تملك أي خبرة في مجال تجارة الأسلحة بحسب متطلبات العقد. تفيد الوثائق المودعة لدى إحدى المحاكم في الولايات المتحدة أن سلطة الاحتلال الأمريكية في العراق منحت عقوداً تزيد قيمتها عن 400 مليون دولار لإحدى الشركات الأمنية المبتدئة ذات الصلات العائلية والتجارية الواسعة مع أحد رموز العملية السياسية في العراق، المفضل لدى البنتاغون، وبعد ترسية عقد الأمن، بدأت الشركة بتوظيف أفراد من فصيل مسلح عراقي معروف باسم «القوات العراقية الحرة» Iraqi Free Forces للقيام بخدمات الأمن، التابعة لأحد الاحزاب السياسية العراقية · أما الفاروقي الذي أسس شركة Nour فهو أردني-أمريكي يعيش في شمال فرجينيا، وهو مع زوجته هدى من وجوه المجتمع في العاصمة واشنطن Washington DC، وكانا يدعيان للمناسبات التي كانت

(1) المصدر نفسه.

(2) نوت رويس وتوم فرانك، فضيحة عقود جديدة في العراق، مجلة الطليعة الكويتية، العدد 1617، السبت 2004/3/3.

(3) المصدر نفسه.

تقام في البيت الأبيض في عهد الرئيس بيل كلينتون. وكانت شركات الفاروقي قد دخلت عملية إعلان الإفلاس في أواخر الثمانينات حين اقترضت مبالغ كبيرة من شركة «بترا انترناشيونال بانكنغ كورب» Petra International Banking Corp. وقد نفّذت شركات الفاروقي مشاريع إنشائية للبنتاغون ووزارة الخارجية في أوروبا والشرق الأوسط وخليج غوانتانامو[1].

3-5-2: موقف الاحزاب الكردية

من جهتها رأت الاحزاب الكردية أيضاً أن قرار بريمر بحل الجيش العراقي خدمة لتوجهاتها وتطلعاتها، لمعطيات واضحة تتعلق بتوازن القوى المحلية، فالدولة القوية مرفوضة كردياً عند أكثرهم إذا تقاطعت سلباً مع تطلعاتهم المرحلية، في الرغبة بالانفصال وتحقيق الحلم في إنشاء دولة مستقلة. وفي هذا السياق قال بول بريمر في مقابلة تلفزيونية مع قناة العربية أواخر 2014، برنامج الذاكرة السياسية، بُثت على خمس حلقات، ذكر بريمر في الحلقة الثانية من أن القادة الأكراد اعترضوا على «إعادة استدعاء» جيش صدام وهددوا بالانفصال عن العراق في حال تم ذلك[2]. ولم تسمح حكومة إقليم كردستان العراق لتشكيلات أو وحدات الجيش العراقي الاتحادي، بدخول حدود إقليم كردستان العراق، بل وحتى «المناطق المتنازع عليها»، والدليل على ذلك ما حدث في حزيران/يونيو 2009، عندما اشتبكت قوات البيشمركة مع وحدة للجيش العراقي الجديد بالقرب من مدينة (مخمور)، التابعة إدارياً إلى محافظة نينوى، ومنعتها من المرور بالقرب من المدينة. قال المتحدث باسم القوات الأميركية في تكريت (ديريك تشينغ) إن كتيبة من الفرقة العراقية السابعة كانت متوجهة لمحافظة نينوى ما ولّد مشاعر خوف، وقام ما يقارب 100 شخص من عناصر البيشمركة[3]، و30 سيارة بغلق الطريق. وكانت الكتيبة من الفرقة السابعة في طريقها للتمركز في مخمور، وتم إيقافها من قبل جنود الفرقة الثانية المؤلفة من وحدات البيشمركة. وقد وقع الحادث في منتصف الليل وأدى إلى اصابة الناس بالذعر، في بلد يفترض أنه موحّد ويخضع لدستور واحد وله جيش

(1) مجلة الطليعة الكويتية، العدد 1617، المصدر السابق.

(2) حازم صاغية، مَن حلّ الجيش العراقي واجتثّ البعث؟ موقع قناة العربية، متاح على الموقع الالكتروني، http://ara.tv/64cb8.

(3) البيشمركة: أو رسمياً قوات البيشمركة الكردية، تتكون من الناحية اللغوية من كلمتين، «بيش» وتعني أمام و«مرك» تعني الموت وهو تحدي الموت كما تعني الفدائيون. وهي قوات تابعة للأحزاب الكردية في العراق. ينظر https://bit.ly/3kELF9C.

واحد[1]. وكانت عملية تسلح الجيش العراقي بالأسلحة الثقيلة والجوية خلال السنوات الماضية غالباً ما تواجه اعتراضات من جانب بعض القوى السياسية الكردية المشاركة في الحكومة، اذ طالبت حكومة اقليم كردستان بشكل متكرر ان تكون لها «رقابة» على مشتريات الاسلحة!

ويعزو الأكراد حسب تصريحات جبار ياور أمين عام وزارة البيشمركة رفضهم تسليح الجيش إلى «فداحة ما عانى منه الشعب العراقي كافة على يد الجيش في الماضي». وفي مقابلة مع صحيفة لوس انجلوس قال الدكتور برهم صالح عندما كان رئيس حكومة اقليم كردستان: «من حق الشعب الكردي ان يقلق بشأن الانباء التي تحدثت عن امتلاك الجيش العراقي اسلحة ثقيلة». وأضاف قائلاً ان «هذا القلق لا ينحصر بالأكراد. فهناك قطاعات معينة من العراقيين تتخوف من ان يُستَخدمْ الجيش العراقي كوسيلة للاضطهاد كما حدث في الماضي»[2]. وهذا الموقف الكردي من تسلح الجيش الجديد أكده أيضاً وزير الثقافة في حكومة اقليم كُردستان العراق فلك الدين كإكائي في حديث لوكالة الانباء الكويتية (كونا KUNA) بتاريخ 9 أيلول/ سبتمبر 2008، بأن هذا التخوف من تسليح الجيش العراقي كان وراء مطالبة بعض القوى والاحزاب السياسية العراقية بعدم تخويل الحكومة عقد صفقات التسلح الضخمة[3]، للجيش العراقي. وكان السياسي الكردي محمود عثمان قد وجه انتقادات عديدة عبرت عن اعتراض القوى الكردية على تسليح الجيش العراقي، بحجة عدم عرض مثل هذه الصفقات على القوى السياسية المشاركة في الحكومة[4].

وقد ذهب بعض القادة الأكراد إلى ابعد من ذلك عندما طالبوا بضمانات من الدول المصدرة للسلاح بعدم استخدام الجيش العراقي للأسلحة التي يستوردها في موقف كردي، «يصب في مصلحة قوات الاحتلال». حيث أن «عدم تجهيز الجيش العراقي بالأسلحة والامكانيات

(1) بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير 2009 اعترض الاكراد أيضاً على تحركات كانت تقوم بها فرقة المشاة الثانية عشر قرب كركوك في مؤشر إلى تصاعد الأزمة بين الحكومة المركزية في بغداد واقليم كردستان، وكانت التحركات العسكرية والتنازع على مناطق النفوذ قد سببت توتراً حاداً بين الاقليم وبغداد خلال آب/أغسطس 2008 عندما دخلت قوات عراقية قضاء خانقين الذي يشرف الاكراد عليه ادارياً، على الرغم انه يقع رسمياً داخل حدود محافظة ديالى. انظر: الرابط www.zaqorah.com/fasad3.htm.

(2) مقابلة مع صحيفة لوس انجلوس، منشورة على الرابط http://bit.ly/2kxuYDZ.

(3) فلك الدين كإكائي، حديث لوكالة الانباء الكويتية (كونا) بتاريخ 2008/9/9، نشرته أيضاً، مجلة روديم (Rûdêm) موقع الرسمي لحكومة اقليم كوردستان، العدد 11130، بتاريخ 2008/9/10، متاح على الرابط: http://bit.ly/2lJeZ5P.

(4) تصريحات السياسي الكردي محمود عثمان، متاحة على الرابط: https://bit.ly/3zEPSDq.

ووصوله إلى مرحلة الاعتماد على الذات يعني بقاء الاحتلال على أطول فترة ممكنة في العراق والمطلب الكردي يصب في هذا الاتجاه»[1]. ومن الجدير بالذكر ان الجيش العراقي الاتحادي لم يسمح له بدخول إقليم كردستان إلا مرة واحدة في معارك تحرير مدينة الموصل من تنظيم داعش الإرهابي عام 2017/2016.

3-5-3: موقف القوى والأحزاب العربية

على الرغم من أن سياسيين عراقيين كانوا قد أكدوا مراراً ان ما يسمى بـ (مخاوف) الاكراد من تسليح الجيش العراقي الجديد، غير مبررة على الاطلاق، لأنهم يشاركون الحكومة المركزية بكل قراراتها التشريعية والتنفيذية فهم مشتركين في مجلس النواب ورئاسة أركان الجيش ولجنة الأمن والدفاع وكل المفاصل الأخرى في الدولة العراقية. إلا إنّ الاحزاب والقوى السياسية نفسها التي انتقدت موقف الاحزاب الكردية من تسليح الجيش العراقي ايدت الغاء صفقة شراء طائرات (F-16) الاميركية واحالة مبلغ (900) مليون دولار كانت مخصصة في ميزانية العام 2011، إلى تخصيصات دعم البطاقة التموينية وشبكة الحماية الاجتماعية[2]، على الرغم من أن الجيش العراقي، لم يكن يملك أي غطاء جوي وطني يعتمد عليه في اعقاب انسحاب امريكي (مزعوم) متوقع نهاية عام 2011. في وقت أثارت فيه قضية بيع (جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا)، جدلا واسعا بين الأطراف السياسية العراقية بعد أن أتهمت لجنة النزاهة النيابية أحد الاحزاب المشاركة بالحكومة بشراء هذه الجامعة[3]، بغير قيمتها الفعلية، مقابل رشاوى مما اثار العديد من التساؤلات عن جدية القوى والاحزاب السياسية الحاكمة في بناء وتسليح جيش عراقي قوي!

هذا من جهة ومن جهة أخرى سعت القوى والاحزاب المشتركة في العملية السياسية دائماً للإعراب عن عدم ثقتها بالضباط العراقيين من ذوي الرتب الكبيرة والخبرة، الذين التحقوا بالجيش الجديد، مشككين بولائهم للنظام السياسي الحالي ومستخدمين قانون (اجتثاث البعث ولاحقاً المسائلة والعدالة)، لإقصائهم خارج المؤسسة العسكرية الحالية الأمر، الذي

(1) الإرادات السياسية وملفات الفساد تعيق تسليح القوات العراقية المسلحة، جريدة الشرق الاوسط، العدد 11959، 26 اغسطس 2011؛ https://bit.ly/3n3Z92O.

(2) زيد بن رفاعة، حزب الدعوة يبني ترسانته العقارية في قلب بغداد.. حسين الشَّامي نموذجاً، السبت 07/07/2018 انظر الرابط: https://bit.ly/3JMDkyb.

(3) المصدر نفسه.

أضعف تلك المؤسسة من خلال دفع قادتها للشعور بالتوجس والقلق من تعرضهم للإقصاء وربما بوضعهم في موقف الاتهام في بعض الاحيان[1]! وقد أشار مدير المخابرات العراقية الاسبق اللواء (محمد عبدالله الشهواني)، بعد هروبه إلى الاردن عام 2009، إلى أن العشرات من منتسبي الجهاز غادروا البلاد إلى الأردن وسوريا ومصر خوفاً من حملة اغتيالات تطالهم من قبل من أسماهم جماعات خاصة لها ارتباط بدولة مجاورة للعراق[2]!

4-5-3: التداعيات السياسية على الجيش

كان ارتباك وتجاذبات ما يسمى بـ(العملية السياسية)، التي صممتها وأشرفت عليها الإدارة الامريكية، وعمل عناصر ورموز هذه العملية ضد بعضها البعض، أو في الأقل بتجاهل متبادل، أثار العديد من المخاوف من تأثير الانتماءات الحزبية السياسية والطائفية العِرقية على ولاء الجيش العراقي الجديد، وبالتالي على مهنيته وكفاءة أدائه. وربما اعتقد قادة ورموز العملية السياسية في العراق، أن تسييس إدارة القوات المسلحة العراقية، استراتيجية فعالة للحفاظ على وضعهم الشخصي والحزبي، وفي الوقت نفسه وقاية أنفسهم من أية انقلابات عسكرية محتملة، دون أن يفكروا بأن هذا الأسلوب في التفكير قد يُعرِّضهم وكذلك تماسك العراق نفسه إلى الخطر.

ويرى باراك سالموني الباحث في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، أن هناك عدة سيناريوهات محتملة لتدخل الجيش في السياسة على مدى العقد المقبل، بما في ذلك درجات متنوعة من الانقلاب (على سبيل المثال، يمكن أن يقوم الجيش بدعم مجموعة واحدة من القادة السياسيين ضد خصومهم أو أن يسقط كلياً القيادة المدنية)، لذلك يبقى تسييس قدرات الجيش تحدياً تنموياً جوهرياً في قطاع الأمن الوطني العراقي، ما يتطلب اهتماماً متواصلاً لضمان ولاء القوات للمؤسسات التي تخدمها وليس للأفراد أو الأحزاب السياسية أو الهويات الفرعية[3].

وبعد ثماني سنوات من تشكيل الجيش العراقي الجديد جاء تصريح الفريق الاول بابكر زيباري لوسائل الاعلام في بغداد يوم 16 شباط/فبراير 2010، عن عدم جاهزية الجيش

(1) بتاريخ 25 شباط/فبراير 2010، أعلنت هيأة المساءلة والعدالة اجتثاث ثلاثمئة وستة وسبعين ضابطا كبيراً في الجيش والشرطة، بينهم عشرون قائداً رفيع المستوى، بالإضافة الى مدير الاستخبارات العسكرية، انظر الرابط: http://bit.ly/2kl2GN3؛ والرابط http://bit.ly/2kA1hlB.

(2) عماد هادي علو، العراق والتحالف الغربي، دار زهران للطباعة والنشر، الاردن، عمان 2014، ص242.

(3) باراك سالموني، شراكة مسؤولة: قطاع الأمن القومي العراقي ما بعد 2011 المصدر السابق نفسه.

العراقي[1] للقيام بمهامه حتى عام 2020، ليثير عدد من التساؤلات أبرزها، هو هل الإرادة السياسية هي ما تحول دون بناء الجيش العراقي؟ أم ملفات الفساد المالي والإداري منذ تشكيله عام 2003 وحتى اليوم؟ خصوصاً أن المعلومات الرسمية، التي أعلنتها مصادر وزارة الدفاع، تشير إلى أن ما تلا ذلك من أحاديث ومعلومات وحقائق تتعلق بالفساد المالي والإداري، الذي شاب العقود المتعلقة بتسليح هذا الجيش، إنما يضع المزيد من علامات الاستفهام حول حقيقة ما يجري على هذا الصعيد، في وقت كان هناك من يقرأ تصريح رئيس اركان الجيش بانه بعيد عن المهنية كونه يعكس موقف القوى السياسية الكردية التي ينتمي اليها زيباري والتي ترى من مصلحتها بقاء قوات الاحتلال الامريكي لأطول فترة ممكنة!

3-5-5: مواقف دول الجوار من تسليح الجيش العراقي

لقد شكّل الاستهداف الأمريكي للعراق ومحاولة احتلاله منذ عام 1991 واحتلاله لاحقاً في 9 نيسان/أبريل 2003، حفّز دول الجوار الإقليمي للتدخل في الشأن العراقي الداخلي باعتباره البوابة المستقبلية للعب دور إقليمي في المشروع الأمريكي لإعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة والهيمنة عليها. ولم تكتفي دول الجوار الإقليمي التي كانت تقف وراء تشجيع واشنطن على احتلال العراق وإسقاط النظام السياسي القائم فيه بشكل أو بآخر، بتشجيع القوى والتيارات والمنظمات السياسية والدينية والعرقية المتواجدة على أراضيها وتحت رعايتها للعمل والنشاط في العراق فحسب، وإنما دفعت بأجهزتها الأمنية والمخابراتية للعمل بنشاط ظهرت آثاره لاحقا على الساحة الداخلية للعراق[2]. فكانت إيران تلعب بالورقة الطائفية والورقة الكردية والتركة التي نجمت عن الحرب بينها وبين العراق[3]، في حين تبرر تركيا نفوذها في العراق بأنه جاء لدعم التركمان والتوجس من المكاسب الكردية وقضية المياه. أما الكويت والسعودية وبعض دول الخليج العربي فإنها تحاول العمل على إيجاد نظام سياسي في العراق غير قادر على تهديدها أو الضغط عليها لسبب أو لآخر كما حدث سابقا من قبل عدد من أنظمة الحكم في العراق.

(1) انظر الرابط: http://bit.ly/2lZs9vH.

(2) هشام القروي، مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية، المصدر السابق، ص27.

(3) انظر: عطوان، خضر عباس، النظام السياسي في العراق بين الاصلاح والشرعية المصدر السابق، ص24؛ وكذلك، سمير عبيد، الخط السري بين واشنطن وطهران من يصله ومن يقطعه، منشور في جريدة الزمان العدد 2298 في 2006/1/2، ص15.

وتثير عملية تسليح الجيش العراقي الجديد فزع عدة أطراف إقليمية، يبدو أن استراتيجياتها الأمنية تنتعش في ظل عراق ضعيف، وعرضة للتدخل. لذلك كان من ابرز المخرجات السلبية التي نجمت عن سياسات دول الجوار تجاه العراق بعد العام 2003، الوضع الداخلي المتأزم في العراق نتيجة تلك السياسات، فتلكؤ تلك الدول في إعفاء العراق من ديونه والتعويضات التي فرضت عليه في أعقاب حرب الخليج الثانية يعد مؤشراً صريحاً على رغبة تلك الدول في إبقاء حالة الضعف والانهيار مستمرة في العراق[1]، ويعتقد بعض السياسيين العراقيين أن «قضية تسليح الجيش العراقي وما يحصل من تلاعب فيها إنما هي قضية سياسية، وليست فنية أو لوجستية، مثلما يقولون»[2]، مشيرين إلى ما يروجه الجانب الامريكي من عدم الحاجة إلى بناء جيش قوي يملك أسلحة متطورة، بما في ذلك قوة جوية وبحرية، بسبب عدم وجود استهداف خارجي على العراق، بينما واقع الحال يشير الآن إلى وجود مثل هذا الاستهداف الخارجي، فالكويت باتت تحشد قوات عسكرية عند حدود العراق، وتركيا وإيران تقصفان وتتوغلان في الأراضي العراقية، ومن ثم فإن الحاجة باتت ماسة لقوة عراقية مسلحة تفرض توازن ردع مقبول.

وكانت الكويت التي انطلقت منها القوات الأمريكية لاحتلال العراق عام 2003، قد أعربت في سبتمبر 2011 عن مخاوفها من اعتزام واشنطن تسليح الجيش العراقي، وقال الشيخ جابر المبارك وزير الدفاع الكويتي في ذلك الوقت، إن إعادة تسليح العراق ينتج عنه «اختلال في موازين القوى في المنطقة»[3]. وفي هذا الاتجاه تبذل الكويت جهوداً ومساعي لإعاقة تسليح الجيش العراقي الجديد والاعتراض عليه فقد طالب عضو مجلس الأمة (البرلمان) الكويتي ناصر الدويلة رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد بالاعتراض لدى الامريكان على خطط أميركية لتسليح الجيش العراقي بأسلحة متطورة «تقلب ميزان القوة في المنطقة»، بالإشارة إلى ما أعلن أخيراً من طلب عراقي بتزويده 36 طائرة مقاتلة نوع «F16». وقال الدويلة في تصريح للصحافة في وقت لاحق، إن على الكويت والسعودية أن «تعملا على الاحتفاظ

(1) حامد المطلك، الإرادات السياسية وملفات الفساد تعيق تسليح القوات العراقية المسلحة، جريدة الشرق الاوسط، العدد 11959، 26 اغسطس 2011.

(2) انظر علي الطالقاني، النزاهة والفساد في العراق، المركز الوثائقي والمعلوماتي، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام، شبكة النبأ المعلوماتية- الثلاثاء 2 تشرين الاول/2007.

(3) تسليح الجيش العراقي يثير «رعب» الجيران، جريدة الصباح الجديد، العدد 1357 في 2009/2/21؛ كذلك انظر أيمن الهاشمي، الحوار المتمدن، العدد: 2426، 2008/10/6.

بالتفوق العسكري الحالي (على العراق) لا سيما أن خطط التسليح الأميركية للعراق تهدد الأمن الاقليمي، وتضع علامة استفهام حول السياسة الأميركية للمنطقة»[1].

وقد أتهم نائب رئيس الجمهورية العراقي السابق والقيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي أطرافاً داخلية وخارجية بمحاولة تأخير تسليح الجيش العراقي بسبب استمرار قلقها من الماضي على الرغم من ان الدستور العراقي والنظام السياسي الجديد فيه لا يسمح بخوض الحروب ضد اي بلد مجاور[2]. ويعكس تطابق قلق قوى سياسية عراقية ودول جوار عربية واقليمية من وجود عراق قوي»[3]، ارتباط تلك القوى الداخلية مع اجندات دول الجوار الاقليمي، في وقت بات فيه تسليح الجيش العراقي بأسلحة لا تنسجم مع متطلبات السيادة العراقية، ومع ذلك كانت العديد من القوى السياسية العراقية بالإضافة إلى الموقف الرسمي الحكومي تحاول، طمأنة دول الجوار الاقليمي من اتجاهات تسلح الجيش العراقي الجديد[4].

ان القلق الاقليمي[5] من التسلح العراقي يؤشره الاستراتيجي والمؤرخ العسكري انتوني كوردسمان Anthony H. Cordesman، في الدراسة التي جاءت تحت عنوان (الميزان العسكري في الشرق الأوسط نظرة تحليلية شاملة The Military Balance in the Middle East: An Analytic Overview)، صدرت عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في

(1) المسفر، محمد صالح، لا تستفزوا العراق الشقيق، وكالة اليقين للأنباء، بتاريخ: الثلاثاء 28 حزيران/جون 2011، yaqen.net/Portal/news.php?action=view&id=18124؛ انظر صحيفة الامة العراقية على الرابط ummaiq.com/old/modules.php?name=News file.

(2) انظر جريدة شمس العراق بتاريخ 27أيلول/سبتمبر2010 www.iraqsunnews.com/modules.php?name=AvantGo&file..

(3) تصريح طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية لصحيفة شمس العراق بقوله إن «بعض الجهات الداخلية والخارجية تحاول تأخير تسليح الجيش العراقي وبلوغه مستويات قتالية جيدة تضمن الدفاع عن امن العراق»، مبيناً أن «ارث العراق ما قبل عام 2003 ودخوله في حروب ومشاكل في الداخل والخارج ترك قلقاً لدى بعض العراقيين والدول المجاورة من وجود عراق قوي» انظر جريدة شمس العراق بتاريخ 2010/8/21 على الرابط: www.iraqsunnews.com/modules.php?name=News&file=print.

(4) تصريح النائب عن حزب الدعوة العراقي كمال الساعدي بقوله «نحن نسعى دوما الى طمأنة الدول المجاورة للعراق من ان الدستور العراقي والنظام السياسي الجديد فيه لا يسمح بخوض الحروب ضد اي بلد» انظر جريدة شمس العراق بتاريخ 2010/9/27 www.iraqsunnews.com/modules.php?name=AvantGo&file..

(5) جريدة العالم، العدد 473، الخميس 24 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011؛ وكذلك الرابط: www.alaalem.com/index.php?aa=news&id22=17599.

واشنطن «ان دول الخليج منقسمة على نفسها حول مصدر التهديد الخارجي، اذ يعتبر بعضها العراق تهديداً اساسياً في حين يرى آخرون في إيران مصدراً للتهديد. متبنياً في ذلك وجهة النظر الاسرائيلية التي تنفي ان يكون التفوق العسكري للدولة العبرية واقتناؤها اسلحة نووية اهم اسباب سباق التسلح في المنطقة وتعزو السبب عادة إلى الصراعات العربية-العربية والتهديدين الايراني والعراقي»[1].

(1) انتوني كوردسمان، الميزان العسكري في الشرق الأوسط نظرة تحليلية شاملة للإنفاق العسكري وانتقال وتوزيع الاسلحة الرئيسية حسب الدول والمناطق والنوعية المطلوبة، عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن متاح على الرابط: https://bit.ly/3F0iOH4؛ وكذلك أنظر صحيفة الحياة بتاريخ 2001/7/28.

الفصل الرابع

تأثير الفساد الاداري والمالي على القدرات القتالية للجيش العراقي

يعد الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه العراق اليوم، حيث أخذت تنخر في جسم المجتمع العراقي، وتمظهر تأثيرها وتداعياتها، بانهيار الأمن والاستقرار الذي بلغت ذروته في منتصف عام 2006، وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية، التي أدت إلى عجز الدولة على مواجهة تحديات إعمار أو إعادة أعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها والتي دمّرت نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان/أبريل 2003. وفي 22 أيار/مايو 2003، استصدرت الإدارة الأمريكية قرار مجلس الأمن رقم 1483 ليضفي الشرعية القانونية على احتلالها للعراق، ويحدد الإطار القانوني الذي سيحكم علاقة العراق تحت سيطرتها بدول العالم الأخرى[1].

4-1: التكييف القانوني

نصّ قرار مجلس الامن الدولي رقم (1483) في 22 أيار/مايو 2003، على الاعتراف بالولايات المتحدة وبريطانيا كدولتي احتلال في العراق، وهي الوضعية التي سعت الولايات المتحدة إلى فرضها على العراق والمجتمع الدولي، باعتبارها توفر التكييف القانوني الوحيد الممكن، وفقاً لقواعد القانون الدولي، الذي يتيح لها إدارة الموارد المالية للعراق وتوجيهها بالطريقة التي تراها مناسبة لمصالحها، في الوقت الذي تلقي على الشعب العراقي المثقل بالديون والتعويضات والمدمرة بنيته التحتية واقتصاده أعباء وتكاليف نفقات الإدارة المدنية

(1) عماد هادي علو، مظاهر الفساد الإداري والمالي ألأمريكي في العراق، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني لكلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، للفترة من25-2011/4/26؛ انظر تفاقم الفساد في العراق، دار بابل للدراسات، منشور على الرابط: www.saqrcenter.net/?p=2775

ونفقات أخرى يستفيد منها الاحتلال لتغطية تكاليفه. وهو ما شكل بيئة ملائمة للإدارة المدنية الأمريكية للعراق لممارسة الفساد الإداري والمالي والتأسيس لثقافة الفساد داخل الإدارة العراقية التي تأسست وأنشأت في تلك المرحلة فالواسطة هي وليد ثقافة الفساد، والحصول على عمل إلا بمقابل مادي، ولا يتبوأ أي مواطن مركز في المجتمع إلا بعد أن يقدم تنازلات وتنازلات. ولذلك فلا غرابة في أن يتراجع مركز العراق إلى المركز 129 في الدول الأنظف في سلّم الفساد (في تقرير لمنظمة الشفافية العالمية) أو يتقدم إلى المركز الثالث (بعد الصومال وميانمار) من بين 180 بلداً في الفساد كما جاء (في تقرير مستقل أخر)[1].

وعلى الرغم من سنّ العديد من القوانين وتشكيل المفوضية العامة للنزاهة ووجود دوائر المفتش العام في كل وزارة عراقية، إلا إنّ تشريع القوانين الممهدة لممارسة الفساد الإداري والمالي وبأساليب ملتوية وظهور المحاصصة وتمرير قوانين مقابل تمرير أخرى، بات يحمل مسوغاً قانونياً مهدت له وسنته الإدارة المدنية للاحتلال الأمريكي منذ عهد (بول بريمر) الحاكم المدني الأمريكي للعراق. فكان قرار مجلس الأمن رقم 1483 في 22 أيار/مايو 2003، الأساس الذي استندت إليه الإدارة الأمريكية في توفير التكييف القانوني الوحيد الممكن، وفقا لقواعد القانون الدولي، الذي أتاح لها إدارة الموارد المالية للعراق وتوجيهها بالطريقة التي رأتها مناسبة لمصالحها، بالإضافة إلى إضفائه الشرعية القانونية على احتلالها للعراق[2].

وقد أتاح قرار مجلس الأمن رقم 1483، للإدارة الأمريكية في العراق السيطرة والتحكم بالعائدات النفطية «فضلاً عن المال الذي تحتفظ به الأمم المتحدة في برنامج النفط مقابل الغذاء»[3] من خلال سيطرتها على ما أُطلق عليه القرار صندوق للتنمية، يستخدم لتسديد تكاليف إعادة البناء. ويحدد القرار عدداً من الأهداف القيمة للصندوق، بينها «...تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي وإعادة بناء الاقتصاد وإصلاح البنية الأساسية العراقية، واستمرار نزع سلاح العراق وتسديد نفقات الإدارة المدنية العراقية ولأغراض أخرى يستفيد منها الشعب العراقي»[4].

(1) تفاقم الفساد في العراق، المصدر السابق.

(2) عماد هادي علو، مظاهر الفساد الإداري والمالي ألأمريكي في العراق، المصدر السابق؛ ولمزيد من المعلومات انظر بول بريمر، عام قضيته في العراق، المصدر السابق نفسه، ص52.

(3) المصدر السابق نفسه.

(4) انظر: بول بريمر، المصدر السابق، ص105.

وإذا ما توقفنا ملياً عند تلك الجمل الرنانة الواردة في نص القرار 1483، نرى أن الفقرات التي تتعلق بالشعب العراقي مبهمة وعامة وغير حقيقية، مثل الاحتياجات الإنسانية التي لم يحدد ما هي وما الحدود الدُنيا التي ينبغي بلوغها، وكذلك إصلاح البنية الأساسية ونزع سلاح العراق أي حرمانه من امتلاك قوات مسلحة قادرة على الدفاع عنه وحماية سيادته! لذلك لا يخفى على اللبيب طبيعة البيئة الملائمة لإفشاء ثقافة الفساد الإداري والمالي التي أمنتها نصوص القرار 1483، وقد أعترف بذلك بول بريمر نفسه في مذكراته التي أصدرها حول خدمته في العراق[1]، وهو ما أثبتته لاحقاً الأحداث والدراسات التي تلت ذلك.

4-2: الفساد المالي والإداري

4-2-1: الفساد الإداري والمالي الأمريكي في العراق

بحسب دراسات أمريكية أجرتها عدة مراكز بحوث أمريكية ومن بين تلك المراكز البحثية مركز (النزاهة للوحدة العامة Center for Public Integrity) وهو منظمة صحافة استقصائية أمريكية غير ربحية تتمثل مهمتها المعلنة في «الكشف عن إساءة استخدام السلطة والفساد والتقصير في أداء الواجب من قبل المؤسسات العامة والخاصة». أظهرت أن أكثر من (70) شركة أمريكية حصلت على أكثر من (8) مليار دولار كقيمة لعقود إعادة أعمار العراق خلال السنتين (2003– 2004) فقط. وبحسب تقرير بثّته وكالة (إنتر برس) إن عقود إعادة أعمار العراق كثيرة وشاملة لدرجة وجود مقاولين لتقييم عمل مقاولين ويضيف التقرير الذي أصدره اتحاد العمال الأمريكي American Labor Union (ALU)، أن نحو 60% من مديري وموظفي الشركات الـ70 الأمريكية كانوا إما أعضاء أو لديهم علاقات قريبة إلى أحد أعضاء الكونغرس الأمريكي الجمهوريين والديمقراطيين، أو لشخصيات هامة في وزارة الدفاع (البنتاغون)[2].

وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد تمثلت قضية الفساد الإداري والمالي الذي مارسته شركة هاليبرتون (Halliburton Corporation) الامريكية، ببيع الوقود للعراق المحتل من قبل الأمريكان بأسعار مضاعفة. وقد أثبتت التحقيقات في واشنطن بشأنها عن وجود عملية رشوة

(1) يقول بول بريمر في الفصل الرابع من مذكراته (هذا القرار يترك مجالًا كبيراً للتذبذب). انظر: بول بريمر، عام قضيته في العراق، المصدر السابق، ص105.

(2) انظر التقرير الذي أصدره اتحاد العمال الأمريكي عام 2005.

وفساد مالي وخداع من اجل الحصول على الأموال التي قيل إنها أميركية ومن جيوب دافعي الضرائب، ولهذا السبب دعم الرأي العام الأمريكي التحقيقات التي أجرتها الرقابة المالية في الكونغرس. وكان من بين الشركات الأمريكية التي حصلت على عقود إعادة الإعمار مجموعة «بكتل» Bechtel Corporation المتخصصة في المجالات الهندسية والمقاولات، مقرها في سان فرانسيسكو، حيث حصلت هذه الشركة على عقود بقيمة 1.03 مليار دولار. وقد عين جورج بوش مدير الشركة التنفيذي « رايلي بكتل « Riley P. Bechtel رئيساً لمجلس التصدير، وهي لجنة استشارية اقتصادية لها تأثير فعال على الإدارة الأمريكية من الناحية الاقتصادية. كما حصلت شركة التطبيقات الدولية Applications International Corporation أو «شركة الصناعات المتطورة»، على سبعة عقود في العراق، إحداها تتمثل في تطوير الإعلام العراقي، وكانت حصيلة العقود السبعة 38 مليون دولار في عام 2004، وعقود مؤجلة لعام 2004 بقيمة 90 مليون دولار. ولعل عدداً قليلاً يعلم بأن نائب رئيس هذه الشركة هو ديفيد كاي David Kay (المفتش السابق في الأمم المتحدة) والذي استأجرته وكالة المخابرات الأمريكية للعثور على أسلحة الدمار الشامل المفترضة في العراق، كما أكدت وكالة «إنتر برس سيرفس» ومعظم وسائل الإعلام الأمريكية، كل ذلك أجبر الرئيس الأمريكي الاسبق جورج بوش، لمحاولة امتصاص امتعاض الرأي العام الأمريكي، إلى مقاضاة شركة هاليبرتون واسترجاع فروقات الأسعار التي استولت عليها بدون حق مشروع لصالح الحكومة الأمريكية وليس لصالح الشعب العراقي[1]! وقد دلّت التحقيقات بشكل أكيد على أن تلك الأموال تعود لصندوق التنمية العراقي الذي يموَّل من عائدات برنامج النفط ومن مساعدات الدول المانحة. هذه الفضيحة وجدت في الأوراق التي خلّفها الحاكم المدني الأميركي السابق على العراق (بول بريمر) الذي تعتبر إدارته واحدة من أكثر الإدارات فساداً.

4-2-2: الفساد الإداري والمالي لإدارة بول بريمر

من المهم جداً أن يعرف العالم أن محاسبو **بول بريمر** (الحاكم الأمريكي للعراق بعد احتلاله في عام 2003) وإدارته المالية لم يتركوا سجلات شفافة، تكشف عن الإيرادات والمصروفات ومصادر الأموال للعراقيين والأميركيين على حد سواء. كما لم يوضع لحد الآن تقرير مالي يبرئ ذمته شأنه شأن أي مسؤول ينتقل من مسؤولية إلى أخرى فيخلي عهدته لمن يليه.

(1) المصدر السابق نفسه.

ولغاية الآن لم يوضح أي بريمر مصير (7 ــ8) مليار دولار أمريكي حولت من الأموال العراقية المجمدة في الولايات المتحدة إلى العراق إبان فترة توليه حكم العراق بعد احتلاله عام 2003 وكأن هذه المليارات قد سقطت من جيب مثقوب لناقلها الأمريكي ولم يعثر لها على أثر ولا تعرف ألـ(CIA) العتيدة أين تبخرت تلك الأموال التي تعود للشعب العراقي. ومن يقرأ كتاب بريمر حول خدمته في العراق لابد أن يصل إلى استنتاج أكيد بأن الرجل لابد أن يحاكم لما ارتكبه من أخطاء بحق الشعب العراقي اعترف هو بها في كتابه. منها الاستعانة بعدد كبير من الموظفين والمقاولين الطامعين بالصفقات المالية واختيارهم (إن كانوا من العراقيين في المهجر أو الأميركيين) بمواصفات بعيدة عن النزاهة والخبرة[1]، إنما تم اختيارهم على أساس المنافع والعلاقات الشخصية والمحاباة والتزلف، بحيث لم يترك الكثير منهم غير التجاوزات والأخطاء وسوء الإدارة المالية والتلاعب والتحايل من اجل سلب الأموال العراقية[2]، ما أكدته عدة تقارير ودراسات صادرة من عدد من الجهات والمراكز الأمريكية نفسها، وسوف نتطرق إلى احدها، وهي تقارير المفتش العام الأمريكي المختص بشؤون إعادة الإعمار في العراق.

4-2-3: تقارير المفتش العام الأمريكي

لم تكن وزارة الدفاع الامريكية التي تبنت مسؤولية استخدام الأموال المودعة في صندوق تنمية العراق (DFI)[3] على مستوى يُمكن الركون إليه من حيث الأمانة، بل الأمر على الضد من ذلك، حيثُ كان الفساد، إن لم تكن السرقة المُتعمدة لأموال العراق، الأساس الذي مارسته في آلية استخدام تلك الأموال، لاسيما وأن المبالغ التي اودعت في صندوق تنمية العراق لم تكن بالمبالغ القليلة كما هو واضح من الجدول (3)، الذي يوضح مصادر أموال صندوق تنمية العراق DFI.

(1) انظر بول بريمر، عام قضيته في العراق، المصدر السابق، ص109.

(2) يذكر بريمر في الفصل الثالث عشر من كتابه (أخبر موظف في وزارة المالية وزارة العدل بأن إبراهيم نوري صباح السكرتير الشخصي لوزير المالية، أعاد طرح مبالغ من العملة القديمة تساوي ملايين الدولارات بطريقة غير قانونية بعد أن سُلمت لإتلافها)، المصدر السابق نفسه، ص454.

(3) تم إنشاء صندوق تنمية العراق DFI في أيار/مايو 2003 من قبل مُدير سلطة الائتلاف المؤقتة CPA وتم الاعتراف به، بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحد رقم 1483، وكان ينبغي أن يتم استخدام أموال صندوق تنمية العراق بشفافية لصالح شعب العراق، وبعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة CPA في حُزيران/يونيو 2004، تم تفويض الحكومة الأمريكية DOD من قبل حكومة العراق GOI لإدارة أموال صندوق تنمية العراق، التي أتيحت لمشاريع إعادة الإعمار، وقد قامت وزارة الدفاع الأمريكية، بإدارة أموال الصندوق المذكور نيابة عن الحكومة الأمريكية، وقد تم سحب التفويض اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2007.

جدول (3): مصادر أموال صندوق تنمية العراق DFI المؤتمنة عليها وزارة الدفاع الأمريكية DOD منذُ عام 2004

المبلغ/بملايين الدولارات	السنة التي تم فيها الاستلام	المصدر
1,274,8	2004	الحساب الرئيسي لصندوق تنمية العراق.
827,6	2004	الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق.
6,641,1	2004	أموال نقدية محولة من سلطة الائتلاف المؤقتة.
136,0	2004-2005	الحكومة العراقية المؤقتة.
270,0	2008	الحكومة العراقية.
9,149,5	المبلغ الإجمالي المودع في الصندوق.	

المصدر: موقع البنك الدولي على شبكة الانترنيت، http://web.worldbank.org.

فقد نشر مكتب المُفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق SIGIR، عدد من التقارير كان من أهمها تقرير المفتش العام الأمريكي المختص بشؤون إعادة الإعمار في العراق تحت عنوان(Management Of Rapid Regional Response Program Contracts in South – central Iraq)، وصدر بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 2006 رقم التقرير (SIGIR-05-)[1]، والذي أكد فيه، أن الإدارة الأمريكية «بددت» أكثر من نصف مليار دولار في ترميم منشآت تضررت جراء الوضع الأمني الهش[2]. وجاء في تقرير (SIGIR)، «إن ملايين الدولارات المهدرة يُرجح أنها تُعزى إلى أن المشروعات المنصوص عليها في العقد إما لم تُكمل أو فُسخت عقودها قبل إكمالها أو تركت دون إكمالها»، في اشارة إلى عقد شركة (بارسون ديلاوير Parsons Delaware)، الذي تبلغ قيمته 900 مليون دولار، وكان يستهدف بناء محاكم وسجون ومراكز شرطة ومقرات أجهزة أمنية في العراق [3]. وبحسب التقرير فإن

(1) مجلة المستقبل العربي، تقرير المفتش العام الأمريكي المختص بشؤون إعادة الإعمار في العراق، العدد رقم (325) آذار 2006 ص84.

(2) عماد هادي علو، مظاهر الفساد الإداري والمالي ألأمريكي في العراق، المصدر السابق؛ وكذلك انظر صباح جاسم، الفساد يقوض الإعمار ويضع البلد في مقدمة الدول الفاسدة مالياً وإداريا. شبكة النبأ المعلوماتية- الأربعاء 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008.

(3) انظر صباح جاسم: الفساد في العراق: عجز في إدارة ومراقبة الأموال واستعار الحرب مع الفساد مقال منشور على شبكة النبأ المعلوماتية- الخميس 14/تموز/2008.

أسباب (هدر) أو (تبذير) أكثر من 142 مليون دولار أمريكي أو نحو 43 % من الموارد المالية التي صرفتها شركة (بارسون ديلاوير) إلى حد الآن يعود للأسباب التالية:

- أن عشرات العقود تقدر قيمتها بمئات الملايين من الدولارات قد منحت دون منافسة أو افتقرت إلى التوثيق الذي يظهر أن عملية التنافس قد تمت.
- أن أساليب ملتوية قد تمت لتقسيم متطلبات تنفيذ العديد من العقود وذلك لتجنب المستندات المطلوبة للتنفيذ وان العقود الصادرة بالدولار تتجاوز المستندات المطلوبة.
- أن شهادات إتمام المشاريع كانت تنجز قبل التحقق فعلا من انجاز المشاريع المتعاقد على تنفيذها.
- أن عدد غير قليل من مسئولي طواقم صندوق إعادة الإعمار خاصة لمنطقة الوسط والجنوب كانوا يعملون بدون إشراف أو رقابة على نقل الأموال السائلة إلى طاقم موظفين غير مخولين في المنطقتين أعلاه.
- أن مبالغ هائلة بملايين الدولارات من الأموال السائلة قد فقدت عن طريق تحويل تلك الأموال بمستندات سداد بدلاً من بيان حساب المسئول وهي استمارة تحتفظ بالموازين الحسابية الفردية لدى المسئول حتى لمستوى القسم.

4-2-4: تقرير مكتب المفتش العام لسنة 2010

من الواضح أن الجهات ذات العلاقة في واشنطن وبغداد لم تأخذ ما ذكره تقرير المفتش العام الأمريكي المختص بشؤون إعادة الإعمار في العراق الصادر بتاريخ23 كانون الثاني/ يناير 2006 برقم (SIGIR-05-) بنظر الاعتبار[1]. الأمر الذي دفع «مكتب المُفتش العام[2] الخاص لإعادة إعمار العراق SIGIR» إلى تكليف السيد «آر. وارين»، مُساعد المُفتش العام للإشراف على فريق عمل، للتدقيق في الوثائق الحسابية المُعتمدة في صرف المبالغ المودعة في الصندوق، الذي جرى فعلاً، وتم صدور التقرير النهائي من «مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في 27 تموز/يوليو 2010».

(1) انظر: صباح جاسم الفساد، يقوض الإعمار ويضع البلد في مقدمة الدول الفاسدة مالياً وإداريا، المصدر السابق.

(2) القروي، هشام، مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية، المصدر السابق، ص5.

وقد جاء في مضمون التقرير النهائي لمكتب المُفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق SIGIR، تحت عنوان: (**صندوق تنمية العراق: وزارة الدفاع (الأمريكية) بحاجة إلى تحسين إجراءات الرقابة**)، ما نصه: «إن نُقاط الضعف في إجراءات الرقابة الإدارية والمالية، جعلت وزارة الدفاع (الأمريكية) غير قادرة، بشكل ملائم على تحديد أوجه صرف 8,7 مليار دولار من أصل 9,1 مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق[1] التي تلقتها أنشطة إعادة الإعمار في العراق، وقد ظهر هذا الوضع لأن مُعظم مُنظمات وزارة الدفاع التي تتلقى أموال صندوق تنمية العراق، لم تقم بإنشاء الحسابات المطلوبة لوزارة المالية، ولم يتم تعيين مُنظمة تابعة لوزارة الدفاع كوكيل تنفيذي لإدارة استخدام أموال صندوق تنمية العراق. إلا إنّ الخلل في إجراءات الرقابة جعلت الأموال عرضه لاستخدامات غير مُلائمة، وخسارة غير مُكتشفة[2]. وهذا دليل فساد لا يُمكن نكرانه من قبل أقطاب تلك الوزارة، التي كانت تقوم بتشكيل وتسليح (الجيش العراقي الجديدNIA)، وأخر كثيراً في عملية بنائه وتسليحه بسبب هدر وضياع أموال الشعب العراقي من جراء الفساد الاداري والمالي لسلطات وقوات الاحتلال الامريكي من خلال عدم تيسر التخصيصات المالية اللازمة لتسليح الجيش العراقي. وهذا الامر أكده تقرير مكتب المُفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق SIGIR، حيثُ يقول: «وقد وجدنا كذلك اختلافات في ممارسة وزارة الدفاع في التعاقد، ما أثر على إعادة أموال صندوق تنمية العراق إلى الحكومة العراقية، في حين أن سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي USACE، ومركز القوات الجوية للهندسة والبيئة AFCEE قد قامت بالتعاقد نيابةً عن الحكومة الأمريكية، ما يؤدي إلى وجود إمكانية في أن تكون تلك الوكالات مسؤولة عن التسديد، ونتيجة لذلك، فإنه لم يكن بإمكان سلاح الهندسة. والقوات الجوية للامتياز البيئي، إنهاء عقديهما، وإعادة باقي أموال صندوق تنمية العراق، عندما أوعزت الحكومة العراقية، لوزارة الدفاع بفعل ذلك نهاية عام 2007»[3]. ان الفساد الاداري والمالي وسرقة ونهب ثروة شعب العراق المودعة في صندوق تنمية العراق DFI، يُعد تصرُفاً، من قبل مُبرمجاً ومُخطط لهُ من قبل أصحاب القرار بوزارة الدفاع الأمريكية DOD الأمر الذي يشير إلى نية مبيته مسبقاً لإبقاء العراق وجيشه ضعيفاً وخارج التوازنات الاقليمية في الشرق الاوسط[4].

(1) انظر: جريدة الصباح، العدد 2332 بتاريخ 2011/8/29.

(2) انظر: نص التقرير على الرابط: http://web.worldbank.org.

(3) المصدر نفسه.

(4) القروي، د. هشام، مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية، مصدر سابق، ص45.

5-2-4: الفساد في عقود ألـ (F.M.S)

عندما خولت سلطات الاحتلال الامريكي صندوق المبيعات العسكرية الخارجية المسمى ببرنامج The U.S. Department of Defense's Foreign Military Sales (FMS) program، لتولي مسؤولية شراء الاسلحة والمعدات لوزارتي الداخلية والدفاع العراقيتان، منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2006، حدثت العديد من الخروقات وشاب الفساد العديد من الصفقات، كان من ابرزها عقد شراء غير عادي في كانون الأول/ديسمبر 2007 بواسطة المجهز الوسيط FMS بتفويض من القيادة الأميركية المركزية للعراق بقيمة 322 مليون دولار لتجهيز 22 طائرة هليكوبتر روسية من خلال FMS، حيث اشترت وزارة الدفاع الأمريكية هذه الهيلوكوبترات للجيش العراقي[1]. ولكن بعد 18 شهراً من التوقيع، تم تسليم طائرة هليكوبتر واحدة فقط، على الرغم من دفع العراق كامل المبلغ للطرف الأميركي والشركة المجهزة، مما استدعى تكليف المحقق الأميركي (شارون وينبرج Sharon Weinberg)، من مكتب التحقيقات الاتحادي الامريكي، للتحقيق في فضيحة صفقة المروحيات غير المكشوفة (ME-171)، وهي مروحية متعددة الأغراض روسية الصنع والتي تعرف أيضاً باسم (ME-17 Helicopters)[2]. ظهر من خلال التحقيق الذي اجراه شارون وينبرج ان الصفقة تمت بتقاسم أرباح مع شركاء عراقيين حكوميين بنسب معينة بعد ان تم شحن هياكل طائرات ME-8 القديمة التي يعود تاريخ صنعها إلى عام 1970 [3] عن طريق منظمة «هوب» إلى الإمارات العربية لمشغل (ورشة) طائرات كبير، لتحديثها مما أثار التساؤلات حول الصفقة ولماذا تم تحديث تلك الطائرات في دولة عربية مجاورة وما هو مصير322 مليون دولار تبخرت في صفقة طائرات قديمة؟ وقد أظهر التحقيق الذي أجراه شارون وينبرج أن تكلفة الشراء للطائرة ME-17 مضافاً اليها سعر التجديد والتحديث يبلغ 1.2 مليون إلى 1.7 مليون دولار. في حين أن طائرة هليكوبتر ME-17 من الخط الإنتاجي ذاته كتب ثمنها 3 ملايين دولار. وهو أكثر من الضعف، ليس ذلك فقط بل ان مراحل البيع كانت تمر من روسيا إلى الإمارات إلى العراق وهو ما يسمى لدى وينبرج بـ(البائعين الجدد) لطائرات ME-17 بكلفة

(1) غيث الفياض، فضائح صفقات الأسلحة العراقية.. والمجهز القوات الأميركية، المصدر السابق. تاريخ 29 أيار/مايو2011. على الرابط:

www.almustakbalpaper.net/ArticleShow.aspx.

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) انظر: صحيفة «الانديبندنت» البريطانية الصادرة، يوم الاثنين 19 أيلول/سبتمبر2005.

7.5 مليون دولار. ولكنها في المرحلة الأخيرة قبل تحولها ليد وزارة الدفاع العراقية تباع بكلفة ما بين 13-16 مليون دولار للطائرة الواحدة. (التكلفة تختلف تبعا للدفعة وإذا كان قطع الغيار والمعدات الأخرى مدرجة معها)[1]، عبارة أرفقت مع عقد الشراء لكل طائرة (!!!!) وضع وينبرج هذه العلامات. وبدلاً عن شراء طائرات من المصنع الروسي مباشرة من قبل الحكومة العراقية، أوكلت F.M.S الأمر إلى شركة صغيرة هي لايرنج laring company التي وقعت بدورها عقداً مع شركة أخرى وهي شركة روسية مقرها في دولة الإمارات العربية المتحدة، هي شركة الشحن الجوي والطيران الروسية لتشتري طائرات الهليكوبتر ME-17 في مدينة اولان اودي وتعدلها في منشأة في الإمارات العربية المتحدة. وقد أدى هذا الترتيب إلى تجاوزات في التكلفة والتأخير. ان صفقة الطائرات ME-17 مثال واحد من عدد من الامثلة على الفساد الاداري والمالي الأمريكي، الذي تسبب بإهدار اموال الشعب العراقي واضعاف جيشه من خلال تسليحه بأسلحة قديمة وفاسدة منها سيارات «مصفحة» خرقتها طلقات نارية من رشاشات قديمة من طراز أي كي-47. كما استبدلت صفقة رشاشات من طراز «ام بي 5» يصل سعر القطعة منها إلى 3500 دولار بنسخ مصرية لا يتعدى سعر القطعة منها 200 دولار. وتضمنت الأسلحة التي تم اشتراها الامريكان للعراق من بولندا مروحيات سوفيتية الصنع عمرها 28 عاما[2].

أما صفقة طائرات النقل من طراز انتينوف32 (Antonov An-32)، التي ابرمتها وزارة الدفاع العراقية مع اوكرانيا فقد اشارت التقارير إلى وجود الكثير من التساؤلات حول هذه الصفقة وذلك بسبب رداءة تلك الطائرة كونها مستعملة وتعود لعام 2002 وأن سعر مثل هكذا طائرة وبهذا العمر يتراوح بين 3 إلى 4 ملايين دولار بأحسن الاحوال[3]. علماً ان النسخة الاصلية من عرض الشركة الاوكرانية موجودة وموثقة لدى هيأة النزاهة غير ان الضغوط السياسية أبقت الملف (قيد التحقيق). ويعتقد الكثير من المراقبين ان التعاقد على شراء الطائرات الأوكرانية (أنتونوف 32) يأتي ضمن سلسلة التراجع العراقي وقبول العراق بمستويات من الآليات لا تتفق مع التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في الصناعات الحربية العالمية[4].

(1) غيث الفياض، فضائح صفقات الأسلحة العراقية.. والمجهز القوات الأميركية، المصدر السابق. على الرابط: www.almustakbalpaper.net/ArticleShow.aspx.

(2) انظر: صحيفة «الانديبندنت» البريطانية الصادرة، يوم الاثنين 2005/9/19.

(3) أنظر الرابط www.alsharqiya.com/index.asp?fname...txt.؛ وصلت اولى طائرات انتينوف 32 الى بغداد يوم 2011/11/18.

(4) تصريح حسن العلوي على الرابط: www.shafaaq.com/sh2/news/iraq.

وكانت تقارير صحفية نشرت في بغداد اشارت إلى ان «طائرات أف 16 التي تنتجها شركة لوكهيد مارتين الاميركية والتي سيزود العراق بـ 18 طائرة منها، بقيمة تصل إلى 4.2 مليار دولار، ستكون مجهزة بأجيال سابقة وقديمة من الصواريخ والرادارات[1].

6-2-4: الفساد الإداري والمالي في وزارة الدفاع العراقية

بالرغم من كل سلبيات القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم 1483، فقد أشّر القرار استراتيجية مكافحة الفساد الإداري والمالي عندما قضى بوجوب أن تسترشد عملية إعادة الإعمار باحتياجات الشعب العراقي، وهذا عنوان عريض مبهم خالي من أي نص آخر في القرار المذكور، يجيز إنشاء آلية للشكاوى أو إجراء من هذا النوع حتى يستطيع العراقيون الطعن في مشروعية مشاريع معينة أو كيفية إرساء العقود، مما قد يمكنهم من الحد من الأضرار التي تنجم عن الفساد الإداري والمالي، خصوصاً وان القرار 1483 أشار إلى العقود التي تمنح عبر إجراءات غير شفافة لتقديم العروض، لا تتقيد بأفضل المواصفات المتفق عليها دولياً، وان ذلك سيؤدي حتماً إلى نشوب نزاعات، من شأنها أن تتفاقم أكثر بفعل التوترات السياسية إذا أُرسيت هذه العقود على شركات مرتبطة بدولة (دولتي) الاحتلال.

وقد رصدت هيأة النزاهة العراقية[2]، العديد من قضايا الفساد الاداري والمالي التي شابت عملية تسلح الجيش العراقي الجديد. وفي أول تقاريرها قدرت هيأة النزاهة[3] الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري في الوزارات العراقية في العامين 2005-2006 بحدود (7.5) مليار دولار، موزعة حسب حصة كل وزارة أو دائرة من الهدر المحدد (7.5) مليار دولار، كما في الجدول (4)، والذي توضح الارقام الواردة فيه إن جميع القطاعات الحكومية قد هدرت فيها الأموال جراء الفساد الإداري الأمر الذي جعل العراق يحتل المركز الثالث عالمياً في هرم الفساد الإداري والمالي[4].

(1) The New Iraqi Air Force: F-16IQ Block 52 Fighters ،https://bit.ly/3qbVqCj.

(2) أُنشأت هيأة النزاهة بموجب الأمر 55 لسنة 2004، مهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها كقبول الهدايا والرشاوي والمحسوبية والمنسوبية والتمييز على الأساس العرقي أو الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق أهداف شخصية أو سوء استخدام الأموال العامة.

(3) انظر: التقرير السنوي لهيأة النزاهة 2005 و2006؛ وكذلك علي الطالقاني، النزاهة والفساد في العراق، المصدر السابق نفسه.

(4) تحدث المدير السابق للمفوضية القاضي راضي حمزة الراضي بعد هروبه في 22 تموز2007 إلى أمريكا، بعد تلقيه تهديدات كما أدعى أمام لجنة الرقابة في الكونكرس الأمريكي، عن فقدان 18 مليار دولار بسبب الفساد وقتل 31 من

جدول (4): الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري في الوزارات العراقية في العامين 2005-2006

ت	الوزارة	مقدار الاموال المهدورة	نسبة الفساد
1	وزارة الدفاع	4 مليار دولار	% 53.33
2	وزارة الكهرباء	1 مليار دولار	% 13.33
3	وزارة النفط	510 مليون دولار	% 7.16
4	وزارة النقل	210 مليون دولار	% 2.95
5	وزارة الداخلية	200 مليون دولار	% 2.81
6	وزارة التجارة	150 مليون دولار	% 2.11
7	وزارة المالية والبنك المركزي	150 مليون دولار	% 2.11
8	وزارة الأعمار والإسكان	120 مليون دولار	% 1.69
9	وزارة الاتصالات	70 مليون دولار	% 98
10	أمانة بغداد	55 مليون دولار	% 77
11	وزارة الرياضة والشباب	50 مليون دولار	% 70
12	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	50 مليون دولار	% 70
13	وزارة الصحة	50 مليون دولار	% 70
14	وزارة العدل	40 مليون دولار	% 56
15	وزارة الزراعة	30 مليون دولار	% 42
16	وزارة الموارد المائية	30 مليون دولار	% 42
17	وزارة الصناعة والمعادن	20 مليون دولار	% 28
18	المفوضية العليا للانتخابات	10 مليون دولار	% 14
19	هيأة السياحة	10 مليون دولار	% 14
20	وزارة التربية	5 مليون دولار	% 7
21	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	50 مليون دولار	% 7

المصدر: التقرير السنوي لهيأة النزاهة 2005 و2006، النشرة الدورية لدائرة التعليم والعلاقات العامة في هيأة النزاهة، العدد الثالث 2007.

موظفي مفوضية النزاهة بسبب عملهم. إضافة لذلك فبحسب رئيس مفوضية النزاهة الجديد السيد رحيم العكيلي السابق، بأن هناك أكثر من سبعة آلاف إخبار تم عرض 3200 منها على المحاكم، وصدور أحكام ضد 70 متهماً. انظر: ناجي ألغزي، هل توجد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في العراق، مقال منشور في 17 كانون الثاني/يناير 2009 على الموقع الكتروني لصحيفة دروب.

من الجدول أعلاه يتبين أن حجم السرقات والرشى والفساد العام الذي يسيطر على وزارة الدفاع وخاصة (عقود التسليح)، كان كبيراً ويقدر بالمليارات من الدولارات، كما أشار رئيس هيأة النزاهة التابعة للحكومة (موسى فرج الشويلي)، بتاريخ 13 تشرين الأول/أكتوبر 2007، إلى أنّ وزارة الدفاع تتربع على قمة الفساد المالي والاداري بين وزارات ومؤسسات الدولة تليها وزارة الداخلية[1]، وكما هو موضح في الشكل (6)، الذي يوضح عدد قضايا الفساد التراكمية في الوزارات العراقية لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر2005. الامر الذي يؤكد ما ذهب اليه تقرير مكتب المُفتش العام الامريكي الخاص لإعادة إعمار العراق SIGIR في تقاريره ربع السنوية[2] حول قضايا الفساد في ملف التسلح العراقي والتي يعززها ذكره العديد من الوقائع والأمثلة التي لا تترك مجالا للشك حول هذا الموضوع.

شكل (6): العدد التراكمي لقضايا الفساد الاداري لغاية 2005/12/31

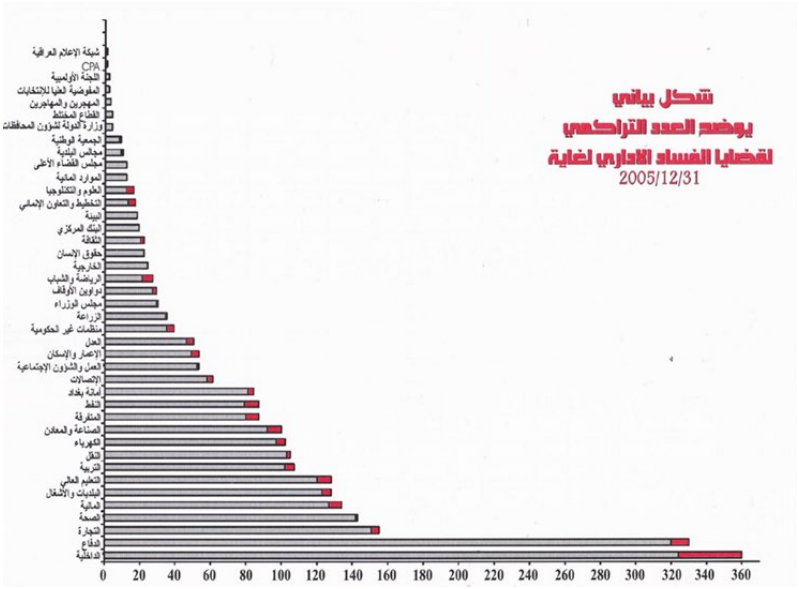

المصدر: التقرير السنوي لهيأة النزاهة لسنة 2005 ص140.

(1) انظر: الفريق صباح علوان العجيلي، الجيش العراقي «الجديد».. الخطة الأمريكية لتشكيل الجيش الجديد، جريدة آفاق الحرية 2008/11/25. www.alhurya.net/alhadathshow.php?id=23.

(2) مجلة المستقبل العربي، تقرير المفتش العام الأمريكي المختص بشؤون إعادة الإعمار في العراق العدد رقم (325) آذار 2006 ص84؛ عماد هادي علو، مظاهر الفساد الإداري والمالي ألأمريكي في العراق، المصدر السابق؛ وكذلك انظر صباح جاسم الفساد يقوض الإعمار ويضع البلد في مقدمة الدول الفاسدة مالياً وإداريا شبكة النبأ المعلوماتية- الأربعاء 26/ تشرين الثاني/2008.

4-2-7: الفساد في ملف التسلح العراقي

أشارت التقارير المتعاقبة الصادرة عن هيأة النزاهة العراقية، إلى اتساع حجم الفساد في ملف التسلح العراقي، فبحسب ما ورد في التقرير الذي صدر في عام 2006، عن هيأة النزاهة العامة وهو تقريرها السنوي الاول لسنة 2005 والذي أشرت فيه قضايا الفساد الاداري في وزارات ودوائر الدولة المختلفة ومن ضمنها الفساد الاداري والمالي في وزارة الدفاع العراقية، فقد سجلت فيه (330)، قضية فساد حفظ منها (9) قضايا وبقيت (321) قيد التحقيق[1]. إلا إنّ التقرير اقتصر على تفصيل (102) قضية فساد مالي واداري في وزارة الدفاع العراقية في ملحقه الخامس[2]، الوارد بالصفحة (145) من التقرير جدول القضايا الجزائية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2005 من الصفحة (179) ولغاية الصفحة (187) والتي نبينها في الجدول (5)، جدول بالدعاوي الجزائية لقضايا الفساد الاداري والمالي في وزارة الدفاع العراقية لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(1) تقرير هيأة النزاهة العامة السنوي لسنة 2005، ص101.

(2) تقرير هيأة النزاهة العامة السنوي لسنة 2005، ص145.

جدول (5): الدعاوي الجزائية لقضايا الفساد الاداري والمالي في وزارة الدفاع العراقية لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2005

ت	رقم الدعوى	ملخص القضية	اجراء قاضي التحقيق
1	75	شراء بدلات طيران للطيارين في قيادة القوة الجوية	قيد التحقيق
2	76	عقد شراء طائرات نوع (MI1V) عدد 24	قيد التحقيق
3	85	تقاضي رشوة من قبل أحد الضباط برتبة عميد من منتسبي مطار المثنى الحرس الوطني	قيد التحقيق
4	123	قيام وزير الدفاع بالاتفاق مع مصرف الوركاء للاستثمار	قيد التحقيق
5	127	عقد منظور ملاحة	قيد التحقيق
6	150	عقد شركة موكول	قيد التحقيق
7	151	عقد طائرات (M14)عقد رقم (151 (طائرة	تم القاء القبض على المتهمين الثلاثة في هذه الدعوى
8	153	عقد رمانات يدوية	احالة القضية من قبل اللجنة التحقيقية في محكمة التحقيق المركزية إلى محكمة الجنايات المركزية بتاريخ 5/3/2006
9	145	عقد شراء سيارات اسعاف	قيد التحقيق
10	156	عقد شراء بنادق	قيد التحقيق
11	158	عقد تأهيل دبابات مع شركة أوكرانية	قيد التحقيق
12	159	عقد وزارة الدفاع مع شركة أمن امريكية فيها جرائم فساد	قيد التحقيق
13	160	القضية تتعلق المساس بالمال العام وصرف مبالغ دون مبرر قانوني كسلف زواج	قيد التحقيق
14	161	شراء سيارات مصفحة نوع BMW ولاند كروز	احيلت القضية إلى المحكمة الجنائية المركزية بموجب كتابنا 1904 في 7/3/2006
15	162	تتعلق القضية بشراء سيارات نقل للموظفين	قيد التحقيق
16	163	تتعلق القضية عقد شركة كلوبل لانك كومشن والمتضمن تجهيز درع واقي	قيد التحقيق
17	165	تتعلق القضية بتجهيز تجهيزات عسكرية عقد رقم 13 تعاقد الوزارة مع شركة امجاد الرافدين	قيد التحقيق
18	166	تتعلق القضية بعقد رقم (10) والمتضمن تجهيز أجهزة اتصال استرالية المنشأ	تمت احالتها إلى المحكمة الجنائية المركزية بكتابنا المرقم 2465 في 26/3/2006
19	167	حمل الوزارة على التعيين دون استحقاق	قيد التحقيق

ت	رقم الدعوى	ملخص القضية	اجراء قاضي التحقيق
20	185	تتعلق بمنح الموظفين سلف لغرض ترميم بعض الدور السكنية والبالغ (15)مليون دينار	احالة القضية من قبل اللجنة التحقيقية في محكمة التحقيق المركزية إلى محكمة الجنايات المركزية بتاريخ 12/3/2006
21	190	وجود مخالفات ادارية ومالية ضمن العقدين المرقمين 27 و28 الموقع بين وزارتي الدفاع العراقية والباكستانية وكذلك في تنفيذه	احيلت القضية من قبل اللجنة التحقيقية في محكمة التحقيق إلى محكمة الجنايات المركزية
22	229	تخص بقيام المتهم بإحالة عقود تجهيز الطعام إلى شركة زهور النوروز بدون مراعاة الضوابط والاحوال القانونية في التعاقد واحالتها بأسعار عالية جداً	قيد التحقيق
23	237	اختلاس مبلغ (60) مليون دينار من الفريق الركن (؟) على اساس أنها رواتب للجنود	قيد التحقيق
24	276	القيام بسرقة الكيبلات من الفوج الاول اللواء الثالث	اغلقت القضية بامر اللجنة التحقيقية في محكمة التحقيق المركزية بتاريخ 25/1/2006
25	280	سرقة كيبلات من قسم النسائية في مستشفى اليرموك	قيد التحقيق
26	281	قيام ضباط كبار من لواء (507) بإطلاق ارهابيين مقابل مبالغ	قيد التحقيق
27	296	المخالفات المتعلقة بالمبالغ المصروفة كسلفة لصيانة بناية الاكاديمية العسكرية في زاخو	قيد التحقيق
28	297	وجود مخالفات مالية في السلفة المصروفة لتأمين دار الاستراحة لقائد القوة البرية وقيمتها (39805350) دينار	قيد التحقيق
29	298	وجود مخالفات ضمن العقد (ط5) والمبرم بين الوزارة وشركة النحلة والبالغ قيمته (1750000) وكذلك تنفيذه	قيد التحقيق
30	299	وجود مخالفات ضمن العقد (46) والمبرم بين الوزارة والشركة الدولية والبالغ قيمته (1725000000)مليار دينار وكذلك في تنفيذه بالإضافة إلى عدم اجراء مناقصة في حينها	قيد التحقيق
31	314	قيام ضابط برتبة ملازم أول منسوب إلى منظومة استخبارات الديوانية بإطلاق سراح شاحنة مقابل مبلغ مالي	قيد التحقيق
32	317	قيام بعض موظفي الوزارة باستغلال مناصبهم مثل اصدار أوامر تعيين لأشخاص معينين في الوزارة	اصدار أمر القاء قبض بحق المتهمين
33	319	تكرار اسماء بعض منتسبي الفوج (303) لواء (40) فرقة بغداد ضمن قوائم الرواتب ولعدة أشهر	قيد التحقيق
34	320	تكرار اسماء بعض منتسبي الفوج (301) لواء (40) فرقة بغداد ضمن قوائم الرواتب ولعدة أشهر	قيد التحقيق

ت	رقم الدعوى	ملخص القضية	اجراء قاضي التحقيق
35	321	صرف سلف دون سند قانوني	قيد التحقيق
36	322	فساد في عقود وزارة الدفاع	قيد التحقيق
37	337	قيام قائد فوج حماية نفط كربلاء/حلة وفوجه باستلام رواتب بدون دوام	قيد التحقيق
38	432	قيام المقدم آمر الفوج الرابع وبالاتفاق مع أحد الضباط برتبة ملازم أول ببيع سيارة نوع بيك اب دبل قمارة قبل ثلاثة أشهر في منطقة اللطيفية، وكذلك اختلاس رواتب (40) منتسب لم يباشروا بالدوام	اغلقت القضية بأمر اللجنة التحقيقية في محكمة التحقيق المركزية
39	445	إطلاق سراح احدى المتهمات بدون أمر قضائي في سجن النساء	قيد التحقيق
40	446	وجود مخالفات وتجاوز صلاحية في تنفيذ العقد (ط/2004/46)	قيد التحقيق
41	447	وجود مخالفات وتجاوز صلاحية في تنفيذ العقد (ط/2004/17)	قيد التحقيق
42	448	وجود مخالفات في تنفيذ العقد (2004/2)	قيد التحقيق
43	461	وجود مخالفات وتجاوز صلاحية في تنفيذ العقد (ط/2004/2) والبالغ قيمته (25200000) دولار	قيد التحقيق
44	464	وجود مخالفات في تنفيذ العقد (2005/3)	قيد التحقيق
45	465	وجود مخالفات في تنفيذ العقد (ط/2004/18) والبالغ قيمته (6640000) دولار	قيد التحقيق
46	471	تجاوز حدود الصلاحية من قبل مدير عام الموازنة والبرامج	قيد التحقيق
47	472	تجاوز حدود الصلاحية من قبل معاون قائد القوة الجوية مدير عام الموازنة والبرامج	قيد التحقيق
48	479	وجود مخالفات في تنفيذ العقد (ط/2004/42) والبالغ قيمته (17467000) دولار	قيد التحقيق
49	481	قيام السيد نائب الامين العام في الوزارة بالاستيلاء على اربعة دور في المنطقة الخضراء/عقود الدولة	قيد التحقيق
50	484	عدم التزام مديرية الموازنة والبرامج بأمر وزير الدفاع بعدم صرف المبالغ إلا بموافقته شخصياً	قيد التحقيق
51	485	عدم تقيد مديرية الموازنة والبرامج بمنشور وزارة المالية المرقم 3920 والمتضمن الغاء الحسابات الجارية المفتوحة بالدور	قيد التحقيق
52	486	قيام عميد امر فوج حماية مجلس الوزراء واحد الملازمين باختلاس مسدس كلوك عدد/2 من أصل 13 مسدس	قيد التحقيق
53	540	قيام ضابط في دائرة شؤون المحاربين بأخذ رشاوي مقابل انجاز المعاملات وتزوير كتب رسمية	اغلقت القضية بأمر اللجنة التحقيقية في محكمة التحقيق المركزية

ت	رقم الدعوى	ملخص القضية	اجراء قاضي التحقيق
54	549	اختلاس رواتب من قبل أمر اللواء الثاني/الفرقة الاولى ومجموعة من الضباط من خلال اضافة اسماء وهمية للبودرة	قيد التحقيق
55	553	وجود اختلاس من قبل ضابط الفوج الثاني التابع إلى لواء الرافدين عن جنود انقطعت علاقتهم عن الفوج ولم تنقطع رواتبهم لعدم ارسال كتاب إلى الوزارة بهؤلاء الاسماء من قبل امر الفوج	قيد التحقيق
56	566	تقديم رشوة لمدير عام دائرة الموازنة والبرامج قدرها (400) ألف دولار	اصدار أمر القاء قبض بحق المتهمين وفق المادة 310 ق.ع
57	573	قيام مدير شركة تصدير كركوك وهي متخصصة في صنع قوالب البناء بسرقة كاز من الشركة وارساله إلى معمله الشخصي (معمل ثلج) وكذلك سرقة 15 طن حديد من الشركة	قيد التحقيق
58	574	قيام مدير عام الموازنة والبرامج بصرف مبلغ (40000) ألف دولار للمستشار في الوزارة لغرض ترميم داره في المنطقة	قيد التحقيق
59	575	اختلاسات في عقد شراء طائرات	قيد التحقيق
60	626	قيام المتهم بتقاضي رشاوي واختلاس اسلحة	اغلقت لعدم كفاية الادلة من قبل اللجنة التحقيقية في محكمة التحقيق المركزية
61	649	تزوير كتاب تسويق مراتب يقدر عددهم (300) شخص من قبل مدير تجنيد المطار	قيد التحقيق
62	667	تسجيل اسماء وهمية واستلام رواتبهم	قيد التحقيق
63	686	وجود مخالفات في تنفيذ العقد (ط/2004/6) والبالغ قيمته (58500000) دولار	قيد التحقيق
64	689	وجود تجاوزات في عملية شراء رافعات وباصات	قيد التحقيق
65	691	وجود مخالفات في شراء رافعتين شوكيتين وسيارتي نقل للموظفين	اصدار امر القاء قبض بحق المتهمين
66	695	قيام شخص بدفع رشاوي لضباط برتب عالية	اصدار امر القاء قبض بحق الضباط المتهمين
67	709	قيادة القوة الجوية شراء بدلات طيران ومعدات طيران للطيارين	قيد التحقيق
68	710	اختلاسات في تنفيذ العقد المرقم (47)	احيلت إلى المحكمة الجنائية المركزية
69	723	قيام العميد الركن في لواء التدخل السريع الثاني باختلاس رواتب وذلك بدرج اسماء وهمية في بودرة الرواتب	قيد التحقيق

ت	رقم الدعوى	ملخص القضية	اجراء قاضي التحقيق
70	724	قيام ادارة النادي بتزوير الاوراق (توقيع بريمر) للاستفادة منه باستغلال أرض في زيونة للحاجات الشخصية/اختلاس اموال كبيرة وبطرق غير مشروعة واستغلال منصبهم وبيع كافة المواد الموجودة في النادي حتى منصات الجلوس	قيد التحقيق
71	725	اختلاس رواتب المنتسبين في فوج مغاوير المنطقة الثالثة في الكوت ــبدرة والذين استلموا رواتبهم بفارق (400) ألف دينار من قبل احد الضباط برتبة رائد	احالة القضية من قبل اللجنة التحقيقية في محكمة التحقيق المركزية إلى محكمة تحقيق الكوت
72	727	تقاضي رشوة من منتسبي مطار المثنى من الحرس الوطني	قيد التحقيق
73	759	اختلاس مبالغ طعام افواج حماية انابيب النفط	قيد التحقيق
74	760	اختلاس مبالغ طعام افواج حماية انابيب النفط واضافة اسماء وهمية للفوج والاستيلاء على رواتبهم	قيد التحقيق
75	762	قيام عناصر من الحرس الوطني تابع للفوج الثاني/اللواء الثاني بالتجاوز على أحد المشتكين	احالة القضية من قبل اللجنة التحقيقية في محكمة التحقيق المركزية إلى محكمة تحقيق بعقوبة
76	776	سرقات من قبل امر الفوج في محافظة الناصرية	اغلقت القضية بأمر اللجنة التحقيقية في محكمة التحقيق المركزية
77	781	دفع رشوة إلى مقدم ركن لغرض تعيين بعض الاشخاص	احيلت القضية من قبل اللجنة التحقيقية في محكمة التحقيق الة محكمة الجنايات المركزية
78	785	هدر في المال العام من خلال صرف مبلغ قدره (40) ألف دولار دون وجود تعليمات تجيز الصرف	قيد التحقيق
79	789	متهمة هاربة	قيد التحقيق
80	854	تعذيب شخص على يد قوات وزارة الدفاع	قيد التحقيق
81	1079	اسماء وهمية في فوج التدخل السريع	قيد التحقيق
82	1391	قيام عقيد ورائد بتعيين اقاربهم واستلام رواتب بأسماء وهمية واستلام 40 مسدس ولم يعرف مصيرها ولم توزع على المنتسبين	قيد التحقيق
83	1423	قيام مسؤول الرواتب في الفوج الثاني باستلام رواتب بأسماء وهمية وكذلك استلام رواتب المنسبين المستقيلين	قيد التحقيق
84	1457	قيام امر الفوج الرابع باستلام رواتب 40 منتسب	قيد التحقيق
85	1030	منح سلف لأحد الاشخاص بـ15000 دولار	قيد التحقيق
86	1665	نسخ عقد ج ط المنسوب إلى سرية انضباط في فرقة التدخل السريع الاولى	قيد التحقيق

ت	رقم الدعوى	ملخص القضية	اجراء قاضي التحقيق
87	1735	شكوى طلاب الكلية العسكرية الاولى حول وجود ضعاف النفوس في قبول اسماء وهمية غير موجودة في الدورتين 88 ــ89 علماً أن الدورتين اكملت الدورات الرئيسية في الكلية سابقاً	قيد التحقيق
88	1736	وجود اختلاس من قبل ضابط الفوج الثاني التابع إلى لواء الرافدين عن جنود انقطعت علاقتهم عن الفوج ولم تنقطع رواتبهم لعدم ارسال كتاب إلى الوزارة بهؤلاء الاسماء من قبل امر الفوج	قيد التحقيق
89	1832	ضابط استخبارات الصويرة/الطوارئ اخذ رشوة تقدر بـ 100ــ300 دولار من الطرفين	احيلت إلى مكتب تحقيق واسط بأمر من مدير عام التحقيقات
90	1928	اختلاس رواتب من قبل امر اللواء الثاني/الفرقة الاولى ومجموعة من الضباط واضافة اسماء وهمية إلى بودرة الرواتب	قيد التحقيق
91	2172	تلاعب وتزوير واختلاس في دفعات الطوارئ المستحقة لمنتسبي الجيش	قيد التحقيق
92	2210	قيام امر اللواء الثاني بفصل ج ط من الخدمة بدون وجه حق	قيد التحقيق
93	2274	تزوير كتاب تسويق مراتب عددهم 300 شخص من قبل مديرية تجنيد المطار	قيد التحقيق
94	2276	فساد مالي واداري من قبل الضابط الاداري للفوج الأول/ الفرقة الثامنة/الديوانية	قيد التحقيق
95	2285	قيام رئيس الاركان القيادة في القوة البحرية باستغلال منصبه والتعاون مع المهربين	قيد التحقيق
96	2397	قيام مدير دائرة الاعلام في وزارة الدفاع بفساد اداري في دائرته	قيد التحقيق
97	2446	قيام عقيد بتعيين موظفة سورية الجنسية على ملاك وزارة الدفاع	قيد التحقيق
98	2447	موظف في وزارة الدفاع/ساحة الاحتفالات حيث كان نائب ضابط سابقاً وهو حالياً مقدم قام بسرقة مخازن الوزارة وتعيين أخيه ونسيبه	قيد التحقيق
99	2449	قيام عناصر من الحرس الوطني للفوج الثاني بالتجاوز على أحد المشتكين	قيد التحقيق
100	2458	قيام مقدم في الفوج الرابع اللواء 41 حرس وطني بإصدار بطاقة تعريفية مزورة وهم مدنيون ويقومون بتسليب السيارات من خلال انتحال صفة. حيث استلم عن كل بطاقة 500 ألف دينار	قيد التحقيق

ت	رقم الدعوى	ملخص القضية	اجراء قاضي التحقيق
101	2485	قيام عميد مدير استخبارات المنطقة الجنوبية بفساد مالي واداري واستغلال منصبه	احيلت إلى فرع الهيأة بالبصرة بأمر من مدير عام التحقيقات
102	2537	قيام عميد بقتل أحد الاشخاص	قيد التحقيق

المصدر: التقرير السنوي لهيأة النزاهة العراقية لسنة 2005 جدول القضايا الجزائية حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر2005من ص179 ولغاية ص187.

يظهر لنا من الجدول (5)، أعلاه أن (29) قضية جزائية تتعلق بوجود فساد اداري ومالي في عقود تسليح وتجهيز الجيش العراقي الجديد من مجموع (102) قضية جزائية، في حين تتعلق بقية القضايا والبالغة (73) قضية بفساد اداري ومالي لدوائر ووحدات عسكرية قريبة من ديوان الوزارة وقياداتها العليا! وقد بلغت الأموال المهدورة نتيجة تفشي الفساد الاداري والمالي في وزارة الدفاع حتى 31 كانون الأول/ديسمبر2005 مبلغ يصل إلى (4 مليار دولار) وهو مبلغ يعادل (53.33 %) من الاموال المهدورة نتيجة الفساد الاداري والمالي لعموم وزارات ودوائر الدولة العراقية، كما وضح الجدول رقم (4)، إن جميع القطاعات الحكومية قد هدرت فيها الأموال جراء الفساد الإداري الأمر الذي جعل العراق يحتل المركز الثالث عالمياً في هرم الفساد الإداري والمالي[1].

ويعد تقرير هيأة النزاهة العراقية الذي صدر سنة 2005 التقرير الوحيد الذي أشّر بشكل تفصيلي واضح قضايا الفساد الاداري والمالي في وزارة الدفاع العراقية في حين لم نجد مثل هذه الشفافية في التقارير التي تلت هذا التقرير[2]. الامر الذي يشير إلى أن الصيغة التي ظهر بها تقرير هيأة النزاهة لسنة 2005 لم تكن ملائمة لعدد من الجهات السياسية المتنفذة في العملية السياسية العراقية[3]. وقد تعرّضت هيأة النزاهة العراقية لضغوط كبيرة وتهديدات أدت لاحقاً إلى هروب رئيسها الاول القاضي (راضي الراضي)، إلى الولايات المتحدة واستقالة رئيسها بالوكالة لاحقاً (موسى فرج الشويلي)، ثم استقالة رئيسها الثالث بالوكالة القاضي (رحيم العكيلي)، نهاية العام 2011، إن كثرة استقالات رؤساء هيأة النزاهة، وتصاعد عمليات اغتيال منتسبيها في تلك الفترة، تؤشر

(1) عماد هادي علو، مظاهر الفساد الإداري والمالي ألأمريكي في العراق، المصدر السابق.

(2) تقرير هيأة النزاهة العامة السنوي لسنة 2010، ص 40.

(3) تقرير هيأة النزاهة العامة السنوي لسنة 2005،الباب الرابع معوقات وسلبيات العمل، المادة 14، ص 124.

حجم الضغوط التي تعرض لها رؤساء ومحققي هيأة النزاهة من قبل جهات مسلحة، أو اجنحة عسكرية لقوى وأحزاب سياسية أمنت لها الغطاء السياسي، بغية تمرير الصفقات الفاسدة ليس فقط في قطاع التسليح والجانب العسكري بل حتى في بقية وزارات ومؤسسات الدولة.

4-2-8: التسلح العراقي بين الفساد والإضعاف

مما سبق، بات واضحاً أن عملية تشكيل وتسليح الجيش العراقي الجديد، بإشراف مباشر من سلطات الاحتلال الامريكية، والحكومات التي تعاقبت على العراق منذ احتلاله في نيسان/ ابريل 2003، لم ترتقِ إلى المستوى الذي يلبي متطلبات مجابهة التهديدات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها العراق. وعلى الرغم من التخصيصات المالية الضخمة التي خصصت لتسليح وتجهيز وتدريب الجيش العراقي، فانه بقي عاجزاً عن تحقيق أهم الأهداف الاستراتيجية للعراق، إلا وهو الامن والاستقرار وعاجزاً عن النهوض بأبسط المهام التي تناط بالجيوش النظامية إلا وهي حماية الاراضي والاجواء والمياه الاقليمية للعراق نتيجة لعدم جدية سلطات الاحتلال بتسليح وتدريب جيش عراقي وطني، ذا إرادة وقدرات قتالية تتناسب والتحديات الأمنية الداخلية والخارجية[1].

كما ان ضعف القدرات القتالية للجيش العراقي، جاء أيضاً نتيجة حتمية للفساد الاداري والمالي في عقود التسليح الخاصة بتسليح وتجهيز الجيش العراقي! فقد تم تسليح وحدات الجيش العراقي منذ بداية انشائه بإشراف أمريكي بصفقات مشبوهة يشوبها الفساد تم بموجبها شراء أسلحة خفيفة تبين فيما بعد أنها قديمة ومستعملة[2]، على الرغم من الاشراف والرعاية والتوجيه الذي تدعي سلطات الاحتلال الامريكي بانها أولته لإنشاء وتسليح وتجهيز الجيش العراقي، إلا إنّ الفساد الاداري والمالي الأمريكي، المتعلق بأسلوب وطريقة التصرف بالأموال المودعة في صندوق تنمية العراق DFI، لتسليح الجيش العراقي، يُعد تصرُفاً، مُبرمجاً ومُخطط لهُ من قبل أصحاب القرار بوزارة الدفاع الأمريكية DOD الأمر الذي يشير إلى نية

(1) صرح رئيس اركان الجيش العراق الفريق الاول بابكر زيباري ان اكتمال جاهزية الجيش العراق للقيام بالدور والمهمة المنوطة به اسوة بباقي جيوش المنطقة، وليكون بمستوى التحديات التي تواجه العراق سيكون بحدود عام 2020، انظر الرابط: www.baghdad news.com.

(2) أنظر الرابط: www.iraqcenter.net/vb/15498.html.

مبيته مسبقاً[1] لإبقاء العراق وجيشه ضعيفاً وخارج التوازنات الاقليمية في الشرق الاوسط[2]. كما أن الاعتبارات السياسية والحزبية للقوى السياسية العراقية قد تداخلت في العديد من صفقات وعقود تسليح وتجهيز الجيش العراقي[3]. حيث مررت عمليات نصب نفذتها عدد من الشركات الخاصة والوهمية مع وزارة الدفاع العراقية، بمساعدة مسؤولين وضباط كبار فيها وهدرت بموجبها ملايين الدولارات[4]. فعلى سبيل المثال لا الحصر ان وزارة الدفاع دفعت مبالغ طائلة لشركة (العين الجارية)، من دون أية ضمانات، عن عقود كانت قد ابرمتها معها وتضمنت تزويد الوزارة بعجلات رباعية الدفع مصفحة وأجهزة تشويش في عامي 2005/2004 ولم يجري تنفيذها، اذ هرب ممثلي شركة العين الجارية بمئات ملايين الدولارات إلى خارج العراق، بعد ان استلموا من وزارة الدفاع العراقية مبلغ مليار و126 مليون دولار من خلال (35) صكوك مسحوبة على مصرف الرافدين فرع الزوية حساب رقم (13)، وقد صدرت الصكوك بأسماء اشخاص مختلفين، بيد ان جميعها جيرت إلى مستفيد واحد هو (ثائر محمد احمد الجميلي)، أو (نائر محمد أحمد الجميلي Naer AL Jumaili) المدير المفوض لـ(شركة العين الجارية Flowing Spring Company)، حيث قام هذا الشخص بوضع كل الصكوك الـ(35) الصادرة من وزارة الدفاع في حساب أولي، ثم حول 480 مليون دولار عن طريق مصرف (....) للاستثمار الأهلي إلى حسابه الشخصي في بنك الإسكان في عمّان الأردن[5].

(1) بول بريمر، المصدر السابق نفسه، ص 157.

(2) القروي، د. هشام، مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية، مصدر سابق، ص6-7.

(3) قامت سلطات الاحتلال الأمريكية في العراق بمنح عقود تزيد قيمتها عن 400 مليون دولار لشركة (نور يو أس إيه Nour USA)، هدى الفاروقي، عام 2004 ذات الصلات العائلية والتجارية الواسعة مع أحد السياسيين العراقيين المعروفين، انظر مجلة الطليعة الكويتية، العدد 1617، السبت 2004/3/3.

(4) أنظر التقرير السنوي لهيأة النزاهة لسنة 2005، الملحق الخامس القضايا الجزائية حتى 2005/12/31، ص179 ولغاية ص187؛ وكذلك أنظر الرابط:

www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid.

(5) قالت وثيقة سرية نشرها موقع ويكيليكس صادرة بتاريخ 28/حزيران/2005: إنه في سياق التدقيق في الأنباء التي وردت مؤخراً حول ودائع واسعة النطاق في البنوك الأردنية من قبل موظفين في الحكومة العراقية، حصل مسؤول في السفارة الأردنية في العراق على معلومات تشير إلى أن شركة وهمية متعاقدة مع وزارة الدفاع العراقية أودعت أكثر من 400 مليون دولار في عدد من البنوك الأردنية خلال الأشهر الماضية. وأضافت الوثيقة أن المصادر أشارت إلى أنه تم تأسيس الشركة الوهمية من قبل جماعة سرية في وزارة الدفاع بالتعاون مع رئيس الجمهورية السابق غازي الياور، ووزير الدفاع السابق حازم الشعلان في الحكومة الانتقالية برئاسة إياد علاوي، فضلاً عن عدد من الشخصيات. ومن أبرز تلك المصادر، رجل أعمال عراقي رفيع المستوى يعيش في الأردن ويدعى طلال الكعود، وقد ذكر أنه يقدم معلومات حصل عليها من مسؤول كبير سابق في وزارة الدفاع ومديرين في مصرفين أردنيين هما البنك الوطني الأردني

مما دفع شركة «همرHamer» الامريكية لمطالبة وزارة الدفاع العراقية لإكمال التسديدات المالية التي بذمتها لها حيث تبين انها لم تتلق سوى 15 مليون من أصل 45 مليون دولار كانت وزارة الدفاع قد دفعتها بالكامل إلى شركة العين الجارية مقدما لشراء آليات من نوع «همر» للوزارة ولم تصل إلى شركة (همر)! مما دفع وزارة الدفاع وبعد نحو سبع سنوات من توقيع العقد، بإنذار الشركة المذكورة عبر دائرة الكاتب العدل في منطقة الباب الشرقي بلزوم تنفيذ التزاماتها التعاقدية خلال عشرة أيام وتنفيذ ثلاثة عقود كانت قد ابرمتها معها وتضمنت تزويد الوزارة بعجلات رباعية الدفع مصفحة وأجهزة تشويش بمبالغ تصل إلى نحو 15 مليون دولار[1]. الأمر الذي يشير إلى أن الشبهات في هذه الصفقة تدور حول الموقعين على العقود في وزارة الدفاع، لأنهم سمحوا بدفع كامل المبالغ المترتبة على العقود سلفا من دون أية ضمانات وخلافا للأعراف والأنظمة المعمول بها [2]. فقد منحت العقود بدون منافسة كما صيغت بأسلوب يخدم المجهز وان الدفوعات النقدية المقدمة كانت كاملة وان ثمة اختلافات بين الكميات المجهزة والكميات المتعاقد عليها، كما جرى تغيير نوعية التجهيزات تبعا لإرادة المجهز فضلا عن انه لم يتم استشارة الدائرة القانونية في وزارة الدفاع قبل التوقيع.

3-4: أسباب ضعف القدرات القتالية للجيش العراقي

يتضح لنا من تحليل تطور عملية تدريب وتسليح الجيش العراقي الجديد ارتباطها بشكل واضح باستراتيجية الاحتلال الامريكي ازاء العراق، خصوصاً بعد أن كان للفراغ الامني الذي

وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، بحسب الوثيقة. ونقلت الوثيقة عن الكعود قوله إن مديري المصرفين سألاه عن معلومات عن العراقي ثائر محمد أحمد، الذي تعرفا عليه من خلال رجل الأعمال العراقي البارز سعد البنية، كما أكد أنه أودع 400 مليون دولار في بنوك أردنية تم تحويلها من مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل في بغداد ومصارف لبنانية، وهي عبارة عن مساعدات كانت قد قدمت إلى وزارة الدفاع لدعم القوات العراقية. وأضافت الوثيقة أن الكعود ذكر أيضاً أن ثائر محمد أحمد أطلع مديري المصرفين على جواز سفره الذي ختم عليه تأشيرات دخول متعددة السفرات إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، كما أشار إلى أنه مقرب من وزير الدفاع العراقي السابق حازم الشعلان؛ انظر المؤتمر الصحفي على الرابط:

ebaa.net/khaber/200507/12//khaber003.htm.

(1) رقم الانذارين من دائرة الكاتب العدل في الباب الشرقي برقم 11276ورقم 11277رقم السجل 57 بتاريخ 2011/5/10؛ وكذلك أنظر الرابط، www.qanon302.net/news/news.php?action=view&id=4633

(2) بالوثائق-القصة الكاملة لرجل الاعمال «ثائر الجميلي» وعالم الفساد!، صحيفة العرب، متاح على الرابط الالكتروني، http://alarrabnews.com/print.php?id=57293&type=news.

تركه قرارها المتسرع بحل الجيش العراقي في 23 حزيران/يونيو 2003، أثرّه في دفع سلطات الاحتلال للإسراع بتشكيل جيش عراقي جديد بإشراف السلطات الامريكية المحتلة والحكومات التي تعاقبت على العراق منذ احتلاله عام 2003. إلا إنّ القدرات القتالية للجيش العراقي الجديد لم ترتقي إلى المستوى الذي يلبي متطلبات مجابهة التهديدات الداخلية والخارجية التي تعرض ولايزال يتعرض لها العراق، على الرغم من التخصيصات المالية الضخمة التي خصصت لتسليح وتجهيز وتدريب الجيش العراقي.

بالإضافة لما سبق من أسباب وعوامل أدت إلى ضعف القدرات القتالية للجيش العراقي، كانت توجد أسباب أخرى هي كما يأتي:

- ان حل الجيش العراقي كان واحداً من الاهداف والحلقة الابرز في سلسلة من الاجراءات التي اتخذتها الادارة الامريكية بغية اضعاف وتدمير العراق منذ العام 1990 تمهيداً لاحتلاله لاحقاً في العام 2003.
- إن اندماج كثير من الفصائل المسلحة بالجيش أتاح لعناصرها الحزبية أن تتغلغل في قلب المؤسسة العسكرية العراقية الجديدة، الامر الذي انعكس سلباً على مهنية وكفاءة هذا الجيش الجديد.
- ترددت سلطات الاحتلال الامريكي طويلاً، لبدء عملية تشكيل جيش عراقي جديد، بسبب تعاملها بقدر كبير من الاستهانة مع الجماعات المسلحة، وعدم رغبتها في تسليح الجيش العراقي بالشكل والحجم المطلوبين لدرء ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، وتحقيق التوازن العسكري المطلوب مع الدول المجاورة، لكي تبقي على احتلالها للعراق لمدة طويلة.
- ان معظم القوى السياسية التي تعاونت مع الامريكان على اسقاط النظام السابق استقبلت بارتياح قرار حل الجيش العراقي الذي اصدره بريمر في ايار/مايو 2003. فبعض الأحزاب كانت تعتقد أو ترى في ضباط الجيش العراقي السابق خاصة من ذوي الرتب الكبيرة، الذين انتسبوا إلى الجيش الجديد، ولاءً للنظام السابق وهو ما اعتبرته تهديداً جدياً لسلطتها وتطلعاتها وأهدافها البعيدة الأمد، فكانت تستخدم قانون (المساءلة والعدالة) لإقصائهم خارج المؤسسة العسكرية الحالية. في حين

وجدت أحزاب وقوى سياسية أخرى أن تشكيل الجيش الجديد، فرصة للحصول على منافع ومكاسب مادية، من وراء عقود تسليح الجيش العراقي، فتداخلت الاعتبارات السياسية مع شبهات الفساد التي اتسمت بها عقود وصفقات تسليح الجيش الجديد.

- بعد ان ازدادت خسائر قوات الاحتلال الامريكي في العام 2006، وما حدث من انفلات أمني واسع داخل العراق، وتغير موقف ورأي الشارع الامريكي من تأييد للحرب والاحتلال ورغبة البقاء إلى أمد غير مسمى بالعراق، إلى رغبة في انهاء اعمال العنف والخروج بشكل مشرف يحفظ ماء الوجه للأمريكان، قامت الإدارة الامريكية، مجبرة على إعادة النظر في استراتيجيتها لتسليح الجيش العراقي والاسراع بتسليح وتدريب القوات العراقية الجديدة لتصبح قادرة على تولي مهام الأمن الداخلي، لذلك كانت سلطات الاحتلال الأمريكي تدفع باتجاه تسليح خفيف أو متوسط يتناسب مع مهام أو واجبات الامن الداخلي.
- واجهت عملية تسلح الجيش العراقي الجديد بالأسلحة الثقيلة والطائرات خلال السنوات الماضية اعتراضات من جانب بعض القوى السياسية الكردية المشاركة في الحكومة، حيث طالبت حكومة اقليم كردستان بشكل متكرر ان تكون لها «رقابة» على مشتريات الاسلحة. كما أن الاحزاب والقوى السياسية العراقية الاخرى التي انتقدت موقف الاحزاب الكردية من تسليح الجيش العراقي ايدت الغاء صفقة شراء طائرات (F-16) الاميركية واحالة مبلغ (900) مليون دولار كانت مخصصة لشرائها في موازنة العام 2011، إلى تخصيصات دعم البطاقة التموينية وشبكة الحماية الاجتماعية! كما أنها سعت دائماً للإعراب عن عدم ثقتها بالضباط العراقيين من ذوي الرتب الكبيرة والخبرة، مشككين بولاء هؤلاء الضباط للنظام السياسي الحالي.
- إن عملية تسليح الجيش العراقي الجديد قد أثارت فزع عدة أطراف إقليمية، كان يبدو أن استراتيجياتها الأمنية تنتعش في ظل عراق ضعيف، وعرضة للتدخل. لذلك كان من أبرز المخرجات السلبية التي نجمت عن سياسات الدول المجاورة للعراق بعد العام 2003، الوضع الداخلي المتأزم وتلكؤ تلك الدول في إعفاء العراق من ديونه والتعويضات التي فُرضت عليه في أعقاب حرب الخليج الثانية، بغية إبقاء

حالة الضعف والانهيار مستمرة في العراق وإبقائه عاجزاً عن امتلاك، بما لا يتيح له تحقيق التوازن العسكري مع الدول المجاورة، أو امتلاك القدرة على ردع أي تهديدات خارجية.

- كان لهيمنة إدارة الاحتلال الامريكي على إدارة الموارد المالية للعراق وتوجيهها بالطريقة التي تراها مناسبة لمصالحها، أن تشكلت بيئة ملائمة للإدارة المدنية الأمريكية للعراق لممارسة الفساد الإداري والمالي الذي شاب عقود وصفقات تسليح الجيش العراقي بحسب ما ورد بتقارير المفتش العام الامريكي لإعادة اعمار العراق واستناداً إلى تقارير مراكز الدراسات والابحاث الامريكية والدولية وبحسب تقارير هيأة النزاهة.
- ان ضعف القدرات القتالية للجيش العراقي الجديد جاء أيضاً، نتيجة حتمية للفساد الاداري والمالي في عقود التسليح الخاصة بتسليح وتجهيز الجيش العراقي الجديد! فقد تم تسليح وحدات الجيش العراقي الجديد منذ بداية انشائه بإشراف أمريكي بصفقات مشبوهة يشوبها الفساد تم بموجبها شراء أسلحة خفيفة تبين فيما بعد أنها قديمة ومستعملة، على الرغم من الاشراف والرعاية والتوجيه الذي تدعي سلطات الاحتلال الأمريكي بانها أولته لإنشاء وتسليح وتجهيز الجيش العراقي الجديد.
- كان للفساد الإداري والمالي الأمريكي دور كبير في اضعاف القدرات التسليحية للجيش العراقي. فبحسب تقرير مكتب المُفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق SIGIR، الذي صدر بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 2006 برقم (SIGIR-05)، وكذلك التقرير النهائي من «مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في 27 تموز/ يوليو 2010»، وغيرها من التقارير أشر فيها المفتش العام الأمريكي، اهم مظاهر الفساد الاداري والمالي الامريكي في العراق، مؤكداً أن عشرات العقود تقدر قيمتها بمئات الملايين من الدولارات كانت قد مُنحت دون منافسة أو توثيق، كما أن أساليب ملتوية قد تمت لتقسيم متطلبات تنفيذ العديد من العقود وذلك لتجنب المستندات المطلوبة للتنفيذ وان العقود الصادرة بالدولار تتجاوز المستندات المطلوبة. وأن مبالغ هائلة بملايين الدولارات من الأموال السائلة قد فُقدت عن طريق تحويل تلك الأموال

بمستندات سداد بدلاً عن بيان حساب المسؤول وهي استمارة تحتفظ بالموازين الحسابية الفردية لدى المسئول حتى لمستوى القسم. الأمر الذي يعني ان الفساد الاداري والمالي المتعلق بأسلوب وطريقة التصرف بالأموال المودعة في صندوق تنمية العراق (DFI)، وصندوق المبيعات العسكرية المسمى ببرنامج (F.M.S) الذي أوكلت إليه مسؤولية شراء الاسلحة والمعدات لوزارتي الداخلية والدفاع العراقيتان، يُعد تصرفاً، مُبرمجاً ومُخططاً لهُ من قبل أصحاب القرار بوزارة الدفاع الأمريكية DOD، الأمر الذي يشير إلى نية مبيتة مسبقاً لإبقاء العراق وجيشه ضعيفاً، وخارج التوازنات الاقليمية في الشرق الاوسط.

- إن التقارير المتعاقبة الصادرة عن هيأة النزاهة الاتحادية، أشارت إلى اتساع حجم الفساد في ملف التسلح العراقي، حيث بلغت الأموال المهدورة نتيجة تفشي الفساد الاداري والمالي في وزارة الدفاع حتى نهاية عام 2005، مبلغ يصل إلى (4 مليار دولار) وهو مبلغ يعادل (53.33 %) من الاموال المهدورة نتيجة الفساد الاداري والمالي لعموم وزارات ودوائر الدولة العراقية.

وبعد الاعلان الرسمي عن انسحاب آخر تشكيلات قوات الاحتلال الامريكي من العراق في 18 كانون الأول/ديسمبر 2011، فإن الجيش العراقي الجديد الذي أشرفت على تشكيله وتدريبه القوات الامريكية المحتلة قد تُرك بدون غطاء جوي وقدرات دفاع جوي ملموسة، قادرة على تأمين الأجواء العراقية! مما يؤكد ان تلازم الفساد والاضعاف في ملف التسلح العراقي يعود إلى قلة الثقة الامريكية بالعراقيين عموماً وعناصر الجيش العراقي بشكل خاص. كذلك إلى مساع وضغوط كانت ولا تزال تبذلها دول مجاورة للعراق من أجل عرقلة عملية بناء جيشه وتسليحه بمعدات عسكرية حديثة، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي في دوائر ومؤسسات الدولة العراقية ذات العلاقة، كل تلك الأسباب وغيرها، أدت لاحقاً إلى النكسة التي تعرضت لها المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية في حزيران/يونيو 2014، عندما اجتاح تنظيم (داعش الإرهابي)، عدة محافظات عراقية.

الفصل الخامس

المؤسسة العسكرية العراقية والحرب ضد تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)

هناك آراء ومواقف متعددة من هذا الموضوع، من هنا تقول سروة عبد الواحد، النائب في البرلمان العراقي عن حركة التغيير الكردية (كوران): أن «عدم الاستقرار السياسي والامني، والركود الاقتصادي الذي واكب جميع مراحل الحكومات المتعاقبة بعد 2003 بسبب هدر الاموال العراقية دون تخطيط، ومنذ عام 2006، أدخل العراق مرحلة جديدة تميزت بعدم كفاءة القيادات العسكرية في مسك الارض ورافق ذلك تشنجات سياسية بين مكوناته المختلفة وعلى رأسها المكون السني الذي ادعى التهميش والاقصاء، مما سهّل في دغدغة مشاعر اهل السُنة وولد فراغاً لدى هذا الشارع، من السهل التأثير عليه، اذ رافقت هذه الظروف تجمعات احتجاجية امتدت من الحويجة إلى الحدود السورية الاردنية، واكبها موقف حكومي غير مسؤول، كان من ابرز معالمه القمع والتنكيل بالمحتجين بالقوة العسكرية»[1]. الأمر الذي انعكس على علاقة القطعات العسكرية مع مختلف شرائح المجتمع العراقي، ليس فقط في مدينة الموصل[2] والحويجة، بل في مناطق صلاح الدين والانبار وديالى وكركوك.

وبعد جدل سياسي عقيم وتوتر طائفي متصاعد بسبب سياسات الحكومة العراقية منذ ابريل/نيسان عام 2013، ازاء التوترات الاجتماعية فيما سمي بالمحافظات الساخنة (الانبار وديالى ونينوى وصلاح الدين)، تطور الموقف إلى صدام مسلح في مناطق الرمادي والفلوجة

(1) سروة عبد الواحد، ما هي داعش؟ كيف جاءوا للعراق؟ ما هو مصدر تمويلهم؟ (دراسة مقتضبة عن تنظيم داعش)، منشورة على موقع، https://bit.ly/34FZOB6.

(2) اللواء فوزي البرزنجي، الجيش العراقي والبيشمركة بَيْنَ الأمْسِ واليوم وحَرْبُ (داعش)، موقع الگاردينيا، على الرابط الالكتروني، bit.ly/3SafLnV.

وعدد من مدن محافظة الانبار في كانون الأول/ديسمبر عام 2013، وتسبب في خلق بيئة مناسبة لتقبل عودة التطرف المذهبي إلى المجتمع العراقي المنقسم.

1-5: هجوم تنظيم (داعش) الإرهابي

في أوائل كانون الثاني/يناير 2014، تمكنت عصابات (داعش) الارهابية من السيطرة على عدد من مناطق محافظة الأنبار بما فيها الفلوجة والرمادي. وهو ما دفع الجيش العراقي إلى أن يشن هجوماً مقابلاً في محافظة الأنبار، حيث معاقل داعش بهدف ادخال المحافظة تحت سيطرة الحكومة، الامر الذي اتاح فرصة مناسبة امام عدد من التنظيمات المسلحة وتنظيم داعش الارهابي الذي ينشط في سوريا للهجوم الشامل في 10 حزيران/يونيو 2014، واجتياح محافظة نينوى في شمال العراق واحتلال مدينة الموصل عاصمة المحافظة وثاني اكبر مدينة بعد انهيار قوات الجيش العراقي المدافعة عن المدينة والمؤلفة من قيادات الفرق (فق2، فق3، فق4، فق12، فق18)، بالإضافة إلى فق3 شرطة اتحادية وقيادة شرطة الموصل[1]. وكان من نتائج الهجوم الإرهابي لتنظيم داعش أن أُلحقت خسائر كبيرة بالمؤسسة العسكرية العراقية، أثرت بشكل واضح على قدراتها القتالية والتسليحية، في المراحل اللاحقة، فقد قُدرت الخسائر المادية في معارك محافظة نينوى بـ(27) مليار دولار[2].

مع كل الغموض الذي أحاط ولا يزال بعملية اجتياح محافظة نينوى من قبل تنظيم داعش الارهابي ليلة 9-10حزيران/يونيو2014، ووصوله إلى تخوم العاصمة بغداد بعد الانهيار المفاجئ لثلاث فرق عسكرية عراقية وفرقة شرطة محلية كانت مكلفة بحماية مدينة الموصل والدفاع عنها وتركها لأسلحتها الثقيلة واعتدتها كلها تقريباً للتنظيم الإرهابي، ليستولي عليها فإن المؤشرات والدلائل اللاحقة التي أفرزتها مستجدات الاوضاع العسكرية والسياسية على الصعيدين الاقليمي والدولي أشّرت بشكل واضح وجود مخططات ونوايا مسبقة مهدت الظروف الداخلية والاقليمية لهذا الهجوم لتحقيق اهداف استراتيجية على حساب الوحدة الوطنية لكل من العراق وسوريا.

(1) ينظر تشارلز ليستر، تحديد معالم الدولة الاسلامية، دراسة صادرة عن معهد بروكنجز الدوحة، ص6.

(2) العبيدي يكشف خسائر الموصل، موقع وردنا على الرابط:. http://bit.ly/2lD3ahG

2-5: احتلال تكريت

استمر تنظيم داعش الارهابي في تمدده العسكري باتجاه الجنوب، والجنوب الشرقي ليحتل مدن وقصبات كثيرة على طول نهر دجلة، حيث سيطر على مدن الحويجة وبيجي بتاريخ 11حزيران/يونيو2014، حيث توجد أكبر مصفاة للنفط في العراق. ثم اندفع باتجاه تكريت التي احتلها في 12حزيران/يونيو2014، وتقدم تنظيم داعش إلى أطراف مدينة سامراء. وهناك تمكنت قوات الجيش العراقي من احتواء زخم هجومه، فتوقف على أطرافها، إلا إنّ قسماً من عناصر التنظيم تجاوزت سامراء واندفعت إلى البساتين والحقول المحيطة بمدن بلد والضلوعية والاسحاقي جنوب سامراء والقريبة من بغداد، لتقوم بحرب عصابات ضد الاجهزة الامنية العراقية هناك. ينظر الشكل (7)، الذي يوضح تطورات الموقف الميداني بعد 10 حزيران/يونيو 2014.

شكل (7): تطورات الموقف الميداني بعد 10حزيران/يونيو 2014

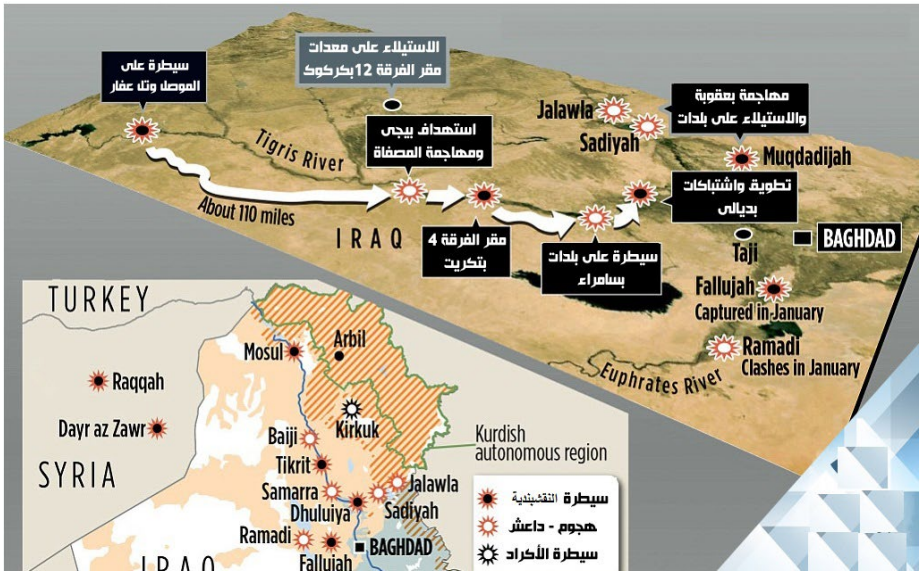

وفي ضوء الانهيار الامني المتسارع أعلن رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة آنذاك نوري المالكي بتاريخ 10حزيران/يونيو 2014، حالة انذار قصوى لجميع قطعات الجيش والأجهزة الأمنية، داعياً مجلس النواب إلى إعلان ذلك. وطالب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية بدعم العراق في حربه ضد «الإرهاب». استجابت الدول الغربية والولايات المتحدة وعدد من الدول الاقليمية والعربية للطلب، وتشّكل تحالف دولي اقليمي لدعم العراق في حربه ضد تنظيم داعش الارهابي[1]. وقد تبين من خلال التحقيقات التي أُجريت لاحقاً[2]، من قبل لجنة تحقيق برلمانية، برئاسة النائب (حاكم الزاملي)، رئيس لجنة الأمن والدفاع النيابية آنذاك، أن الخسائر في الاسلحة والمعدات والآليات كانت بسبب النقص الكبير في اعداد الجنود نتيجة الفساد الاداري المتفشي في قيادة عمليات الموصل، وخصوصاً ظاهرة ما سمي بـ(الجنود الفضائيين)[3]. كما حمّل التقرير رئيس مجلس الوزراء الأسبق نوري المالكي و35 شخصية أخرى، المسؤولية عن سقوط مدينة الموصل، بأيدي تنظيم داعش الارهابي في يونيو/حزيران 2014، وانتقد التقرير المالكي لـ«عدم الالتزام ببناء قدرات الجيش العراقي الجديد» و«التركيز على الجانب العددي في القوة العمومية للجيش على حساب الكفاءة والتدريب والنوعية»[4].

3-5: تحرك قوات البيشمركة[5]

ازاء هذه التطورات المتسارعة في المشهد العسكري بعد 10 حزيران/يونيو 2014، وفي ظل ازمة مستعصية بين بغداد واربيل حول تصدير النفط من اقليم كردستان، قامت قوات البيشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني بالاستيلاء على بعض الاسلحة التي تركتها

(1) عماد علو، الحلف الدولي لمحاربة تنظيم داعش قراءة في المسارات المحتملة، جريدة الزمان، بتاريخ 24 اكتوبر 2014.

(2) قناة الحرة، هؤلاء هم من أوصت لجنة سقوط الموصل بإحالتهم إلى القضاء العراقي، بتاريخ 2015/8/16، على الرابط: http://www.alhurra.com/content/mosul؛ وكذلك، عراق برس، https://bit.ly/36j0bA3.

(3) الجنود الفضائيون: مصطلح يراد منه أولئك الجنود في الجيش العراقي والاجهزة الامنية الذين تظهر اسمائهم في قوائم الرواتب فقط، وليس لهم وجود فعلي في وحداتهم وتذهب رواتبهم او جزء منها الى بعض الضباط الفاسدين الذين اثروا على حساب امن بلدهم ودماء شعبهم. ينظر، وكالة انباء براثا، تقرير عن ظاهرة «الجنود الفضائيين» التي أثارت غضب المالكي، http://burathanews.com/news/164178.html.

(4) سقوط الموصل».. تقرير يكشف اللغز، موقع الجزيرة، متاح على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3thtIWA.

(5) قوات البيشمركة الكردية هي قوات عسكرية والمصطلح الذي يستخدمه الأكراد للإشارة إلى المقاتلين الكرد. ويعني المصطلح (الفدائيين)، ويتقاسم السيطرة عليها الحزبين الكرديين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

أو التي كانت مع بعض القطعات العسكرية المنسحبة من الموصل[1]. كما سارع الاكراد من جانبهم إلى ارسال اللواءين الأول والثاني، من ألوية البيشمركة، إلى مدينة كركوك النفطية واحتلالها بتاريخ 12 حزيران/يونيو 2014، والاستيلاء على اسلحة ومعدات الفرقة 12 جيش عراقي.

في الوقت نفسه تحرك لواء المشاة الثالث بيشمركة، وفوج المشاة الثاني من اللواء السابع بيشمركة، واحتل مناطق خانقين وجلولاء. لتقوم بعدها القوات الكردية من البيشمركة بالاستيلاء والسيطرة على محطات انتاج النفط الخام في حقول كركوك وباي حسن. وأعلنت وزارة البيشمركة على لسان الامين العام للوزارة جبار ياور إنشاء خط دفاعي لحماية المناطق الكردستانية خارج إدارة الإقليم من عمليات المسلحين، يبدأ من منطقة نفط خانة إلى فيش خابور، ويبلغ طوله 1050 كيلو متر، يضم جميع ألوية المشاة التابعة للبيشمركة والبالغ عددها 13 لواء. وبعد اسبوعين زار رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني مدينة كركوك في 26 حزيران/يونيو2014، وأعلن منها ضم مدينة كركوك الغنية بالنفط إلى اقليم كردستان، وان المادة 140 من الدستور العراقي الخاصة بالمناطق المتنازع عليها بين الاقليم والمركز قد انتهت بعد استيلاء الاقليم على تلك المناطق[2].

4-5: تعرض تنظيم داعش على اقليم كردستان

خلال المدة من 12 حزيران/يونيو 2014، ولغاية 2 آب/أغسطس 2014، أدارت قوات البيشمركة معركة دفاعية، ظناً منها أن داعش لن يقوم بمهاجمة الاقليم وفتح جبهة اخرى! إلا إنّ احتواء القوات العراقية لهجوم داعش وايقافه عند حدود مدينة سامراء دفع التنظيم الارهابي للاستدارة شرقاً، وشنّ هجوم واسع باتجاه اقليم كردستان، واستطاع مسلحو داعش من السيطرة على قضاء مخمور بمحافظة نينوى الذي تسكنه غالبية كردية وعلى مدينة الحمدانية وبلدتي تلكيف وقرقوش اللتين يقطنهما المسيحيين، ويحتل سد الموصل ذو الاهمية الاستراتيجية والحيوية. كما تمكن داعش من الاستيلاء على نواحي زمّار وسنجار التي يسكنها اليزيديون، بعد ان اختراق الخط الدفاعي الذي سبق للبيشمركة اقامته بين منطقة نفط خانة وفيشخابور، وأصبحت طلائع تنظيم داعش الارهابي على مسافة (50 كيلومتر) من

(1) عماد علو، مصدر سبق ذكره.

(2) المصدر السابق نفسه.

أربيل عاصمة اقليم كردستان[1]. الامر الذي دفع بغداد للإعلان في 4 آب/أغسطس2014، عن تقديم اسناد جوي قريب للبيشمركة بواسطة طيران الجيش وطائرات سوخوي-25[2]، التي كان العراق قد تسلم أولى دفعة منها في نهاية حزيران/يونيو 2014.

في مطلع شهر آب/أغسطس 2014، اقتنعت القيادة الكردية بالتحول من ادارة معركة دفاعية إلى ادارة معركة دفاع تعرضي، إلا إنّ البيشمركة لم تتمكن من كبح هجوم تنظيم داعش الإرهابي واحتوائه، مما دفع رئيس الإقليم مسعود بارزاني، لطلب المساعدة من الطيران الامريكي للدفاع عن مدينة أربيل، فقام الطيران الأمريكي لأول مرة ليلة 7-8 آب/ أغسطس 2014، بمهاجمة مواقع لمدفعية تنظيم داعش الإرهابي، كانت تستخدم لقصف القوات الكردية المدافعة عن مدينة اربيل. كما قامت الطائرات الحربية الامريكية، بوقف مطاردة الارهابيين للآلاف الأيزيديين العراقيين الذين فرّوا من تقدم عناصر تنظيم داعش في العراق ولجئوا الي مناطق نائية على جبل سنجار، فضلاً عن اسنادها تقدم قوات عراقية وكردية لاستعادة سد الموصل الاستراتيجي في 17آب/أغسطس 2014، بعد ان كان داعش قد سيطر عليه. ينظر الشكل (8) الاسناد الجوي الامريكي.

شكل (8): الاسناد الجوي الامريكي لإقليم كردستان

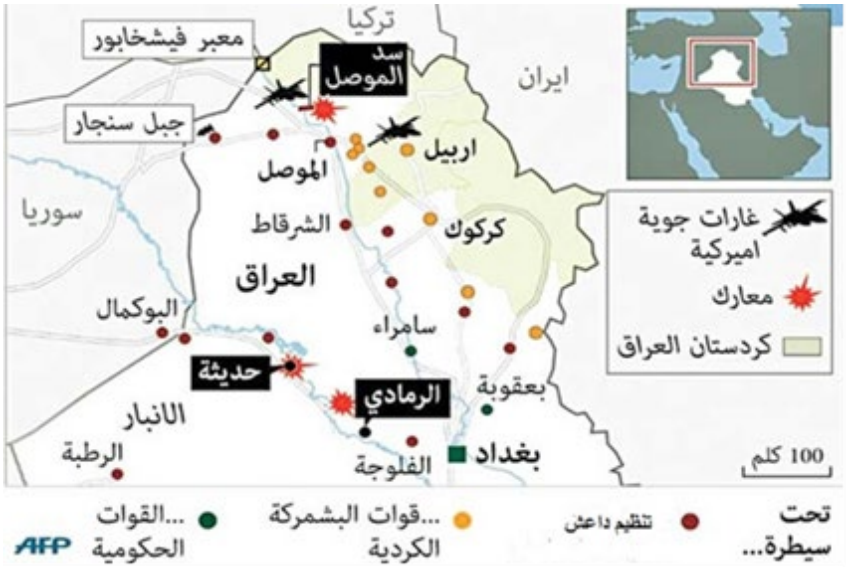

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) العراق يتسلم أول دفعة من الطائرات الروسية، موقع BBC عربية، على الرابط الالكتروني،bit.ly/3KcXlAS.

واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الازمات التي افتعلتها قوات البيشمركة قبل 10جزيران/يونيو 2014، مع الجيش العراقي الاتحادي، في خانقين وزمار وقضية تشكيل قيادة عمليات دجلة التي عارضها الاكراد[1]، وما حصل في طوزخورماتو وعدم سماح حكومة الاقليم بدخول أو تواجد قوات اتحادية على اراضي الإقليم (أربيل ودهوك والسليمانية)، فإن ما حصل في اثناء وبعد احداث 10 حزيران/يونيو 2014، قد أشار بوضوح إلى الارتباك في منظومة القيادة والسيطرة في المؤسسة العسكرية العراقية، وضعف التعاون والتنسيق بين قوات البيشمركة والجيش العراقي الاتحادي. الامر الذي أثار التساؤل حول دقة الادعاء القائل بأن البيشمركة هي جزء من منظومة الدفاع العراقية! وهو أمر لابد من التوقف عنده وإعادة النظر فيه، ضمن الإطار الدستوري والقانوني ووضع الحلول المناسبة لهذه المعضلة لتأثير تداعياتها على الامن الوطني العراقي والسلم الاهلي!

5-5: فتوى الدفاع الكفائي وتشكيل الحشد الشعبي

بتاريخ 13حزيران/يونيو 2014، صدرت فتوى الدفاع الكفائي عن آية الله العظمى السيد علي السيستاني المرجع الديني الأعلى في النجف الاشرف، والتي دعا فيها المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح للتطوع في صفوف القوات الامنية للدفاع عن العراق. كما دعت المرجعية الدينية العليا القيادات السياسية العراقية انها امام مسؤولية تاريخية وشرعية، وعليها ترك الاختلافات والتناحر وتوحيد موقفها، فتطوع الكثير من المواطنين ممن يتمكن من حمل السلاح في تشكيل عسكري جديد سمي بـ(الحشد الشعبي)، في الوقت الذي شددت فيه الحكومة العراقية على اهمية حصر السلاح بيد الدولة بعيدا عن سطوة الأجنحة العسكرية لبعض الاحزاب المنضوية ضمن العملية السياسية[2]، والتي سارعت من جانبها للنزول إلى الشارع العراقي بأسلحتها مستعرضة قوتها وقدرتها على التصدي لتنظيم داعش الارهابي.

وقد بلغ عدد المتطوعين بشكل عام حتى يوم 26 حزيران/يونيو 2014، مليون ونصف متطوع، وهو رقم تراجع لاحقاً، بسبب مشاكل الدعم اللوجستي وشحة الأسلحة والتجهيزات

(1) أميمة يونس، قيادة عمليات دجلة بين الرفض والقبول، موقع skynewsarabia، بتاريخ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2012، على الرابط الالكتروني، bit.ly/3IwOyZi.

(2) الدكتور عماد علو، العراق الحرب الهجينة، قراءة عسكرية في استراتيجية الحشد الشعبي - المركز الاوربي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، http://www.europarabct.com/index..

وضعف القدرات التدريبية والتنظيمية لوزارتي الدفاع والداخلية، لمعاناتهما من تداعيات هجوم تنظيم داعش. وقد اشترك قسمٌ كبير من الفصائل المسلحة الحزبية تحت لواء الحشد الشعبي، في المعارك التي جرت في أطراف سامراء وتكريت والانبار وجرف الصخر وديالى، وكان لهم دور كبير في معركة فك الحصار عن ناحية (آمرلي) في محافظة صلاح الدين. لقد كان لفصائل الحشد الشعبي دور كبير في تغيير معادلة التوازن الاستراتيجي في المعركة ضد تنظيم داعش الارهابي الأمر الذي شكّل فاصلة تاريخية بين حالتين من النكوص والاستجابة القوية، حققت معها القوات المسلحة العراقية والحشد الشعبي انتصارات كبيرة ضد تنظيم داعش الارهابي[1]. وكان من أبرز الفصائل التي قاتلت تحت راية الحشد الشعبي هي (عصائب اهل الحق بزعامة الشيخ قيس الخزعلي، وكتائب حزب الله العراقية، وتنظيم بدر العسكري بزعامة هادي العامري، وسرايا السلام المرتبطة بجيش المهدي بزعامة السيد مقتدى الصدر)، فضلاً عن فصائل وتنظيمات مسلحة اخرى. الإنجازات والانتصارات العسكرية التي حققتها فصائل الحشد الشعبي، دفعها للمطالبة باستحقاقات سياسية ومادية في مراحل لاحقة بعد تحقيق النصر الحاسم على تنظيم داعش الإرهابي نهاية عام 2017.

5-6: الدور الامريكي

من جانبها سارعت الولايات المتحدة للإعلان عن استعدادها لمساعدة العراق في مواجهة داعش ولكنها وضعت شرطاً على تقديم هذه المساعدة، عندما صرح نائب الرئيس الأميركي جو بايدن (آنذاك)، إن الدعم الأميركي مشروط بتنحية الساسة العراقيين الخلافات الطائفية، وتوحيد صفوفهم في مواجهة تقدم عناصر تنظيم داعش الارهابي. وفي الايام اللاحقة أرسلت واشنطن (350) عسكرياً كمستشارين ولتدعيم الدفاع عن المنشآت والسفارة الامريكية في بغداد. كما سحبت خبرائها من قاعدة بلد الجوية الذين كانوا يقومون بتدريب الاطقم الفنية العراقية على صيانة طائرات الـF-16 التي أوقفت تسليمها لاحقاً. كذلك قامت الولايات المتحدة بإرسال طائراتها للتحليق في الاجواء العراقية لغرض المراقبة والاستطلاع ولكنها لم تتدخل بالنيران فيما كان يجري على الارض من معارك مع داعش.

لذلك سارع رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي في 29 حزيران/يونيو 2014،

(1) المصدر السابق نفسه.

بالإعلان عن شراء مقاتلات (سوخوي 25)، مستعملة من روسيا وبيلاروسيا لمقاتلة مسلحي «داعش»، كما سارع لطلب الدعم والسلاح من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي سارعت إلى تقديمها مع مستشارين عسكريين على رأسهم الجنرال الإيراني (قاسم سليماني)[1]. وانتقد المالكي الطريقة البطيئة والطويلة التي تنتهجها الولايات المتحدة في تأخير تسليم 36 طائرة F-16 للعراق، ما أدى إلى ترك قواته من دون إسناد جوي، محملاً واشنطن مسؤولية اضطراره اللجوء إلى مصادر تسليحية أخرى. وبالفعل دخلت طائرات السوخوي القتال ضد داعش في الايام اللاحقة ولكن تأثيرها لم يكن بحجم الضجة الاعلامية التي أُثيرت حولها، وذلك لقلة عددها وقدم منظوماتها القتالية وضعف القدرات التدميرية لمقذوفاتها[2].

7-5: التحالف الدولي

في 11آب/أغسطس2014، كُلف الدكتور حيدر العبادي بتشكيل حكومة جديدة خلفاً لرئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي. وبذلك بدأت صفحة جديدة من العمل السياسي لمواجهة تنظيم داعش كانت الادارة الامريكية تشترط توافرها لزيادة دعمها للعراق. وتصاعدت وتيرة التحركات الدبلوماسية الغربية والاقليمية لتشكيل تحالف دولي اقليمي لمواجهة تنظيم داعش الارهابي وأعلن حلف الناتو في قمته التي عقدت في (ويلز) بتاريخ 4 أيلول/سبتمبر 2014، على لسان أمين عام حلف الناتو، أندريس فوج راسموسين Andreas Fogg Rasmussen، «أن أعضاء الحلف سيبحثون جدياً أي طلب من الحكومة العراقية للمساعدة في مواجهة تمرد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، المتنامي».. وأكد أوباما عقب مشاركته في قمة الناتو في ويلز إن حلفاء رئيسيين بالحلف على استعداد للانضمام إلى الولايات المتحدة لهزيمة مقاتلي تنظيم داعش في العراق.

نجحت جهود الولايات المتحدة الامريكية في تشكيل نواة تحالف دولي واقليمي

(1) قاسم سليماني (11 آذار/مارس 1957-3 كانون الثاني/يناير 2020)، جنرال إيراني وقائد لفيلق القدس من 1998، وهي فرقة تابعة للحرس الثوري الإيراني والمسؤولة أساساً عن العمليات العسكرية والعمليات السرية خارج الحدود الإقليمية. ساعد سليماني في قيادة قوات الحشد الشعبي المشتركة التي تقدمت ضد تنظيم (داعش). اغتيل في 3 كانون الثاني/يناير 2020، بضربة جوية أمريكية قرب مطار بغداد الدولي مع رئيس اركان هيأة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس. ينظر: مقتل قاسم سليماني قائد فيلق القدس الإيراني في ضربة أمريكية ببغداد، على الرابط الالكتروني، https://bbc.in/3rdN5gq.

(2) عماد علو، الحلف الدولي لمحاربة تنظيم داعش، مصدر سابق.

لمحاربة داعش. وقد عقد هذا التحالف الدولي أولى اجتماعاته في مدينة جدة السعودية بتاريخ 11 أيلول/سبتمبر2014، وشارك في الاجتماع وزراء خارجية السعودية والولايات المتحدة والإمارات والكويت والبحرين وقطر وسلطنة عُمان والأردن ومصر والعراق ولبنان، فضلاً عن تركيا. يُنظر الشكل (9). وأكدت الدول العشر مع الولايات المتحدة أنها «تتشارك الالتزام بالوقوف متحدة ضد الخطر الذي يمثله الإرهاب على المنطقة والعالم، بما في ذلك ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية». ولم تشارك تركيا في البيان بالرغم من مشاركتها في الاجتماع. بسبب احتجاز تنظيم داعش لـ(49) رهينة من الدبلوماسيين الاتراك اسرهم عند احتلاله لمدينة الموصل[1].

شكل (9): التحالف الدولي للحرب ضد تنظيم داعش

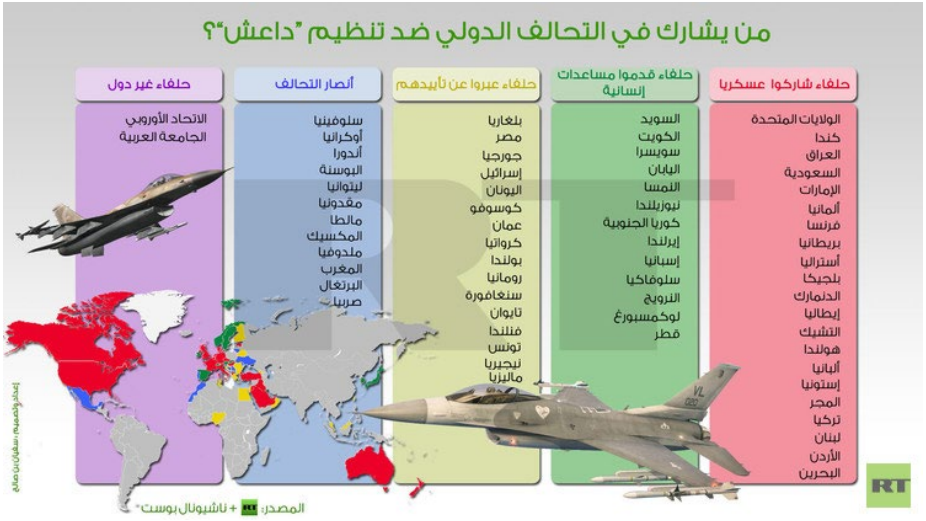

وفي 16أيلول/سبتمبر 2014، عُقد مؤتمر باريس بمشاركة (30) دولة، أكدت جميعها على ضرورة محاربة تنظيم داعش الإرهابي، وجرى خلاله دراسة الادوار التي ينبغي لكل دولة القيام بها ضمن هذا الحلف الدولي الاقليمي[2]. وفي المدة من 20-30 من أيلول/سبتمبر 2014، جرت عدة مؤتمرات في نيويورك على هامش جلسات مجلس الامن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، جرى فيها بحث تعزيز التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش ودعم العراق في هذه

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) المصدر السابق نفسه.

المواجهة[1]. وفي اثناء تلك اللقاءات والمؤتمرات في نيويورك قامت الولايات المتحدة يوم الثلاثاء 23 أيلول/سبتمبر 2014، بالشروع في العمليات العسكرية الأولى واسعة النطاق ضد تنظيم داعش في سوريا، حين قامت قوات التحالف وبدعم من السعودية والإمارات والبحرين وقطر والأردن بأول هجمات جوية في سوريا. واستمر القصف للأيام التالية، وسارعت بريطانيا للاشتراك في العمليات العسكرية الجوية في العراق فقط، بعد ان وافق البرلمان البريطاني في 26 أيلول/ سبتمبر 2014، على توجيه ضربات جوية ضد تنظيم داعش في العراق[2]. وكان الرهائن الاتراك الـ(49) قد جرى إطلاق سراحهم في ظروف غامضة، الامر الذي أتاح لتركيا الحديث عن تغيير موقفها من التحالف الدولي، وأبدت استعدادها للمشاركة فيه واشترطت في مطلع تشرين الأول/ اكتوبر 2014، إقامة منطقة عازلة في شمال سوريا، الامر الذي أثار الكثير من الجدل بين دول التحالف الدولي حول اهداف تركيا من وراء اقامة هذه المنطقة. وفي 20 شباط/فبراير 2015، اتفقت واشنطن وانقرة رسمياً على الشروع بتدريب خمسة آلاف من عناصر المعارضة السورية (المعتدلة) لمحاربة تنظيم داعش الارهابي في سوريا وليكونوا نواة لجيش سوري مستقبلي!

5-8: الانتصار على داعش

استطاع تنظيم داعش الإرهابي من زيادة عديد عناصره في عام 2014، من 4000 مقاتل إلى 50,000 مقاتل في سوريا و30000 في العراق. وكان الهدف الأصلي لداعش هو إقامة الخلافة التي أعلن اقامتها يوم 29 حزيران/يونيو 2014، وأصبح إبراهيم البدري المكنّى أبو بكر البغدادي، يلقب بالخليفة، والجماعة قد تم تغيير اسمها إلى «الدولة الإسلامية» فقط. وبعد الانتصارات الحاسمة للقوات المسلحة العراقية على التنظيم والتي نجم عنها انهاء معظم قدراته التسليحية والقتالية، التي عمل على بنائها منذ عام 2014 ولغاية هزيمته الكبرى في معركة تحرير الموصل نهاية عام 2017، أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، في 9 كانون الأول/ديسمبر 2017 النصر على تنظيم داعش الإرهابي، والسيطرة على معظم الحدود السورية العراقية، مؤكداً نهاية الحرب ضد هذا التنظيم في العراق. الجدول (6)، يوضح العمليات العسكرية للقوات المسلحة العراقي ضد تنظيم داعش الإرهابي (2014-2017).

(1) عماد علو، أمريكا والتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش جعجعة إعلامية فارغة، مقال منشور في جريدة الزمان بتاريخ 3ك2 2015، https://bit.ly/3Fo03gG.

(2) المصدر السابق نفسه.

جدول (6): عمليات القوات المسلحة العراقي ضد تنظيم داعش الإرهابي (2014-2017)

ت	اسم العملية	التاريخ	القوات المشاركة	الحدث
1	تحرير آمرلي	آب/أغسطس 2014	الجيش العراقي والحشد الشعبي وقوات البيشمركة	
2	عملية عاشوراء	تشرين الأول/أكتوبر 2014	الجيش العراقي والحشد الشعبي	تحرير مدينة جرف النصر (جرف الصخر)
3	حملة تحرير ديالى	تموز/يوليو 2014	الجيش العراقي والحشد الشعبي وقوات البيشمركة	نفذت 50 عملية عسكرية لتحرير كامل محافظة ديالى
4	تحرير ناحية الضلوعية	كانون الثاني/يناير 2015	الجيش العراقي والحشد الشعبي	بإسناد ومشاركة عشائر الضلوعية
5	عمليات لبيك يا رسول الله	آذار/مارس 2015	الجيش العراقي والحشد الشعبي	تحرير قضاء العلم والعوجة وقضاء الدور وفك الحصار عن سامراء والسيطرة على تلال حمرين الجنوبية
6	معركة تكريت الثانية	اذار/مارس 2015	الجيش العراقي والحشد الشعبي	تحرير مدينة تكريت
7	فك الحصار عن مصفى بيجي	أيار/مايو 2015	جهاز مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي	
8	تحرير سنجار	تشرين الثاني 2015	قوات البيشمركة	
9	عمليات ثارات العسكريين (تحرير جزيرة سامراء)	أيار/مايو 2015	الجيش العراقي والحشد الشعبي والشرطة الاتحادية	تحرير ما تبقى من محافظة صلاح الدين
10	عمليات لبيك يا رسول الله الثانية	تشرين الأول/أكتوبر 2015	الجيش العراقي والحشد الشعبي وجهاز مكافحة الارهاب	تحرير مدينة بيجي
11	حملة الأنبار	من تموز/يوليو 2015 ولغاية شباط/فبراير 2016	الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي	تحرير محافظة الانبار ومدينة الرمادي
12	عملية وشق الصحراء	من أذار-نيسان/مارس-أبريل 2016	الجيش العراقي وجهاز مكافحة الارهاب	تحرير مدينتي هيت وكبيسة
13	معركة الرطبة	أيار 2016	الجيش العراقي وجهاز مكافحة الارهاب	تحرير مدينة الرطبة
14	تحرير مدينتي الكرمة والصقلاوية والحلابسة	من أيار/مايو إلى حزيران/يونيو 2016	الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي والعشائري	ضمن عملية كسر الارهاب

ت	اسم العملية	التاريخ	القوات المشاركة	الحدث
15	تحرير مدينة الفلوجة	حزيران/يونيو 2016	الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي والشرطة الاتحادية	ضمن عملية كسر الارهاب
16	تحرير جزيرة الخالدية	آب/أغسطس 2016	الجيش العراقي والحشد الشعبي	ضمن عملية كسر الارهاب
17	تحرير مدينة القيارة	آذار/مارس 2016	الجيش العراقي والشرطة الاتحادية	ضمن عملية الفتح المبين
18	تحرير مدن بعشيقة ناحية الشورة وتحرير ناحية حمام العليل وبرطلة وتلكيف ومطار تلعفر	من 16 تشرين الأول/ أكتوبر ولغاية 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2016	الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي والشرطة الاتحادية	ضمن عملية قادمون يا نينوى
19	معركة تحرير الموصل	من تشرين الأول/ أكتوبر 2016 ولغاية 10 تموز/يوليو 2017	الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي والشرطة الاتحادية وقوات البيشمركة	ضمن عملية قادمون يا نينوى
20	معركة تحرير تلعفر	آب/أغسطس 2017	كذلك	ضمن عملية قادمون يا نينوى
21	معركة تحرير الحويجة	أيلول- تشرين الأول/ سبتمبر/أكتوبر 2017	الجيش العراقي والحشد الشعبي	
22	عملية كركوك	13 تشرين الأول/أكتوبر 2017	الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي	استعادة سيطرة القوات الاتحادية من قوات البيشمركة، مدن كركوك، داقوق، سنجار، طوزخورماتو، جلولاء، ألتن كوبري، خانقين، زمار، ربيعة، مخمور.
23	عملية تحرير غرب الانبار	تشرين الأول إلى تشرين الثاني-أكتوبر/نوفمبر 2017	كذلك	تحرير مدينة القائم والجزيرة بين الانبار ونينوى. اعلان النصر على داعش وانتهاء الحرب ضد التنظيم.

المصدر: الجدول من اعداد الباحث

إلا إنّ الحقيقة أن الحرب لم تنتهي ضد تنظيم داعش الإرهابي في العراق، بل المعارك الكبرى، حيث حاول التنظيم إعادة تنظيم صفوفه وبذل جهود كبيرة لإحياء عناصر قوته من خلال إعادة ترتيب هياكله التنظيمية وتغيير نظام معركته، بما يتفق مع معطيات واقع المعركة مع القوات المسلحة العراقية من النواحي الجغرافية والاجتماعية. وقد حاول التنظيم بناء انفتاح عملياتي تراكمي جديد، في مناطق اهتمامه في العراق، تمثل بمضافات وأكداس عتاد ونقاط رصد ومراقبة ومقرات قيادة وسيطرة مراكز دعم لوجستي وبعض معسكرات التدريب وحفر الانفاق والخنادق واستغلال الكهوف والطيات الارضية خصوصاً في جنوب كركوك وشمال شرق ديالى وشرق صلاح الدين، في مناطق جنوب سامراء وشمال بغداد، وجلولاء والشورى جنوب الموصل، وفي جنوب تكريت، مستفيداً من التضاريس الجغرافية الصعبة في جبال حمرين ومكحول وصحراء بادية الجزيرة وصحراء الانبار، مثل وادي حوران والقذف، وكذلك وديان جنوب غربي كركوك مثل وادي زغيتون والشاي والكرحة وابو الخناجر وكذلك بساتين شرق ديالى ومنطقة العظيم.

ويثير عدم اليقين الكبير المحيط بمستقبل عمليات مكافحة تنظيم داعش الإرهابي في العراق بسبب التوترات السياسية والعسكرية بين الفصائل المسلحة العراقية وقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وانتشار وباء كوفيد – 19، بالإضافة إلى إعادة تموضع وانسحاب قوات التحالف الدولي ومن ضمنها القوات الامريكية العاملة في العراق، مخاوف مفهومة حول عودة تنظيم داعش في العراق. ويبدو أن عودة التنظيم في العراق مجدداً أمر لا مفر منه، فالبلاد عرضة لعوامل محركة داخلية وخارجية مختلفة، في وقتٍ تبدو فيه الولايات المتحدة في وضعٍ غير مريح يؤهلها لقيادة دعم دولي جديد لجهود بغداد لمكافحة الإرهاب وقمع أنشطة تنظيم داعش فعلياً في هذه البقعة الساخنة[1].

وقد شنّت القوات المسلحة العراقية وبإسناد من التحالف الدولي للحرب ضد تنظيم داعش الارهابي، سلسلة من عمليات الدهم والمطاردة في مختلف قواطع العمليات للفترة من 2017-2019، (مثل عمليات ابطال العراق، وعمليات ارادة النصر وغيرها)، بهدف تدمير البنية التحتية للانفتاح العملياتي التراكمي الذي حاول التنظيم بنائه بعد هزيمته في العراق،

(1) عماد علّو، تنظيم داعش واقع الترتيبات الميدانية والقدرات القتالية، دراسة مشورة على موقع المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب، متاحة على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/33vH5rk.

أسفرت تلك العمليات عن قتل حوالي 43 من قيادات داعش من الخط الاول، بما في ذلك زعيم التنظيم (الخليفة) أبو بكر البغدادي، كما قُتل 79 من القادة من المستوى الثاني، فضلاً عن مئات القادة الميدانيين واللوجستيين. في حين اعتقلت القوات العراقية 130 عنصر من قادة داعش الميدانيين. ومن ضمنهم «حجي عبد الناصر قرداش»، أحد أبرز قياداتهم الذي نجح جهاز المخابرات العراقي بإلقاء القبض عليه.

إلا إنّ ترك الساحة للقوى الطائفية سوف يُديم دورةً لا تنتهي من الانتعاش والانكماش المتكررين في الحركة السلفية الجهادية، الأمر الذي لن يؤدي سوى إلى قيام المزيد من المعاناة للسكان المدنيين وإثارة المزيد من عمليات التجنيد من قبل تنظيم داعش الارهابي. وحاولت القوات المسلحة العراقية اتخاذ إجراءات جديدة لمواجهة تصاعد هجمات التنظيم الارهابي، من خلال تفعيل آلية التعاون مع السكان المحليين في الجانب الاستخباراتي، وتنفيذ عمليات دهم وتفتيش مباغتة، والإبقاء على عمليات التفتيش والتشديد الأمني في المناطق الصحراوية والجبلية، خصوصاً تلك القريبة من المدن والقرى التي شهدت هجمات واعتداءات إرهابية في الفترة الماضية[1].

أما بالنسبة لتفشي وانتشار وباء كوفيد – 19 في العراق والمنطقة، فقد أثّر على القدرات العسكرية العراقية، وكذلك بالمقابل أيضاً على قدرات تنظيم داعش الارهابي خصوصاً. ومن الواضح أنه أدى بشكل أو بآخر إلى إعاقة العمل الدولي والمحلي ضد تنظيم داعش بسبب تغيّر الأولويات. كلّ ذلك أشّر بشكل واضح أن الحرب ضد تنظيم (داعش) الإرهابي قد أفرزت وكشفت عن جملة من المعاضل والتحديات التي تعاني منها المؤسسة العسكرية العراقية، الامر الذي يتطلب معه الوقوف عندها لتحليل تداعياتها على بناء وتطور المؤسسة العسكرية العراقية.

(1) المصدر السابق نفسه.

الفصل السادس

المؤسسة العسكرية العراقية.. أهم المعاضل والتحديات

شكّل استمرار المعارك الشرسة في الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، عملية استنزاف كبيرة للقدرات التسليحية والقوة البشرية للمؤسسة العسكرية العراقية، الامر الذي نجم عنه معاضل وتحديات كبيرة ومعقدة ازاء إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية العراقية في ظروف وبيئة قتال استنزافي يومي، ضد تنظيم ارهابي مدعوم من قبل قوى اقليمية ودولية. اضافة لذلك كله فقد واجهت المؤسسة العسكرية العراقية بمختلف مسمياتها وفروعها البرية والجوية والبحرية، عدداً كبيراً من المعاضل والمعوقات والتحديات كان من أبرزها ما يأتي:

6-1: المعاضل الاستراتيجية والعملياتية

6-1-1: بنية تحتية مدمرة نتيجة العمليات الحربية.

يمثل ذلك معضلة كبيرة للتوزيع الاستراتيجي للقوات في مسارح العمليات وعلى محاور واتجاهات عمل وانفتاح القوات المسلحة العراقية. فقد أدى التطور التقني السريع في نظم التسليح ووسائل ومعدات القتال وتوفر نظم المعلومات الدقيقة إلى جعل الحرب الحديثة معارك خاطفة وسريعة النتائج. ان نقص البنى التحتية من مناطق ايواء ومعسكرات القوات المسلحة ومعظم هذه العقارات تم تدميرها وتخريبها ونهب موجوداتها بل تعدى الامر إلى تجاوز عليها بالسكن من قبل العشوائيات، اثر بشكل كبير على إعادة التوزيع الاستراتيجي للقوات تجاه التهديدات والعدائيات المحتملة في مسارح العمليات المختلفة والتي تساعد مناطق ايواء ومعسكرات القوات المسلحة القريبة من مسارح العمليات على سرعة الانفتاح الاستراتيجي للقوات تجاه أي تهديد محتمل أو عند توافر المعلومات الاستخبارية بتحشد القوات المعادية قرب هذه المسارح، نظراً لسرعة التغير الحاد في المعركة، فلابد من مسايرة

المنفذين على الأرض للسرعة نفسها، حتى يكون رد الفعل ملائم في سرعته للفعل نفسه، باتخاذ القادة الميدانيين زمام المبادرة والمبادأة مع المتابعة الدقيقة المستمرة للموقف واتخاذ الإجراءات المناسبة لاقتناص واغتنام الفرص السانحة في أرض الميدان. وبالتالي تسمح بمعالجتها بأسرع وقت ممكن وتساعد القوات على السيطرة الكاملة على مسرح العمليات والتصدي للعدو.

6-1-2: غياب الإعداد المسبق لمسرح العمليات العسكرية

إن دراسة وتحليل مسرح العمليات يستهدف بالأساس تأثير العوامل الجغرافية والاجتماعية على إدارة العمليات العسكرية. ويختلف تحليل مسرح العمليات عن تحليل الطبوغرافيا العسكرية، لأنه يشمل الجانب الاجتماعي للتأثير ثقافتهم ومعتقداتهم على سير العمليات العسكرية. ويهدف تحديد وتحليل مسارح العمليات إلى وضوح مجالات عمل كل قوة من قوى الدولة، فمثلاً يختلف مجال عمل القوة العسكرية للدولة عن مجال عمل القوة الاقتصادية لذات الدولة، وفي الوقت نفسه فإنّ هذا الاختلاف يتطلب التكامل وتبادل التأثير لصالح كليهما أثناء ممارسة سياسة الأمن الوطني في مجالي العمل. من المهم دراسة وإعداد وتجهيز مسرح العمليات المنتظر بما يؤمن ملائمة مناطق القتال المحتملة لنجاح القيام بالعمليات العسكرية (البرية والجوية والبحرية)، من خلال توفر وتأمين طرق ووسائل الاتصال والمواصلات وانتشار مراكز الدعم اللوجستي والاخلاء الطبي، وكذلك المطارات والقواعد الجوية في اتجاهات التهديدات والعدائيات المحتملة المختلفة، وكافة مستلزمات الاسناد القتالي والاداري للمعركة في عموم مسرح العمليات. ان إعداد مسرح العمليات بما يلزمه من تجهيزات هندسية واحتياجات إدارية مع إنشاء شبكات المطارات والموانئ اللازمة وإعداد وسائل الدفاع الجوي لتأمين التجمعات الرئيسية والبنية الأساسية والأهداف الحيوية للدولة مع إعداد شبكات النقل والطرق المختلفة وإعداد مطالب البنية التحتية للمسرح (شبكات مياه- وقود- مستودعات/مخازن – مع إعداد مراكز السيطرة المناسبة)، كل ذلك يوضح الأهمية القصوى لإعداد مسرح العمليات والذي يبدأ بدراسة هذا المسرح لتحليل تأثير الأحوال الجوية والطبيعة الجغرافية والسكانية ثم التدريب الواقعي على ظروف مشابهة لظروف الحرب في مسرح العمليات ثم إعداد شبكة الطرق وإنشاء الاكداس الميدانية، مما يساهم في التعود على أجواء الحرب ويساعد على الإمداد الإداري الموقوت للقوات والذي يعتبر أحد أسس النجاح في الأعمال القتالية، وهذا لم يكن متوفراً بالشكل الملائم للجيش العراقي الجديد، بعد

تدمير البنية التحتية للمؤسسة العسكرية العراقية وحلّ الجيش العراقي اثر الاحتلال الامريكي للعراق في عام 2003. ان إعداد مسرح العمليات له علاقة بإعداد الدولة للدفاع أو (للحرب).

6-1-3: غياب سياقات متفق عليها لإعداد الدولة للدفاع (للحرب)

إن إعداد الدولة للدفاع من اهم الاجراءات الاستراتيجية العليا للدولة وأمنها الوطني، من خلال تعبئة القطاعات المدنية لصالح المجهود الحربي كلّاً في مجال عمله. ان سياقات إعداد الدولة للدفاع (للحرب)، يستهدف التنبؤ بالأزمات والتهديدات المحتملة والتخطيط الكفء لمواجهاتها باستثمار وتطويع كل قواها الشاملة، تحقيقاً لأهدافها الوطنية وحفاظاً على امنها الوطني. وهو يعني في مفهومة العام حشد القدرات الشاملة لتقوية كفاءة الدولة مع الحفاظ على أمنها وتقدمها وازدهارها في مواجهة الأزمات والتحديات والتهديدات التي قد تتعرض لها وإعدادها إعداداً شاملاً لمواجهة هذه الأخطار والتهديدات. وعادة تضطلع بهذه المهمة القيادة العليا للقوات المسلحة (القيادة العامة للقوات المسلحة) تختص بالدراسة والاعداد تتناول فيه الدراسة والتحليل لدوافع وأهداف العدائيات أو التهديدات المحتملة لخوض الصراع قبل وأثناء الحرب ومن ثم أهم الإجراءات والأعمال للقوات خلال المرحلة التحضيرية، وكذلك في مجال القيادة والسيطرة على القطاعات المدنية لإسناد القطعات العسكرية خلال الصراع وتكاتف جميع أجهزة الدولة بإمكانياتها لمواجهة التهديدات أو العدوان المحتمل، بالتعاون الوثيق مع القوات المسلحة، ووضع الخطط لإعداد مسرح العمليات لخدمة المعركة المتوقعة وأسلوب نشر وانفتاح القواعد العسكرية والمطارات والممرات والملاجئ وخطوط المواصلات واسلحة الدفاع الجوي في كل المناطق الدفاعية ضمن مسارح العمليات.

6-1-4: مسك الاراضي المحررة وفرض القانون والنظام فيها

شكّلت معضلة مسك الاراضي المحررة وفرض سلطة القانون والنظام فيها معضلة كبيرة للمؤسسة العسكرية العراقية بسبب المساحات الشاسعة وتباعد القرى والقصبات والمدن المحررة، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير والمتباين في مستويات التدريب والمهارات القتالية للقوات الماسكة، كذلك شحة الموارد البشرية وموجود القوات المكلفة بمسك الارض.

6-1-5: معضلة تأمين الحدود الدولية.

إن طول الحـدود العراقية مع دول الجوار التي تصل إلى (3,650 كم)، أتاح المجال لتعـــدد مصـــادر التهديـدات وضعـف وسائل المجابهة للإرهاب والجريمة المنظمة العابرة

للحدود، مما أدى إلى جعل جميع الساحة العراقية ميداناً للنشاط الإرهابي. ومن جهة أخرى، برزت معضلة إيجاد صيغة عملية لإنهاء الخلافات في موضوع مناطق الاهتمام الامني المشترك (المناطق المتنازع أو المختلف عليها)، وهي معضلة لابد أن تحل بالتنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان من جهة وبين العراق ودول الجوار وبشكل ثنائي من جهة اخرى وهذا يتطلب حل سياسي لاستثمار جهود القوات الامنية في مناطق اخرى.

2-6: المعاضل التنظيمية

1-2-6: معاضل الهيكل التنظيمي.

يعد الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة في العالم وسيلة أو أداة هادفة لمساعدتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، والمؤسسة العسكرية والامنية العراقية هي احدى الإدارات ذات الهيكلية التنظيمية المعقدة. ان عدم إقرار قانون وزارة الدفاع العراقية من قبل مجلس النواب العراقي (لغاية تأليف هذا الكتاب)، الذي يعتبر الاساس التي ترتكز عليها الوزارة في أداء وتنفيذ دورها في اطار استراتيجية الامن الوطني أدى ترهل الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية العراقية إلى زيادة وضخامة انفاقها المالي وهو ما شكل عبئاً مالياً على خزينة الدولة العراقية من جهة وعرقل سرعة تلبية المتطلبات اللوجستية والتسليحية للمؤسسة العسكرية التي تتألف من (وزارة الدفاع – وزارة الداخلية – جهاز مكافحة الارهاب – الحشد الشعبي – جهاز الامن الوطني – جهاز المخابرات – البيشمركة)، بغياب رؤية استراتيجية موحدة ومتناسقة، فإنّ كل مؤسسة من هذه المؤسسات تعمل على التعاقد لغرض التسليح والتجهيز والتدريب كلاً على حدة دون التنسيق مع المؤسسات الاخرى، مما عرقل توفر الوضوح لدى القائد العام للقوات المسلحة على مستويات ونوع التسليح والتدريب للقوات التي من المفترض أنها بإمرته حسب الدستور، وهو ما أثّر أيضاً، بشكل أو بآخر على دقة وسرعة ونجاعة اتخاذ القرار العملياتي. كل ذلك شكّل هدراً بالنفقات وخللاً كبيراً في مبدأ الكلفة والتأثير، وأدى إلى ظهور معاضل تنظيمية عديدة فيما يلي أهمها:

أ ـ تباين مستويات ونوع التسلح للقوات المسلحة العراقية الجديدة: بسبب وجود فساد مالي عند التعاقد، انعكس على عدم التقيد بآلية وشروط الفحص والقبول في عقود التسليح وفق المعايير الدولية مع الشركات المجهزة للأسلحة والمعدات الحربية. وهو ما أثّر على

اداء وبناء القوات المسلحة العراقية الجديدة، وسرعة استجابتها لمتطلبات مواجهة التحديات الامنية الداخلية والخارجية.

ب ـ معاضل وحدة القيادة والسيطرة: كانت من نقاط الوهن الكبيرة في منظومة القيادة والسيطرة، ضعف بل وغياب دور رئاسة أركان الجيش في إدارة الحرب مع المقرات الميدانية (قيادات العمليات والفرق العسكرية المرتبطة بها)، بالإضافة إلى غياب التنسيق الفعال مع الخليط غير المتجانس من القوات المشتركة الأخرى (الشرطة الاتحادية والرد السريع والحشد الشعبي وجهاز مكافحة الارهاب والبيشمركة)، إن طريقة تشكيل مجالس المحافظات ولجانها المختلفة والتي من ضمنها اللجنة الأمنية برئاسة المحافظ، والتي معظم أعضائها وبالتأكيد المحافظ لا يمتلكون خلفية أو خبرة أمنية أو عسكرية جعلها في بعض الاحيان في تضاد نسبي مع القيادات أو التشكيلات العسكرية والأمنية المكلفة بواجب حماية الامن في المحافظة. وعلى الرغم من إعادة تشكيل قيادة العمليات المشتركة بتاريخ 26 حزيران/ يونيو 2014، إلا انها واجهت صعوبات ومعوقات تنظيمية وضغوطات سياسية في اداء الدور القيادي المطلوب لمواجهة تحديات خطيرة كالتي شكلها هجوم تنظيم داعش الارهابي في حزيران/يونيو 2014. وعليه فإنّ الامر يستدعي اليوم أهمية دراسة استحداث تشكيل (القيادة العليا للقوات المسلحة)[1] وبما يتسق مع ما ورد في الدستور العراقي لسنة 2005، لمواجهة التهديدات المختلفة المحتملة التي تهدد الامن الوطني العراقي والاستمرار على التطوير والتحديث لقواتنا المسلحة لتظل باستمرار قوية قادرة على تلبية مطالب الأمن الوطني.

6-2-2: العقيدة العسكرية أو عقيدة الحرب

بمعنى عقيدة خوض الحرب للدولة باستخدام كافة الموارد العسكرية وغير العسكرية وكيفية ادارتها بما يؤمن كسب الحرب. ان العقيدة العسكرية لا تعني العقيدة القتالية أي كيف يقاتل الجيش أو المؤسسة العسكرية، بل كيف تُستخدم المؤسسة العسكرية في إطار استراتيجية الامن الوطني العراقي؛ إذ هناك الكثير من الغموض وعدم الاتفاق على اقرار

(1) القيادة العليا للقوات المسلحة (ق.ع. ق. م): هي الجهة التي تقود القوات المسلحة زمن الحرب، وتقدم المشورة وتساعد القائد العام للقوات المسلحة لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، لغرض تسهيل وتيسير الاستخدام الامثل للقوات المسلحة (بمختلف مسمياتها) وموارد الدولة اللوجستية المتاحة، وتوحيد مصدر القرار العسكري الاستراتيجي في السلم والحرب، وخلال الازمات وادارتها وتماشياً مع المواد (9) و(78) و(80) من الدستور العراقي لسنة 2005، وتحدد صلاحياتها ومسؤولياتها بناء على توجيهات وتوصيات مجلس الامن الوطني وتحدد بقانون.

عقيدة عسكرية واضحة للجيش العراقي الجديد. وذلك بسبب غموض وارتباك المفاهيم والمبادئ والسياسات والتكتيكات وتباين التقنيات والتدريبات والأساليب المستخدمة أو المتبعة لضمان كفاءة تنظيم وتدريب وتسليح واعداد وتوظيف المؤسسة العسكرية العراقية لوحداتها التكتيكية والخدمية[1]. بالإضافة إلى تباين الأهداف السياسية للقوى الممثلة في دائرة اتخاذ القرار السياسي في هيكل الدولة العراقية الذي يبدو أن هو الآخر يعاني من اختلالات بنيوية منذ تشكيل هيكله التنظيمي بعد عام 2003 بقرارات صدرت من قبل الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر.

6-2-3: الترهل الكبير بالرتب العسكرية الكبيرة.

وهي ظاهرة ضبطية، أثّرت سلباً على منظومة الادارة والقيادة في الجيش العراقي الجديد، كما اثّر هذا الترهل على مستوى ونوعية الضبط العسكري، ومنح الرتب العسكرية للضباط (الدمج)، وكذلك إعادة حقوق الضباط المفصولين سياسيا ومنحهم رتب عالية ومناصب دون مراعاة التدرج في التوصيف الوظيفي، مع عدم وجود منظومة صحيحة لإعداد الضباط لإشغال المناصب والترقية وعدم اعتماد التوصيف الوظيفي في اسناد المناصب للقادة/الامرين مع العرض تم اقرار المنظومة ولم يتم مراعاة تنفيذها في اسناد المناصب. والتأخير في اصدار جدول التقاعد ومنح التمديد بعد تجاوز السن القانوني اضافة إلى زيادة المدة الاصغرية للترقية ومنظومة التدريب والإعداد في القوات المسلحة للمراتب والضباط، انعكست آثارها على مستوى الاستعداد والاداء القتالي، وكذلك الضبط العسكري داخل تشكيلات الجيش، وبحسب تصريح لوزير الدفاع العراقي في 27 شباط/فبراير 2015 كان الجيش العراقي يتوافر على (97) ضابطاً برتبة فريق واكثر من 1750 ضابطاً برتبة لواء، وهذه الاعداد بالرتب الكبيرة تؤثر سلباً في منظومة الادارة والقيادة في الجيش، فضلاً عن انعكاسها على الضبط العسكري[2].

6-2-4: ضعف الضبط العسكري

من أكثر المعاضل حساسية انعدام الضبط العسكري اللازم توافره في المؤسسة العسكرية، بسبب استمرار تسلل المحاصصة السياسية والعشائرية إلى المؤسسة العسكرية والأمنية،

(1) مؤيد الألوسي، العقيدة الحربية واستراتيجية الحرب، مطبعة السيماء، بغداد 2018، ص33.

(2) وزير الدفاع العراقي يحذر من ترهل الجيش، موقع الجزيرة بتاريخ 17 شباط 2015، متاحة على الرابط الالكتروني، http://bit.ly/2KqwhgU.

وعدم حماية الدولة للضباط عند محاسبة المخالفين واللجوء إلى الاعراف العشائرية، وهذا أضعف المؤسسة العسكرية، وهي الخطيئة الكبرى التي تسللت إلى المؤسسة العسكرية العراقية الجديدة. وأدى ضعف الضبط والانضباط وعدم توحيد القيافة العسكرية وارتداء بعض المقاتلين إلى تجهيزات خارج الضوابط، وعدم وجود دور للانضباط العسكري في تنمية الضبط ومحاسبة المخالف إلى انتشار حالات الهشاشة ونقاط الضعف في صفوف الجيش العراقي. واستفحلت ظاهرة باتت تُعرف باسم (الجنود الفضائيين)، وانتشار ظاهرة عدم التكلّف بين الضباط والمنتسبين، وانعكس ذلك على الجانب المعنوي، بسبب الحماية السياسية لفئات من الضباط، فضلاً عن إحجام عدد كبير من العراقيين عن التطوع في القوات الأمنية الناشئة في ظل الاختلاف على طبيعة النظام، كل ذلك قاد إلى اتّهام القوات الأمنية بالفئوية والميل إلى مكوّن عراقي على حساب مكوّن آخر، في ظل قانون الدمج. وهذا الأمر مرتكز بالدرجة الأولى-كما لا يخفى- على العامل السياسي وشدة الصراع السياسي في العراق.

2-6-5: المحاصصة الطائفية

المحاصصة الطائفية التي رسخها الاحتلال الامريكي للعراق منذ 2003، وتشكَّلت بموجبها المؤسسة العسكرية العراقية الجديدة، وانعكاسها على تركيبة منظومة القيادة وتأليف التشكيلات والفرق وتوزيعها، بل حتى على اسناد المناصب على اساس المحاصصة الطائفية والحزبية دون مراعاة الخبرة والكفاءة والنزاهة والتدرج الوظيفي في بعض الأحيان، الأمر الذي أفقدها هوية وطنية وبناء عقيدي متماسك، وانتشر فيها الفساد بسبب التشرذم السياسي وتنامي الانقسامات الطائفية والأثنية الذي انتظمت فيه السياسات العراقية منذ ذلك التاريخ، وكانت النتيجة عدم صمود تلك المؤسسة وفقدانها القدرة على إدارة معركة معقدة ومتشعبة كتلك التي خاضتها ضد تنظيم داعش الإرهابي في حزيران/يونيو 2014.

2-6-6: السيطرة على السلاح المنفلت

أن الاوضاع المستجدة بعد الانتصار على تنظيم داعش الارهابي يجعل عملية الحفاظ على الامن والاستقرار المجتمعي وإجراء أي مصالحة في العراق، أمام معضلة شديدة، فضلاً عن بقاء السلاح بيد الفصائل المسلحة المتواجدة على الأرض، سواء أكانت تلك التي تعمل تحت راية هيأة الحشد الشعبي، وبعض العشائر، وأيضاً بقايا الجماعات الارهابية، ومع استمرار إطلاق رئاسة الوزراء لوعودها بإنهاء المظاهر المسلحة، وحصر السلاح بيد الدولة فقط، تباينت آراء

السياسيين والمختصين بشأن إمكانية تحقيق ذلك، إذ إن بعض الفصائل المسلحة ترفض إلقاء السلاح بداعي وجود القوات الأمريكية التي تعتبرها قوة احتلال، فيما يحتفظ إقليم كردستان بالبيشمركة وهي قوة شبة رسمية، علاقتها غامضة ببغداد، والقائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء. الأمر الذي يجعل من مشكلة حصر السلاح بيد الدولة أحد أهم المشاكل التي تواجه الحكومة العراقية والمؤسسة العسكرية والأمنية العراقية الجديدة في المرحلة المقبلة.

6-2-7: الفساد الاداري والمالي.

وهي معضلة أثّرت بشكل واضح في اداء تشكيلات ودوائر المؤسسة العسكرية والامنية العسكرية العراقية، وكانت واحدة من أهم اسباب ما حصل في الموصل في حزيران/يونيو 2014. وقد شّكل الفساد الاداري والمالي في القوات المسلحة العراقية ظاهرة سلبية اثرت في أداء القيادات والتشكيلات والوحدات المقاتلة، منذ تأسيس اولى تشكيلات الجيش الجديد في 2004، وتسبب هذا الفساد بتفاقم ظاهرة ما سمي بـ(الجنود الفضائيين)، وتفشي الفساد الاداري والمالي في مشروع الاكتفاء الذاتي بنطاق واسع. وأصبحت بعض السيطرات العسكرية على المنافذ المهمة بؤرة لتفشي الفساد المالي وأُستغل ذلك من قبل بعض العناصر الارهابية.

6-2-8: معاضل الجيوش الرديفة

أن تشكيل الجيوش الرديفة لم يكن غريباً عن الذهنية السياسية والعسكرية العراقية، قبل عام 2003، حيث أن تاريخ الجيوش الرديفة في العراق يشير إلى تشكيلات (الفرسان الحميدية، الجندرمة، الليفي، المقاومة الشعبية، الحرس القومي، الجيش الشعبي، الحرس الجمهوري، الحرس الجمهوري الخاص، جيش القدس، فدائيو صدام). وقد أدى ذهاب الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003، إلى تسويغ تشكيل واستخدام الجيوش الرديفة إلى معاضل في القيادة والسيطرة، فضلاً عن مشاكل في التعاون والتنسيق، ويعود ذلك إلى (تباين واختلاف التدريب والاعداد القتالي، تباين التسليح والتجهيز، اختلاف في الولاءات وسلسلة القيادة، اختلاف عقائد القتال، عدم وضوح ساحات العمل والمهام المكلفة بها...الخ). كما أدى تعدد الجيوش الرديفة إلى تراكمات أضعفت الدولة في العراق، وأغرت القوى السياسية بالصراع للاستحواذ عليها، وإضعاف موقعها، من خلال العمل على تغييب الجيش في ذهنية المواطن المتلقي، والعمل على تآكل صورته بصفته حاميًا للوطن لاحقًا، فضلاً عن تعمد إضعافه مؤسسيًا بغرض منعه من القدرة على التأثير السياسي. الامر الذي أضعف الهوية الوطنية كثيراً. ومن

أبرز الجيوش الرديفة التي برزت بعد عام 2003، لأسباب ومبررات مختلفة (البيشمركة، وفرق الشرطة الاتحادية وفرقة للرد السريع، و116 فوج طوارئ تابعة لوزارة الداخلية، و67 لواء من الحشد الشعبي، وقوات جهاز مكافحة الارهاب، وعدد من الفصائل المسلحة، مذهبية ودينية وإثنية الولاء). وقد أعاد الأمر الديواني رقم (237) الذي أصدره رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي بتاريخ 1 تموز/يوليو 2019، تنظيم فصائل الحشد الشعبي وتوحيدها تحت راية القوات المسلّحة. إن الحشد الشعبي وقوات البيشمركة الكردية تتمتعان باستقلالية كبيرة عن السلطات العسكرية المعروفة، رغم إن الاولى في القانون خاضعة لمنصب القائد العام للقوات المسلّحة.

الفصل السابع

قــوات البيشــمـركة

7-1: تاريخ قوات البيشمركة

تأسست قوات البيشمركة في بدايات الستينات من القرن الماضي، ويُرجع بعض الباحثين إنشائها إلى بداية العشرينات. وكانت في بداياتها تخضع لسلطة القبائل الكردية في المناطق الشمالية للعراق، وهي تمتلك خبرة واسعة في حرب العصابات، مستفيدة من الطبيعة الجبلية في مناطق شمالي العراق. وكانت البيشمركة موجودة في ظل جمهورية مهاباد المعلنة (1946-1947)[1]، باعتبارها الجيش الرسمي للجمهورية آنذاك، ولكنها تحولت إلى فصائل مسلحة بعد سقوط تلك الجمهورية وإعدام رئيسها قاضي محمد. انظر الشكل (10).

(1) جمهورية مهاباد: جمهورية كردستانية تأسست في أقصى شمال غرب إيران حول مدينة مهاباد التي كانت عاصمتها، وكانت دُويلة قصيرة مدعومة سوفييتياً، أُنشأت سنة 1946 ولم تدم أكثر من 11 شهراً.

شكل (10): جمهورية مهاباد الكردستانية 1946

استمرت البيشمركة بالكفاح بقيادة الملا مصطفى البارزاني، رئيس أركان جيش جمهورية مهاباد آنذاك (مؤسس الحزب الديمقراطي الكردستاني)، من اجل نيل حقوق الشعب الكردي. إلا أن هزيمة البيشمركة عام 1975 في معاركها مع الجيش العراقي إثر اتفاقية الجزائر[1]، أدت إلى انشقاق العضو القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني (جلال طالباني)، الذي أسس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني[2]، مما خلق الأساس للسخط السياسي بين الحزبين، وهو ما أدى، ليس فقط إلى انقسام تشكيلات البيشمركة بل حتى المجتمع الكردي في كردستان العراق.

وفي العام 1992 اتفق الحزبان على توحيد وحدات البيشمركة ودمجها تحت سلطة

(1) إتفاقية الجزائر: وُقعت بين العراق وإيران في 6 آذار/مارس عام 1975 بين نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين وشاه إيران محمد رضا بهلوي وبإشراف رئيس الجزائر آنذاك هواري بومدين لغرض إخماد الصراع المسلح مع الأكراد بقيادة مصطفى البارزاني الذي كان مدعوماً من شاه إيران محمد رضا بهلوي، وتم الإتفاق على نقطة خط القعر في شط العرب كحدود بين الدولتين.

(2) تأسّس الحزب الديمقراطي الكردستاني على يد الملا مصطفى بارزاني في العام 1946. وتأسّس الاتحاد الوطني الكردستاني على يد عضوَيْن سابقَيْن في الحزب هما جلال الطالباني وابراهيم أحمد.

متخصّصة، إلا أن الخلافات السياسية بينهما أدت في عام 1994، إلى اندلاع الحرب الاهلية الكردية، مما أعاق عملية إدماج قوات البيشمركة التابعة للحزبين الرئيسيين، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. وقد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية من لعب دور مهم في الوساطة بين الحزبين من أجل انهاء الاقتتال الدامي بينهما في ايلول/سبتمبر 1998م، عندما وقّع كل من السيد مسعود البارزاني والسيد جلال الطالباني اتفاقية واشنطن التي أبرمت معاهدة سلام رسمية، وافق فيها الطرفان على تقاسم الإيرادات والسلطة، ومنع حزب العمال الكردستاني (PKK)، من استخدام شمال العراق كقاعدة انطلاق لعملياته العسكرية ضد تركيا، وعدم السماح للقوات العراقية دخول المناطق الكردية.

بحلول ذلك الوقت، قُتل حوالي 5000 شخص على كلا الجانبين. ومع استتباب السلام، استأنف الحزبان تقاسم السلطة في إقليم كردستان من خلال الحكومة الإقليمية، وتعهّدا مجدّداً بدمج قوات البيشمركة التابعة لهما[1]، على الرغم من هذا المظهر الوحدوي، بقيت الحكومة الإقليمية منشطرة إلى منطقتَي سيطرة من العام 1996 وحتى العام 2006. فقد سيطر الاتحاد الوطني على منطقة تشمل محافظة السليمانية، فيما سيطر الحزب الديمقراطي على منطقة تضم محافظتي أربيل ودهوك. ولضمان استمرار المساعدات الأميركية، أعرب الحزبان عن دعمهما العلني لتوحيد قوات البيشمركة تحت إمرة هيأة غير مسيّسة[2].

وفي عام 2003، شاركت قوات البيشمركة من كلا الحزبين الكرديين، إلى جانب قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، في الإطاحة بنظام صدام حسين كجزء من عملية غزو العراق، وشكّل الحزبان الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، حكومة اقليم كردستان العراق. وأُعيد تشكيل وزارة شؤون البيشمركة كهيئة مشتركة في العام 2010، لكن وعلى الرغم من أن وزارة شؤون البيشمركة كانت تمثّل مظهراً توحيدياً، احتفظ كلٌّ من الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستانيَّيْن بقوات بيشمركة منفصلة. أكثر من ذلك، مارس الحزبان نفوذاً سياسياً مُعتبَراً على مجموعات أخرى تخضع إلى السلطة الإسمية

(1) U.S. Department of State, «Northern Iraq: KDP and PUK to Unify Administrations and Peshmerga, Turkmen Participate in Irbil Protest, PUK Complains of ITF Incitement,» March 4, 2003, published by WikiLeaks, http://wikileaks.org/cable/200303/03/ANKARA1391.html...

(2) كانت وزارة شؤون البيشمركة اختراعاً خاصّاً بالاتحاد الوطني الكردستاني، وبقيت كذلك حتى العام 2005 حين اتحدت مجموعتا البيشمركة تحت الاسم الحالي: وزارة شؤون البيشمركة.

لوزارة شؤون البيشمركة. وعلى الرغم من تشكيل حكومة اقليم كردستان التي شكلت بموجبها وزارة البيشمركة بهدف توحيد القوات المسلحة لكلا الحزبين إلا أنه لاتزال مختلف وحدات البيشمركة منقسمة وفق خطوط حزبية. في السنوات التالية، ظل التوتر مرتفعاً بين الحزبين الرئيسيين في اقليم كردستان.

2-7: الهيكل التنظيمي للأجهزة الامنية لإقليم كردستان العراق

تعد وحدات البيشمركة المنبع الرئيس الذي انبثقت منه اجهزة الأمن الداخلي في اقليم كردستان العراق، وهي تنقسم في الغالب إلى قوات موالية للحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) وقوات موالية للاتحاد الوطني الكردستاني (اليكتي)، في حين أن الأحزاب الكردية الأخرى الصغيرة فككت اجهزتها العسكرية بعد عام 2003، مثل الحركات الاسلامية المسلحة، الحزب الشيوعي، والحزب الاشتراكي نسبياً، بينما ظل الحزبين الكبيرين محتفظين بقواتهم وأجهزتهم، بحيث اقتصرت كل الاجهزة الامنية والعسكرية في كُردستان على الاعضاء المنتمين لهذين الحزبين الكبيرين.

لقد أثبتت تجربة ارتباط الفصائل المسلحة والاجنحة العسكرية التابعة للأحزاب بعد عام 2003، أن دورها وتأثيرها في العملية السياسية كان عقبة كأداء في وجه دمجها في منظومة الأمن العراقية بموجب القرار الذي اصدره الحاكم المدني بريمر والمرقم 91 في 7 حزيران/ يونيو2003، حيث بقيت سلطة المكاتب السياسية للأحزاب هي المهيمنة والمسيطرة على اجنحتها وفصائلها المسلحة، وهذا الامر لم يُستثنى منه قوات البيشمركة في اقليم كردستان.

ومن الجدير بالذكر أن الاجهزة الأمنية والعسكرية في الاقليم تتضمن: الشرطة، قوات مكافحة الاجرام، الأسايش (الامن) باراستن وزانياري (المخابرات العامة)، هة والكري (الاستخبارات العسكرية)، قوات مكافحة الارهاب، قوات البيشمركة بمختلف صنوفها وتشكيلاتها. هذه الاجهزة الأمنية ليست موحدة بل موزعة وتنقسم في ولائها على الحزبين الرئيسيين. وبعد ظهور حركة التغيير المعارضة (حركة گوران) بقيادة نوشيروان مصطفى في عام 2009، إثر استقالته من حزب (الاتحاد الوطني الكردستاني)، ومشارك (گوران) في الحكومة الائتلافية، جرت بعض المحاولات لدمج قوات البيشمركة وجعلها قوات وطنية كردستانية. إلا إنّ كل تلك المحاولات باءت بالفشل، فعلى ارض الواقع مازالت قوات البيشمركة منقسمة بين الحزبين الكرديين الكبيرين. ومن الصعب تقدير حجم القوات الأمنية في إقليم كردستان، فلا توجد

إحصائيات دقيقة حول عددها، لان هنالك نسبة يطلق عليهم بالفضائيين اي لا يخدمون بشكل فعلي، بل هم مجرد منتسبين يحصلون على رواتب كونهم اشخاص حزبيين. ينظر الشكل (11) الهيكل التنظيمي لقطاع الامن في إقليم كردستان العراق.

شكل (11): هيكلية قطاع الامن في إقليم كردستان

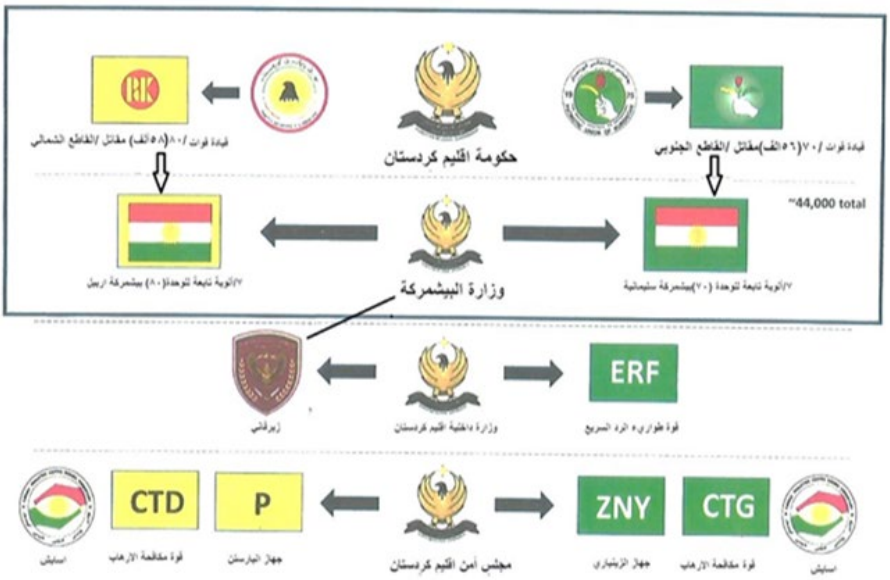

يوضح الشكل (11) اعلاه أن معظم أفراد قوات البيشمركة يتوزعون على تشكيلين كبيرين بمستوى فيلق مشاة هما (قيادة قوات 70)، تحت سيطرة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، و(قيادة قوات 80) تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني. والتشكيلان لا يرتبطان من ناحية القيادة والسيطرة بوزارة شؤون البيشمركة في حكومة إقليم كردستان، عدا أن جميع أفراد وحدات البيشمركة يتقاضون رواتبهم من الوزارة وليس من الحزب الديمقراطي الكردستاني أو الاتحاد الوطني الكردستاني[1]. وتوزع المناصب القيادية والقوة البشرية للألوية الاربعة عشر المرتبطة بالقيادتين (70) و(80) على الحزبين الرئيسيين. اما باقي الاجهزة الأمنية فهي مرتبطة من ناحية القيادة والسيطرة، كلٌ بحزبه ويعمل في ساحته أو منطقة نفوذه.

(1) Dennis P. Chapman, «Security Forces of the Kurdistan، op.cit.

3-7: ألوية البيشمركة

منذ كانون الثاني/يناير 2010، شرعت حكومة اقليم كردستان بإنشاء ألوية بيشمركة على غرار ما موجود من حيث التنظيم والهيكلية في الجيش العراقي الجديد. وتم تشكيل ما مجموعه 14 لواء بيشمركة غير مسيسة في الظاهر، تضم 40000 من مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بالتناصف. وعلى الرغم من أن هذه الألوية المشتركة كانت تخضع اسمياً لسيطرة حكومة إقليم كُردستان منذ عام 2014، فإنّ «هيكل قيادتها لا يزال منظماً وفقاً للانتماءات الحزبية»، مع كل من القائد ونائبه المنتسبين إلى الحزب الآخر. وقد أصبح التفتّت الهيكلي وما يترتب عليه من عدم استقرار أو تماسك، الألوية المشتركة واضحاً عندما تقدمت القوات العراقية نحو كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها في تشرين الاول/أكتوبر 2017، حيث انفصلت ثمانية من ألوية البيشمركة الأربعة عشر على طول خطوط الحزب، وتبادل الحزبان الكرديان الاتهامات بالخيانة على ضوء تلك الحادثة[1]، وهذا يدل على أن منظومة القيادة والسيطرة والضبط العسكري لدى قوات البيشمركة لا تزال مشابهة للميليشيات، فضلاً عن النزعة الانقسامية التي بدت بوضوح في احداث كركوك 2017.

ومن الجدير بالذكر أن هناك حوالي 100000 مقاتل من البيشمركة خارج ألوية وزارة شؤون البيشمركة الأربعة عشر، وهي محصورة جغرافياً في مجال نفوذ كل حزب، كما احتفظ حزبا الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بأمنهما واستخباراتهما ومكافحة الإرهاب، وهي القوى الأمنية التي يزداد تسييسها ترسخًا مثل قوات (زيرفاني)[2]. فهم لا ينقسمون فقط على أسس حزبية، ولكن أيضاً بسبب الولاءات الشخصية للأفراد ذوي النفوذ القبلي والعائلي. خلاصة القول أن دور البيشمركة كمنظمة أمنية مناهضة للنظام تلاشى في فترة ما بعد صدام، لكنه لم يختف[3].

(1) فدريكو بورساري، إضفاء الطابع المؤسسي على البيشمركة: من اجل استقرار العراق، مقال منشور على الموقع الالكتروني، https://bit.ly/3hcVNWl.

(2) قوات زيرفاني. هي جزء من قوات البيشمركة، التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني. تم تأسيس زيرفاني في عام 1997 من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني من أجل حماية السفارات والقنصليات والمكاتب الحكومية وغيرها من الأهداف الحساسة. في عام 2004 تم إحصاء عدد قوات زيرفاني حيث (بلغ 30,000 مقاتل). في عام 2011، وصل عددها إلى 120.000.

(3) The evolution of the Peshmerga, CRU Report March 2018.https://bit.ly/2QiQNmY.

4-7: تسليح وتجهيز البيشمركة

شكّلت الولايات المتّحدة وبريطانيا وألمانيا، فريقاً استشارياً مشتركاً لغرض «إعادة تشكيل القوّات العسكريّة التابعة لوزارة البيشمركة» بهدف «بناء وتشكيل قوّة عسكريّة متكاملة مهنيّة للبيشمركة»، في إطار دعم مساعي وزارة شؤون البيشمركة لإعادة النظر في هيكليّة الوزارة[1]. وجدير بالذكر أنّ تسليح قوات البيشمركة كان بالدرجة الاساس يعتمد على الأسلحة الثقيلة التي استولت عليها من الجيش العراقي بعد انهياره في 2003، من مدافع ودبابات وناقلات جنود وأسلحة مضادة للدبابات. وبعد حزيران/يونيو عام 2014، وانسحاب الوحدات العسكرية العراقية الاتحادية من المناطق التي هاجمها تنظيم داعش الارهابي استحوذت قوات البيشمركة على اسلحة تلك الوحدات والتشكيلات الاتحادية والتي شملت على أعداد كبيرة من الشاحنات المدرعة ومركبات الدعم وقطع المدافع المقدمة من الولايات المتحدة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر تتوافر لدى قوات البيشمركة على دبابات من طراز تي-55 وتي-62 وتي-72 وكذلك ناقلات جنود مدرعة من طراز BMB-1، ومدرعات MTLB و BRDM-2وعجلات الهامفي Humvee. اما بالنسبة لسلاح المدفعية فلدى البيشمركة المدفعية ذاتية الحركة طراز 122ملم Vozdica 2S1، والقاذفة الانبوبية طراز 107ملم فجر-1 والقاذفة الانبوبية طراز 122ملمBM21 غراد، ومدافع مقطورة طراز M-56 عيار105 ملم، ومدفع 2A18) Howitzer D-30) عيار 122ملم، وهاوتزر M-30 عيار 122ملم، وهاوتزر D-1عيار 152ملم. بالإضافة إلى انواع مختلفة من الهاونات. وليس لدى البيشمركة أي دعم جوي حالياً باستثناء بعض المروحيات الصغيرة وغير المدرعة، مثل ميل مي-17 وميل مي-8(Mil Mi-17 and Mil Mi-8)، وسيكورسكي إس-333(Sikorsky S-333)، ويوروكوبتر إي سي 120 كوليبري ((Euro copter EC120 Colibri. لكن على الرغم من هذه الميزات، لا تزال قوات البيشمركة تعاني من نقصٍ ملحوظ في التسليح والتجهيز بالمقارنة بالجيش الاتحادي العراقي، وتبقى معدات وحداتها بدائيةٍ والأسلحة الثقيلة غائبة عنها إلى حد كبير. وخلال الأزمات، تعتمد البيشمركة على الإمكانيات المرتجلة من ناحية اللوجستيات والهندسة والاتصالات والحاجات الطبية، مستعينةً بشكل أساسي بالشعب وبالوكالات المدنية التابعة لـ«حكومة إقليم كردستان». ولا تزال قوات البيشمركة تعاني من مشاكل التمويل من قبل

(1) حمدي ملك، هل تبني أمريكا جيشاً حديثاً لإقليم كردستان؟ على الرابط الالكتروني https://bit.ly/2DSR8KD.

الحكومة الاتحادية بسبب عدم ارتباطها من ناحية القيادة والسيطرة بوزارة الدفاع الاتحادية اضافة إلى رفض حكومة اقليم كردستان التعاون مع الجيش الاتحادي فيما يتعلق بضبط المناطق الحدودية، وهو ما يلقي عبئاً مالياً ثقيلاً على حكومة إقليم كردستان، مما جعل من الصعب بشكل خاص على كردستان تمويل صيانة عملية التعبئة الحالية وشراء المعدات الجديدة وتوفير التدريب. الشكل (12) يوضح حجم وتوزيع قوات البيشمركة.

شكل (12): حجم وتوزيع قوات البيشمركة

7-5: المركز القانوني لقوات البيشمركة

في العام 2009، أقرّت الجمعية الوطنية الكردستانية، التي أصبحت لاحقاً برلمان كردستان، القانون الرقم (2)، الذي يُفترض أن يحوّل وضعية البيشمركة من ميليشيا أحزاب سياسية إلى قوات مسلحة نظامية تحت إمرة حكومة موحّدة. كما منعت الجمعية الوطنية الأحزابَ السياسية من الاحتفاظ بميليشيات خاصة أو مجموعات مسلحة[1]. وكجزءٍ من التعهدات التوحيدية لكلا الحزبين، تم تشكيل ألوية عسكرية مشتركة منهما (تُدعى الآن كتائب الحرس الإقليمي)، هذا علاوةً على وزارة موحّدة لشؤون البيشمركة[2]. كما تم في 2 أيار/مايو 2011 تأسيس مجلس أمن كردستان الذي يعرف اختصاراً بـ (EAHK) بموجب القانون 4 لعام 2011، الذي أقره برلمان كردستان. والجهاز مسؤول عن جملة من الأمور، منها وضع سياسة أمنية موحدة والتنسيق بين الأجهزة الأمنية (الأسايش)، والاستخبارات العسكرية ووكالات الاستخبارات الحالية.

7-6: المهمة والارتباط

أعطى الدستور العراقي «الحق لحكومة اقليم كردستان في انشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للإقليم كالشرطة والامن وحرس الاقليم»، كما ورد في الفقرة (خامساً) من المادة (121) من الدستور العراقي النافذ لسنة 2005[3]، ولم يشر الدستور العراقي في اي من مواده أو فقراته إلى مصطلح (قوات البيشمركة) ومهمتها وارتباطها. إلا أن برلمان الإقليم أطلق تسمية (حرس الاقليم) على قوات البيشمركة في القانون رقم (38) لسنة 2007 الخاص بخدمة وتقاعد البيشمركة[4]. وحدد مهمة البيشمركة (حرس الاقليم) في فقرة الاسباب الموجبة بـ(حماية اقليم كردستان)، وهو ما قد يتعارض مع الفقرة (ثانياً) من المادة (110) من الدستور العراقي التي تشير إلى الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية والتي تنص على «وضع سياسة الامن

(1) Dennis P. Chapman, «Security Forces of the Kurdistan Regional Government» (research paper, U.S. Army War College, 2009), p99, http://oai.dtic.mil/oai/oai?verb=getRecord&metadataPrefix=html&identifier=ADA510826;

ومقابلة مع جبار الياور، الناطق باسم وزارة شؤون البيشمركة، أربيل، نيسان/أبريل 2015.

(2) Dennis P. Chapman, «Security Forces of the Kurdistan, p97..

(3) ينظر الدستور العراقي الفقرة (خامساً) من المادة (121).

(4) ينظر قانون خدمة وتقاعد البيشمركة (حرس الاقليم) رقم (38) لسنة 2007 الصادر عن برلمان اقليم كردستان.

الوطني وتنفيذها، بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وادارتها، لتأمين حماية وضمان أمن حدود العراق والدفاع عنه»[1]. الأمر الذي قد يثير الكثير من التساؤلات والجدل حول مهمة ودور البيشمركة في الدفاع عن الاقليم بحسب ما ذكره السيد (نيجيرفان بارزاني)، في وقت سابق بقوله: «تركيز الحكومة في السابق لم يكن على تطوير القوات العسكرية على اعتبار ان الملف الدفاعي كان يقع على عاتق بغداد، لكن هجوم داعش أثبت خطأ اعتقادنا وصار من الضروري بناء قوة عسكرية محترفة في كردستان»[2].

وقد ورد في الاسباب الموجبة لتشريع قانون رقم (38) لسنة 2007 الصادر عن برلمان اقليم كردستان، ودور ومهمة (حرس الاقليم) باعتبارها قوات امن داخلي بحسب الفقرة (خامساً) من المادة (121) من الدستور العراقي، والفرق كبير من الناحية الأمنية والعسكرية بين المهمتين (حماية الاقليم) و(الامن الداخلي). ومع كل ذلك فقد استندت حكومة اقليم كردستان إلى الفقرة (خامساً) من المادة (121) من الدستور العراقي في إضفاء الطابع الرسمي على البيشمركة[3]، مما سمح لها بالاعتراف الوطني والدولي كقوة رسمية في اطار منظومة الامن الوطني العراقي، ومع ذلك، فالبيشمركة والاجهزة الامنية الاخرى المنبثقة عنها لا تتسق تنظيمياً ولا عملياتياً (انتشارها وحركاتها)، مع مؤسسات الامن الاتحادية، لأن قوات البيشمركة لا تنفذ سلطة الدولة، حيث يعمل هيكل قيادة البيشمركة على مستوى الإقليم فقط، وظل منفصلاً تماماً عن مؤسسات الأمن الوطني العراقي الاخرى، نتيجة لذلك، لا تمارس وزارتي الدفاع والداخلية العراقية أي سيطرة فعلية على عمليات البيشمركة وبقية الاجهزة الأمنية الأخرى[4] في إقليم كردستان.

7-7: أهمية قوات البيشمركة للأمن الوطني العراقي

لا شك أن الأمن الوطني العراقي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالاستدامة الهيكلية والمساءلة للأجهزة والتشكيلات الأمنية والعسكرية في جميع أنحاء البلاد، لاسيما أن قوات البيشمركة الكردية يُراد لها أن تنفذ اليوم عملية طموحة للتحديث وإضفاء الطابع المؤسسي بهدف تحويلها إلى كيان

(1) ينظر الدستور العراقي الفقرة (ثانياً) من المادة (110).

(2) البيشمركة: لجنة مشتركة مع التحالف الدولي لتطوير البيشمركة، على الموقع الالكتروني https://bit.ly/31fzyJs..

(3) ينظر الدستور العراقي الفقرة (خامساً) من المادة (121).

(4) The evolution of the Peshmerga, CRU Report March 2018.https://bit.ly/2QiQNmY.

غير سياسي ومهني، بما يعود بالفائدة المتوقعة على الامن الوطني العراقي عامة وعلى أمن واستقرار اقليم كردستان بصورة خاصة. في سياق ما طرح ويُطرح اليوم من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 حول حصر السلاح بيد الدولة فإنّ السؤال الذي سنحاول الاجابة عليه هو: ما إذا كانت البيشمركة «قوات حكومية» تحظى بالشرعية القانونية في إطار قوانين الدولة العراقية؟ أو انها مجرد «مليشيا» ينبغي ان تخضع لبنود الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 الذي يحظر وجود أي مؤسسة مسلّحة خارج إطار الدولة العراقية؟ في وقتٍ لايزال فيه تعريف المليشيا في العراق تعريفاً فضفاضاً يخضع لاعتبارات سياسية واعلامية محلياً وخارجياً-عربياً وامريكياً.

7-7-1: وجهة النظر الكردية

ترى القيادات الكردية، أن المركز القانوني لقوات البيشمركة يستند إلى أمر سلطة الائتلاف المؤقتة بدمج المليشيات ذي الرقم 91، الصادر في 7 حزيران/يونيو 2004، من قبل الحاكم الامريكي بول بريمر، الذي أطلق مصطلح «مليشيات» على الاجنحة العسكرية للأحزاب التي شاركت في العملية السياسية بعد عام 2003، وهي المجاميع أو الاجنحة المسلحة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني (البيشمركة)، بالإضافة إلى المجاميع أو الاجنحة المسلحة العائدة إلى المؤتمر الوطني العراقي وحزب الوفاق العراقي والحزب الاسلامي العراقي وحزب الله العراقي والحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة العراقي الاسلامي ومنظمة بدر. فما مذكور في هذا الامر هي مجاميع مسلحة قانونية، أي تتمتع بغطاء قانوني رسمي، وأن أمر سلطة الاتلاف المؤقتة ذي الرقم 91، قد اعتبرها من القوات المسلحة العراقية. كما تستند وجهة النظر الكردية حول المركز القانوني للبيشمركة إلى قواعد القانون الدولي باعتبارها قوة مسلحة لحركة تحريرية مشروعة، تنسجم مع اشتراطات المادة (8) من اللائحة التي سنها القانون الدولي لسنة 1990، وهذه الشروط هي[1]:

- أن يكون في حوزتها اقليم معين.
- أن تكون لهم حكومة نظامية.
- يمتازون بنوع من التنظيم.

(1) عصام العطية، القانون الدولي العام، ط 6، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد-كلية القانون، 2004، ص 468.

واستناداً إلى ما سبق فإنّ البيشمركة قد تميزت عن بقية المجاميع أو القوات المسلحة أو الميليشيات التي أشار اليها أمر سلطة الاتلاف المؤقتة بدمج الميليشيات ذي الرقم 91، الصادر في 7 حزيران/يونيو 2004، فإنّ البيشمركة هي قوات نظامية وليست ميليشيا، لذلك فقد أصدر برلمان اقليم كردستان قانون الخدمة والتقاعد لقوات البيشمركة (حرس إقليم كردستان) رقم 38 لسنة 2007 مستخدماً عبارة (حرس الاقليم) كرديف أو تفسير لمصطلح (البيشمركة)[1] رغم أنها تغايره بالمعنى كلياً.

2-7-7: البيشمركة في الدستور العراقي

لم يرد في الدستور العراقي النافذ لسنة 2005، اي اشارة أو استخدام لمصطلح (البيشمركة) بل اكتفى في الفقرة (خامساً) من المادة (121) باستخدام عبارة (حرس الاقليم)، حيث اعطى «الحق لحكومة اقليم كردستان في ادارة الاقليم وبوجه خاص انشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للإقليم كالشرطة والامن وحرس الاقليم»[2]. إلا أن برلمان الإقليم لم يُنشئ حرس الاقليم وانما أطلق هذه التسمية على قوات البيشمركة بحسب ما ورد في القانون رقم (38) لسنة 2007 الخاص بخدمة وتقاعد البيشمركة[3]. ومن الواضح أن تغيير تسمية (البيشمركة) إلى (حرس الاقليم)، أو اعتبار المصطلحين أو التسميتين رديفتان كل منهما للآخر جرت دون التشاور مع السلطة الاتحادية والاخذ بعين الاعتبار اختصاصاتها الحصرية التي نص عليها الدستور العراقي في الفقرة (ثانياً) من المادة (110) التي تنص على «وضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وادارتها، لتأمين حماية وضمان أمن حدود العراق والدفاع عنه»[4]. كما أن الدستور العراقي لسنة 2005 لم يتطرق بتاتاً إلى امكانية انسحاب مصطلح (حرس الاقليم) على قوات البيشمركة.

وتعد عملية توزيع الاختصاصات بين السلطات الفيدرالية وسلطات الاقليم، جوهر النظام الفيدرالي، حيث توجد اختصاصات سيادية، غالباً ما تضعها الدساتير الفيدرالية ضمن

(1) قوات البيشمركة الكردية (بالكردية: پێشمەرگە) المصطلح الذي استخدمه قانون الخدمة والتقاعد للبيشمركة رقم (38) لسنة 2007، الذي اصدره برلمان اقليم كردستان العراق، للإشارة إلى المقاتلين الأكراد اللذين شاركوا في الثورة التحررية الكردية منذ عام 1961.

(2) ينظر الدستور العراقي الفقرة (خامساً) من المادة (121).

(3) ينظر قانون خدمة وتقاعد البيشمركة (حرس الاقليم) رقم (38) لسنة 2007 الصادر عن برلمان اقليم كردستان.

(4) ينظر الدستور العراقي الفقرة (ثانياً)من المادة (110).

الاختصاصات الحصرية للحكومة الفيدرالية كالشؤون الخارجية والمالية وشؤون الدفاع. ومن الجدير بالذكر أن معظم الدساتير الفدرالية تتفق على أن مسؤولية الدفاع والسياسة الخارجية وسيادة الدولة وصلاحية اعلان الحرب وإعداد القوات المسلحة والإنفاق عليها هي من اختصاص الحكومة الاتحادية من دون الاقاليم بحسب ما نصّ عليها الدستور العراقي في الفقرة (ثانياً) من المادة (110) التي تنص على «وضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وادارتها، لتأمين حماية وضمان أمن حدود العراق والدفاع عنه»[1]، لأن قوة الحكومة الاتحادية في تحقيق السيطرة على القوات الأمنية، وليس تهديدها لسيادة وسلطة الحكومة الاتحادية. علاوة على أن مبدأ وحدة القيادة والسيطرة في الادبيات العسكرية، يتطلب توحيد القوات المسلحة لمجابهة الأخطار الخارجية ولضمان عدم تدخل الولايات المكونة للفدرالية في شؤونها وسلامة وحدة اراضيها. من هنا باتت قضايا توزيع الصلاحيات والمسؤوليات في إطار هيكلية الأمن الوطني العراقي من أهم وأصعب المشاكل التي تواجه النظام الفدرالي، وأن مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار بين قوات الحكومة الاتحادية وقوات حرس الإقليم تعد من بين أهم المشاكل التي تواجه النظام الفدرالي وتهدد استقراره.

7-7-3: البيشمركة في إطار المؤسسة العسكرية الاتحادية

على الرغم من إعادة توحيد الإدارات الحزبية المنفصلة التي كانت تحكم اقليم كردستان حتى العام 2006، لاتزال المكونّات الأساسية لأجهزة الأمن والبيشمركة والشرطة والمؤسّسات المالية منقسمةً على أسس حزبية، والقيادتان الرائدتين 70 و80 لا تزال كلها منقسمة. ذلك أن الزعماء المؤثّرين في كلٍ من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني لهم قواتهم شبه العسكرية الخاصة[2]، وهذا يتناقض مع زيادة مطالب المجتمع بإقامة مؤسّسات الدولة ومزاعم الحزبين الكرديين الرئيسيين، بأنهما يريدان بناء مؤسّسات وطنية، ومن جهة أخرى فإنّ التبعية والارتباط السياسي والتاريخي والمعنوي لقوات البيشمركة بالحزبين الكبيرين في اقليم كردستان الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني يتناقض كلياً مع ما ورد في الفقرة (أ-أولاً)من المادة (9) من الدستور العراقي لسنة 2005، بما يخص ارتباطها السياسي، فضلاً عن كونها أصبحت مبرراً لبقية الاحزاب والقوى

(1) ينظر الدستور العراقي الفقرة (ثانياً) من المادة (110).

(2) كاوه حسن، المجتمع المسيّس في كردستان يواجه نظاماً سلطانياً، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني، https://bit.ly/30VRJno.

السياسية العراقية بامتلاك فصائل واجنحة عسكرية مسلحة[1]، اسوة بما يمتلكه الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني مستندين أيضاً إلى المادة (14) من الدستور العراقي، الأمر الذي سينعكس سلباً بالتأكيد على الأمن والاستقرار والسلم الاهلي في عموم البلد، بسبب العسكرة ولغة السلاح التي قد يلجأ لها الفرقاء السياسيون في حالة تقاطع المصالح واختلاف وجهات النظر. ولذلك لابد من وضع الآليات التي تضمن مأسسة قوات البيشمركة وإعادة تنظيمها لتكون مؤسسة أمنية وطنية في إطار منظومة الدفاع والامن الوطني العراقي، بما يخدم ويدعم الامن والاستقرار في عموم العراق واقليم كردستان أيضاً. إلا أن حالة وشعور، فقدان الثقة وحسن النية بين بغداد وحكومة إقليم كردستان، نتيجة اعتقاد حكومة إقليم كردستان بأنها ضحية من قبل حكومة بغداد، في الوقت الذي تعتبر بغداد نفسها مستغلة من قبل حكومة كردستان[2]، هذه الرؤية انعكست سلبياً على مستوى التعاون والتنسيق الأمني بين الأجهزة الامنية الاتحادية والأجهزة الأمنية في اقليم كردستان.

4-7-7: التعاون والتنسيق الأمني والعسكري

تعثر التعاون والتنسيق المشترك بين دوائر ومؤسسات الشرطة والأمن والاستخبارات في الإقليم مع دوائر ومؤسسات الشرطة والأمن والاستخبارات في حكومة العراق الاتحادية، بسبب العديد من المعاضل السياسية والتنظيمية واللوجستية، وكان ابرز محطات ذلك التعاون والتنسيق بين البيشمركة والقوات الاتحادية، اعتراف القائد العام للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء العراقي الاسبق نوري المالكي في نيسان/أبريل 2010، رسميًا بإلحاق أربعة ألوية من وزارة البيشمركة في القوات المسلحة الاتحادية، مما سمح بتدريبهم وإدماجهم تحت

(1) نصّت المادة (9) من الدستور على ما يلي: «يحظر تشكيل ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة». وتمثل رد الاحزاب والقوى السياسية العراقية التي تمتلك اجنحة عسكرية على هذا الحظر بأسلوبين. فالبعض انضم ببساطة إلى قوات الأمن الاتحادية بأعداد كبيرة في عملية عُرفت باسم «الدمج». وانضم البعض الآخر الى وزارات وأجهزة أمنية واستخبارية اتحادية مثل وزارة الداخلية وجهاز الامن الوطني. وعلى نحو مماثل، تحولت أكثر من 20 كتيبة من «البيشمركة» في الشمال الكردي إلى «كتائب الحرس الإقليمي» بموجب المادة 121 من الدستور، في حين كانت بعض كتائب الجيش المتمركزة في الشمال وحدات من «البيشمركة» ولكن باسم مختلف. الا ان معظم الاحزاب والقوى السياسية العراقية التي تمتلك اجنحة عسكرية عادت وشكلتها وظهرت للعلن بعد عام 2014، وانضوت تحت عنوان وراية الحشد الشعبي لمواجهة هجمة تنظيم داعش الارهابي، لمزيد من المعلومات، ينظر أيضاً: عمر النداوي ومايكل نايتس، الميليشيات في قوات الأمن العراقية: السياق التاريخي والخيارات الأميركية. الرابط الالكتروني،

https://arbne.ws/3gRAh9c.

(2) تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق، ص 18، منشور أيضاً على الموقع الالكتروني https://bit.ly/2PUYj7e.

إشراف قوات الولايات المتحدة في العراق. بالإضافة إلى ذلك، صادق المالكي في عام 2013، على إنشاء مكاتب اتصال تابعة لحكومة إقليم كردستان ووزارة الدفاع الاتحادية في بغداد وأربيل، فضلاً عن سلسلة من المبادرات والاتفاقيات، لتعزيز التعاون والتدريب بين قوات الأمن المتناظرة في الطرفين، منها تشكيل ستة لجان، اثنتان منها لها علاقة بالمسائل الأمنية والعسكرية، أحداهما لجنة أمنية على مستوى وزارة الداخلية للإقليم ووزارة الداخلية لحكومة العراق الاتحادية ودوائر ومؤسسات الأمن في الإقليم ودوائر ومؤسسات الأمن في حكومة العراق الاتحادية[1]. إلا إن الاجتماعات الدورية وحدها، رغم أهميتها الرمزية، ليست سوى خطوات أولية للتوحيد الكامل لجهاز الأمن في العراق. وفي الواقع، تشير العلاقات الحالية بين المؤسسات الأمنية والعسكرية الاتحادية ونظيراتها في الإقليم، إلى تقارب جزئي فقط. ومن الجدير بالذكر أن بغداد وأربيل تحتاجان إلى إعادة تنشيط «الآلية الأمنية المدمجة» التي تم تقديمها في عام 2009 تحت رعاية الجنرال الأمريكي ريمون أوديرنو Raymond T. Odierno، والتي تم تعليقها بعد ذلك في عام 2013، وسط تصاعد التوترات بين بغداد وأربيل.

شكّلت هذه الآلية منصة فعالة للتعاون العسكري والتنسيق الأمني داخل المناطق المتنازع عليها. وعلى الرغم من المواجهة العسكرية المحدودة ولكن المهمة في تشرين الأول/أكتوبر 2017، وما تلا ذلك من تراجع في التعاون بين قوات الأمن للطرفين، إلا إن العلاقات بين بغداد وأربيل وبين البيشمركة وقوات الأمن الاتحادية، قد تحسنت بشكل مطرد في المراحل اللاحقة، وتمظهر ذلك في كانون الأول/ديسمبر 2018، عندما أمر رئيس الوزراء العراقي، عادل عبد المهدي، بإعادة تنشيط لجنة التنسيق المشتركة لضمان التنسيق السليم بين البيشمركة وقوى الأمن الاتحادية، في المناطق المتنازع عليها. وقد عملت اللجنة، بقيادة ضباط من وزارة الدفاع العراقية، ووزارة البيشمركة، على التوصل لتوافق حول تحديد أفضل مواقع إعادة الانتشار لقواتهما استعدادًا للعمليات العسكرية المشتركة ضد تنظيم داعش الارهابي، وأنشأت خمس لجان فرعية للإشراف على الأمن في كركوك، صلاح الدين، ديالى، مخمور، والجزء الخلفي من الموصل في كانون الثاني/يناير2019 [2].

(1) البيشمركة تعزو الخروقات الامنية في العراق الى غياب التنسيق بين بغداد واربيل على الموقع الالكتروني. https://bit.ly/3hcVNWl. فدريكو بورساري، إضفاء الطابع المؤسسي على البيشمركة: من اجل استقرار العراق، مقال منشور على الموقع الالكتروني، https://bit.ly/3hcVNWl.

(2) فدريكو بورساري، مصدر سبق ذكره.

في تموز/يوليو2020 اتفقت وزارة الدفاع الاتحادية العراقية وقوات البيشمركة على تشكيل مركزين رئيسيين للعمليات بين القوات المسلحة العراقية والبيشمركة واربعة مراكز عمليات تنسيق في كل من كركوك والموصل ومخمور وخانقين، على ان يكون في تلك المراكز 15 ضابط من البيشمركة. ومهمة مراكز التنسيق تلك، العمل على تنسيق التعاون بين الجيش العراق والبيشمركة لسد الثغرات والفراغات في المناطق المتنازع عليها[1]. وقد أثمر هذا التعاون والتنسيق عن الاتفاق لتشكيل لواءين مشتركين من البيشمركة والجيش العراقي لمسك الفراغات وسد الثغرات في المناطق الفاصلة داخل المناطق المتنازع عليها.

7-8: اصلاح الهيكل التنظيمي لقوات البيشمركة

سعت حكومة اقليم كردستان إلى تشكيل هيكلية جديدة لقوات البيشمركة، بإشراف حلف شمال الاطلسي «الناتو»، خارج الأنظمة الدفاعية العراقية[2]، اذ تم تشكيل لجنة مشتركة من وزارة شؤون البيشمركة والتحالف الدولي تعنى بوضع خطط مشتركة لتطوير البيشمركة كمؤسسة عسكرية وإعادة هيكلتها، وتطوير قدراتها القتالية[3]. وقد تم تصميم هذا الإصلاح لإعادة هيكلة جميع قوات البيشمركة وإخضاعها لسلطة وزارة البيشمركة من خلال التركيز على بناء وتطوير القدرات العسكرية والدفاعية، وتعتمد العملية على العديد من المشاريع التمكينية» الرئيسية[4] وفق المراحل التالية:

1 ـ إنشاء مديرية للإصلاح، تتولى الإشراف على الإصلاحات.

2 ـ تطوير استراتيجية دفاع إقليمية ومفهوم تشغيلي في المستقبل، يهدف إلى «تقديم مخطط لمستقبل البيشمركة والغرض الموحد لجميع أنشطة الإصلاح.

3 ـ تعزيز التعاون العسكري الأعمق مع الحكومة العراقية، وخاصة في المناطق المتنازع عليها.

---

(1) تفاصيل تشكيل مراكز للعمليات بين الدفاع والبيشمركة بكركوك ونينوى، على الموقع الالكتروني، https://bit.ly/3fXjfVN.

(2) تشكيل هيكلية للبيشمركة بإشراف الناتو، على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3hjfJXh.

(3) لجنة مشتركة مع التحالف الدولي لتطوير البيشمركة، على الموقع الالكتروني https://bit.ly/31fzyJs.

(4) فدريكو بورساري، مصدر سبق ذكره.

4 ـ إدخال نظام إلكتروني للتسجيل ودفع الرواتب، مصمم لمعالجة مشاكل التغيب و«الجنود الأشباح».

5 ـ مراجعة جميع التشريعات المتعلقة بهيكل وسلطة وزارة البيشمركة.

إلا أنه، في ظل حالة عدم اليقين السياسي المهيمنة على مجمل الوضع العراقي الراهن فإنّه يصعب تحقيق معظم المراحل أعلاه. ومن المحتمل أن تقاوّم الأطراف الراهنة في حكومة إقليم كردستان أي شكل من أشكال الإصلاح، طالما أن التوترات مع بغداد باقية حول ميزانية حكومة إقليمية كردستان والأراضي المتنازع عليها كحجّة مناسبة لمقاومة الإصلاحات، والإبقاء على الاجنحة العسكرية للأحزاب السياسية. وعلى الرغم من كون الدعم الدولي لقوات البيشمركة يظل عاملاً محوريًا لاستمرار إضفاء الطابع المؤسسي على تلك القوات، إلا إن اعتماد البيشمركة على المساعدات الخارجية لا يبدو مستدامًا ولا واقعيًا على المدى الطويل، حيث أكدت نتائج الاستفتاء على استقلال الاقليم الذي جرى في 25 أيلول/سبتمبر 2017، أنه من المستبعد أن يدعم الغرب تماماً استقلال الأكراد عن العراق، طالما تهيمن الأحزاب المسلّحة، على سياسات الإقليم والعلاقات المدنية-العسكرية غير السويّة.

7-9: معاضل مأسسة الأجهزة الأمنية في اقليم كردستان

مما لا شك فيه إن مأسسة الأجهزة الأمنية في اقليم كردستان ومن ضمنها قوات البيشمركة، يشكل تحدياً بالغ الأهمية لإقليم كردستان أولاً وللأمن الوطني العراقي ثانياً. ان المعاضل والتحديات التي تواجهها الاجهزة الامنية في اقليم كردستان قد تعيق عمليات الاصلاح والتطوير، من الناحية الوظيفية والهيكلية وتتطلب جهود موضوعية تُراعي الظروف التي نشأت وتقوت فيها تلك الاجهزة، والعوامل القومية والأمنية المحيطة بإقليم كردستان. ومن أهم تلك المعاضل والتحديات ما يأتي:

- تعدد الاجهزة الأمنية التابعة للمكتبين السياسيين للحزبين الحاكمين (الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني)، الأمر الذي أدى إلى التنافس وتقاطع الاهداف وتداخل ساحات العمل فيما بينها.
- ضعف الدور القيادي لوزارة شؤون البيشمركة في القيادة والسيطرة على تشكيلات قوات البيشمركة، بسبب ضعف وارتباك الإطار المؤسسي المستقر الذي يتم فيه التمييز بوضوح بين المجالين العسكري والسياسي.

- التوترات في العلاقة بين حكومة اقليم كردستان مع بغداد في السنوات الأخيرة أثّرت سلباً على الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة الاتحادية مباشرةً إلى وزارتَي شؤون البيشمركة والداخلية، وهاتان الأخيرتان تعيدان بدورهما توزيع المال على قادة الكتائب الموحّدة وقوّات الأمن الخاصة بالاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، مثل وحدات الزيرفاني، وقوات مكافحة الإرهاب والاسايش.
- ظاهرة الفضائيين (الجنود الوهميين) في الاجهزة الأمنية لإقليم كردستان، أدى إلى الالتباس في تحديد مدى القوّة الفعلية لقوات البيشمركة والأجهزة الأمنية ويُطلق العنان للفساد [1].
- الخلل في استخدام وزارة شؤون البيشمركة لصلاحياتها في اعداد ساحة العمليات لقوات البيشمركة وبقية الاجهزة الأمنية وهذا واضح من خلال الانقسام بين مناطق يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، مما أثر سلباً على تموضع وعمليات قوّات البيشمركة، وبقية الاجهزة الأمنية.
- ارتباك منظومة التدريب والاعداد المستدامة، وهذا واضح من وجود الأكاديميّتين المنفصلتين الراهنتين للاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني في زاخو وقلاجولان.
- عدم توفر الإرادة السياسية لدى الحزبين البارتي واليكتي للتخلي عن السلطة والسيطرة على قواتهما المسلحة.

(1) Verena Gruber, «Revisiting Civil-Military Relations Theory: A Case of the Kurdish Regional Government of Iraq,» (master's thesis, Lund University, 2015.),p30، https://bit.ly/3gjZsjL.

الفصل الثامن

قوات الحشد الشعبي

8-1: تشكيل الحشد الشعبي

الجيش الرديف الآخر للجيش العراقي الاتحادي، هو قوات الحشد الشعبي، التشكيل العسكري الذي تأسس على أساس فتوى المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف التي صدرت بتاريخ 13حزيران/يونيو 2014. ولتكييف الفتوى من الناحية القانونية، فقد أصدر نوري المالكي، رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة آنذاك، أوامر بتعبئة الجماهير وتشكيل هيأة الحشد الشعبي[1]، للتصدي لتنظيم داعش الإرهابي الذي اقتربت طلائعه من العاصمة العراقية بغداد[2]، فتطوّع الكثير من المواطنين ممن يتمكن من حمل السلاح في (الحشد الشعبي)، ويُقدَّر عدد المقاتلين في فصائل وتشكيلات الحشد الشعبي منذ بدايات تأسيسه عام 2014 ولغاية عام 2018، بين 90 ألفاً و150 ألف عنصر، معظمهم من الشيعة الذين يشكلون 67 فصيلاً، إلى جانب 43 فصيلاً سُنياً، و9 فصائل تتبع الأقليات الأخرى (مسيحيين وايزيديين وشبك) في مناطق شمال البلاد. ويمكن تقسيم تلك الفصائل الشيعية من حيث تقليدها الفقهي المذهبي، إلى 44 فصيلاً مقلداً للسيد خامنئي، و17 فصيلاً مقلداً للسيد السيستاني، 6 فصائل مقلدة لمرجعيات شيعية أخرى من داخل وخارج العراق[3].

وفي الوقت الذي شددت فيه الحكومة العراقية على اهمية «حصر السلاح بيد الدولة بعيداً

(1) المالكي: انا من أسس الحشد.. وعلى الدولة نزع السلاح بـ«القوة»، موقع بغداد اليوم، بتاريخ 21-02-2023، على الرابط الالكتروني، bit.ly/3ygZAMt.

(2) عماد علو، الجهاد الكفائي من معركة الشعيبة إلى الحشد الشعبي، صحيفة الزمان، بتاريخ 16 حزيران 2015.

(3) محمود أبوبكر، الحشد الشعبي في العراق: من فصائل غير نظامية إلى تشكيل قتالي رسمي، موقع بي بي سي، على الرابط الالكتروني، bit.ly/3KFau5N.

عن سطوة الفصائل المسلحة لبعض الاحزاب الاسلامية المنضوية ضمن العملية السياسية» [1]، ومعارضة قوى سياسية أخرى لهيمنة فصائل واجنحة مسلحة لأحزاب سياسية أخرى، وتحفظ أميركي على مشاركتها في العمليات القتالية في مناطق ذات الغالبية السُنيَّة. خلال الفترة بين عامي 2014-2016، اعتبرت قوات الحشد الشعبي وفق الادبيات والمفاهيم العسكرية قوات عسكرية غير نظامية لغاية صدور القانون رقم (40)، عن مجلس النواب العراقي، في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، الذي شكلت على أساسه هيأة الحشد الشعبي، كون تشكيلاتها أو منتسبيها لا تخضع إلى القوانين والانظمة العسكرية المتبعة في القوات المسلحة العراقية النظامية (الجيش والشرطة).

ومن الجدير توضيح المقصود بالقوات غير النظامية، ذلك المفهوم الواسع الذي ينضوي تحته أنواع مختلفة من القوات، التي تمتاز بعدم خضوعها للتدريب العسكري الأكاديمي في الكليات أو المعاهد أو مراكز التدريب العسكرية، وهي ليست على درجة عالية من التنظيم الذي يميز الجيوش النظامية الحديثة. ويشمل مفهوم القوات غير النظامية: الفدائيون، الميليشيات الحزبية، المرتزقة، العصابات، القوات شبه العسكرية. وكان لارتباط الفصائل المكوِّنة للحشد الشعبي بأحزاب وقوى سياسية فاعلة في العملية السياسية العراقية، مبرراً لتشديد الحكومات العراقية المتعاقبة على اهمية «حصر السلاح بيد الدولة» بعيداً عن سطوة وسيطرة بعض الاحزاب المنضوية ضمن العملية السياسية على تلك الفصائل المسلحة[2]، الأمر الذي دعا المرجعية الدينية العليا في أكثر من خطبة إلى عدم السماح بوجود مجموعات مسلحة خارج الأطر القانونية تحت أي صفة وعنوان[3]. وان هذا مسؤولية الحكومة وليس لها ان تتسامح في القيام بها. في اشارة إلى دخول بعض الفصائل المسلحة خارج الأطر القانونية تحت عنوان الحشد الشعبي! وهو أمر اتاح فرصة بحمل السلاح بصورة غير قانونية، اساءت لسمعة وصورة الحشد الشعبي على الصعيد الإعلامي والشعبي.

(1) عماد علو، العراق الحرب الهجينة، قراءة عسكرية في استراتيجية الحشد الشعبي- المركز الاوربي العربي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات على الرابط: http://www.europarabct.com/index.

(2) عماد علو، العراق الحرب الهجينة، المصدر نفسه.

(3) الشيخ الكربلائي: يحث على التمسك بوحدة الصف، موقع العتبة الحسينية المقدسة، بتاريخ 2014/07/10، على الرابط الالكتروني، bit.ly/3maiqBV.

8-2: الوضع القانوني لهيأة الحشد الشعبي

لقد كان لفصائل الحشد الشعبي دور كبير في تغيير معادلة التوازن الاستراتيجي في الحرب ضد عصابات داعش الارهابية، إلى جانب الجيش العراقي[1]، وفي تحرير بعض المدن من سيطرة عصابات داعش الإرهابي. وقد أضفى الأمر الديواني الرقم 61 الصادر في شباط/ فبراير 2016، والقانون الرقم 40 الصادر عن مجلس النواب العراقي، في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، الإطار القانوني على شرعية فصائل الحشد الشعبي وتشكيلاته، لتصبح رسمية وجزءاً من قوات الأمن العراقية. وقد مُنحت هيأة الحشد الشعبي مقعداً في المجلس الوزاري للأمن الوطني العراقي، ما دفع البعض إلى الاعتقاد أن العراق قد يحذو حذو إيران، التي تملك منظومة دفاعية مزدوجة، تتألف من جيش نظامي وجهاز شبه عسكري قوي (أي الحرس الثوري الإيراني وقوات الباسيج) كجيوش رديفة للجيش النظامي الايراني. وكان من ابرز الفصائل الحزبية المسلحة التي قاتلت تحت راية الحشد الشعبي هي ما يأتي:

8-2-1: الفصائل المسلحة المقرّبة من إيران والمرتبطة فكرياً بالمرشد الإيراني السيد علي خامنئي

وأبرزها تنظيم بدر العسكري بزعامة هادي العامري و«عصائب أهل الحق» بزعامة الشيخ قيس الخزعلي و«كتائب حزب الله» و«سرايا الخراساني»، و«النجباء» وهي الفصائل الأقوى والأكثر تسليحاً من بين باقي الفصائل، وتعد الثلاث الأولى هي الأقوى»؛ إذ تمتلك مدرعات ومدافع وصواريخ كاتيوشا. وإن رواتبها أفضل بكثير من البقية وتصل في موعدها دون تأخير، وعناصرها منظمون أكثر ويعملون وفق سياقات عسكرية ولهم قراراتهم الخاصة[2].

8-2-2: الفصائل المسلحة التي ترتبط بالمرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف[3]

وأبرزها «لواء علي الأكبر» و«سرايا العتبة العباسية» و«سرايا العتبة العلوية»، و«سرايا العتبة الحسينية». ولواء أنصار المرجعية. هذه الفصائل لا تمتلك أية طموحات سياسية ووضعت مقاتليها تحت تصرُّف الحكومة، ومهمتها مساعدة القوات الأمنية في مقاتلة

(1) عماد علو، الجهاد الكفائي من معركة الشعيبة إلى الحشد الشعبي، صحيفة الزمان، بتاريخ 16 حزيران 2015.

(2) محمود أبوبكر، الحشد الشعبي في العراق، المصدر السابق.

(3) أحمد السهيل، ما وراء انفصال ألوية «العتبات» عن «هيأة الحشد» في العراق؟، موقع اندبندنت عربية، بتاريخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2020، على الرابط الالكتروني، bit.ly/3yh21yB.

«داعش» ومسك الأرض التي يتم تحريرها ومنع الارهابيين من العودة إليها. وتمتاز بكثرة أعداد مقاتليها وقلة أسلحتهم، فهم يمتلكون أسلحة خفيفة ومتوسطة من نوع بنادق «كلاشنكوف» و«بي كي سي» وعجلات مدنية ذات دفع رباعي، تستخدمها في التنقل، وترافق وحدات الجيش.

3-2-8: الفصائل المسلحة المرتبطة بالمجلس الأعلى الإسلامي بزعامة عمار الحكيم

مثل «سرايا الجهاد والبناء» و«سرايا عاشوراء» و«سرايا أنصار العقيدة»، وتعتمد على الحكومة في تمويل نفسها وتسليحها، وتلتزم بقرارات الحكومة وترافق وحدات الجيش وتستخدم بعض آلياته العسكرية.

4-2-8: الفصائل المسلحة المرتبطة بالتيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر

مثل «سرايا السلام» ولواء اليوم الموعود وجيش المهدي، وهي تعتمد في تمويلها على التبرعات التي يحصل عليها مقتدى الصدر من الآلاف من أنصاره. وترفض الحكومات التي كان حزب الدعوة يسيطر عليها، تمويل «سرايا السلام»، لأسباب سياسية متعلقة بصراع يمتد لسنوات مضت بين حزب «الدعوة»، وبين التيار الصدري.

ان تعدد الفصائل المسلحة التي انضوت تحت عنوان الحشد الشعبي ورفعها لرايات وأعلام تنظيماتها وفصائلها العسكرية والسياسية عكس صبغة أُحادية الجانب على مفهوم الحشد الشعبي الذي أرادته المرجعية الدينية العليا، لذلك أكدت الأخيرة في أكثر من خطبة، على ضرورة ان يكون العلم العراقي هو الراية التي يرفعونها في قطعاتهم ووحداتهم، وليتجنبوا استخدام أية صور أو رموز اخرى[1].

3-8: الهيكل التنظيمي للحشد الشعبي

يشير الباحث الدكتور هشام الهاشمي إلى أن قوات هيأة الحشد الشعبي بلغت 164 ألف منتسب وعنصر قتالي ولوجستي، يغطيهم قانون 40 لعام 2016، وتنتظم تشكيلات الحشد الشعبي في اطار هيكل تنظيمي، أُسست له الأوامر الديوانية الصادرة في عام 2019، وهي 237، 328، و331، حيث عديد الموارد البشرية التابعة للمكون الشيعي نحو 110 ألف عنصر

(1) السيد الصافي يدعو مجلس النواب والحكومة الإسراع في تنفيذ ملف النازحين ويؤكد على القوات المسلحة تجنب الحاق الأذى بالمواطنين مهما كانت انتماءاتهم،
.http://www.almurtadha.net/pages/news.php?nid=355

(نحو 70 ألف عنصر فصائل تقلد المرجع السيد الخامنئي في إيران، ونحو 40 ألف عنصر مقلدي السيد علي السيستاني من ضمنهم سرايا السلام بقيادة السيد مقتدى الصدر)، وللمكون السني نحو 45 ألف عنصر، ونحو 10 آلاف عنصر من الأقليات الأخرى[1].

وتتوزع ألوية الحشد الشعبي على 8 محاور قيادات عمليات. ومن الجدير بالذكر أن الأمر الديواني 237 لسنة 2019، مهّد لفك ارتباط فصائل الحشد الشعبي بالأحزاب والكيانات السياسية والدينية، ومُنعت تلك الألوية من استخدام راياتها وأسمائها الفصائلية وفرض عليها ان تستخدم ارقام الالوية ورايات الحشد الشعبي الرسمية فقط [2]. أما الامر الديواني 328 لسنة 2019، فقد جعل للحشد تمثيلاً تنسيقياً مشاركاً، داخل قيادة العمليات المشتركة للقوات المسلحة العراقية، والامر الديواني 331 لسنة 2019، أسس لهيكلية تنظيمية وإدارية لهيأة الحشد الشعبي تتكون مما يأتي[3]:

8-3-1: أربعة مناصب قيادية عليا، مقسمة وفق ما يأتي:

- ثلاثة مناصب سياسية للبيت السياسي الشيعي، وهي» رئيس الهيأة ومكتبه وامين السر العام».
- منصب رئيس الأركان لقيادة قوات الحشد الشعبي، يشغله حالياً (أبو فدك عبد العزيز المحمداوي)، ويعد هو القائد التنفيذي والعملياتي الأعلى، يرتبط به 5 مساعديات للأركان وقادة 8 محاور لقيادات عمليات قوات هيأة الحشد.

8-3-2: مناصب الكوادر الوسطية القيادية التنفيذية

وهي (5) مساعدين لرئيس الأركان، 3 مساعدين بقيادات ولائية[4]، و2 مساعدين من

(1) هشام الهاشمي، تحليل: الخلاف الولائي والمرجعي داخل الحشد الشعبي، صحيفة العالم الجديد، متاح على الرابط: https://bit.ly/3d0u7kM.

(2) هشام الهاشمي، المصدر السابق نفسه.

(3) عماد علو، الجهاد الكفائي من معركة الشعيبة إلى الحشد الشعبي، صحيفة الزمان، بتاريخ 16 حزيران 2015.

(4) (الفصائل الولائية)، هي الجماعات التي ترتبط فكرياً بالمرشد الإيراني السيد علي خامنئي، وتعتبره مرجع تقليد وتؤمن بـ(ولاية الفقيه)، حيث ظهر الجنرال قاسم سليماني (قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني)، في أكثر من مناسبة وهو يجالس قادة هذه الفصائل في مناطق تموضعها، وتعتبر هذه الفصائل القوة الضاربة للحشد الشعبي. ينظر Haddad, Fanar, The Hashd: Redrawing the Military and Political Map of Iraq, Middle East Institute, 9 April 2015، https://bit.ly/3FI2YRA.

القيادات المتقاعدة أو المنتدبة العسكرية والأمنية منتخبة من الأحزاب السياسية القريبة من القيادات الولائية.

3-3-8: مناصب الإدارات الوسطية القيادية اللوجستية

وهي 10 مديريات، 7 منها للإدارة التابعة لما يُسمى إعلامياً بـ«الحشد الولائي» و3 إدارات منها من المدنيين الذين يتم انتخابهم من خلال تزكية الأحزاب السياسية القريبة من القيادات الولائية.

4-3-8: مناصب الإدارات الميدانية

وهي (50) مديرية وقسم، ترتبط بمساعدي رئيس اركان هيأة الحشد، منها (32) من الإدارات التي تنتمي للحشد الولائي، و(18) يتم انتخابها أو انتدابها من قبل الأحزاب السياسية القريبة من قيادات الحشد «الولائي».

استناداً لما سبق، يمكن اعتبار ان الهيكل التنظيمي القيادي والإداري لهيأة الحشد الشعبي يدار بنسبة 80% من خلال قيادات وادارات تنتمي لمرجعية الحشد «الولائي»، في حين الحشود المرجعية وحشود السُنة والأقليات ليس لديهم مناصب قيادية عليا أو وسطى داخل الهيكل التنظيمي لهيأة الحشد.

وفي 21 أيلول/سبتمبر 2019، أُعلن عن مصادقة رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة (عادل عبد المهدي)، على هيكلية ضخمة للحشد، تكاد تكون بحجم وزارة مثل وزارة الدفاع. وتضم الهيكلية الجديدة 5 معاونيات رئيسة، من بينها معاونيات للعمليات واخرى للاستخبارات، بالإضافة إلى 25 مديرية، و7 قيادات عمليات في المدن الكبيرة باستثناء الجنوبية. وترتبط مع رئيس الهيأة-وفق مخطط الهيكلية الجديد الذي نُشر في عدد من المواقع الاخبارية ومن بينها موقع الحشد الالكتروني-جهتان: هما مكتب رئيس الهيأة وامين سر عام، اللذان بدورهما لا يرتبطان مع اي تشكيل آخر في الهيأة. انظر الشكل (13).

شكل (13): هيكلية هيأة الحشد الشعبي

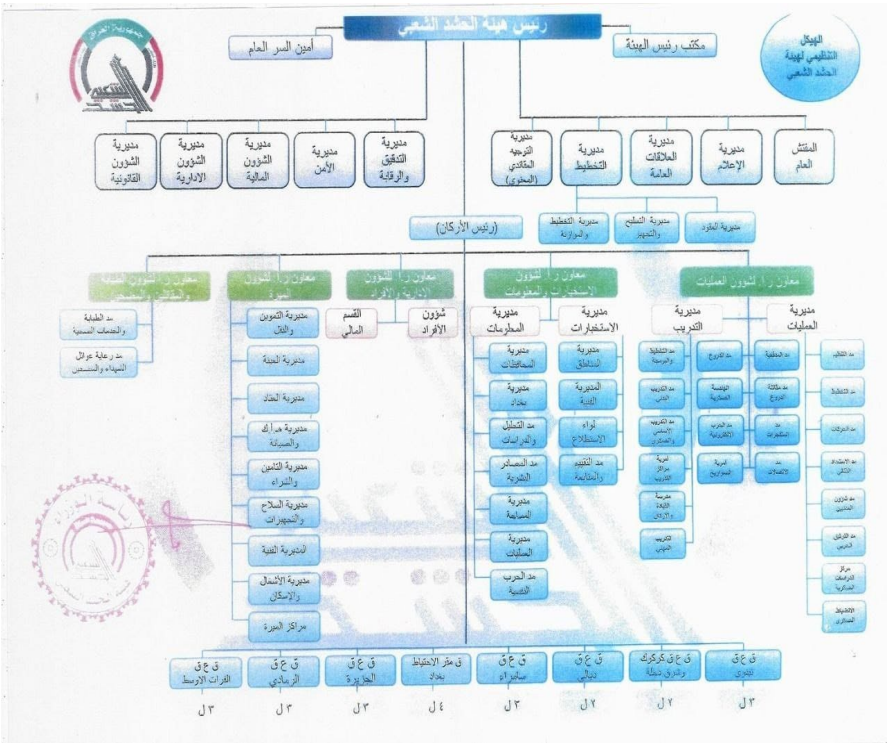

4-8: الحشد الشعبي في إطار المؤسسة العسكرية

على الرغم من دعوة المرجعية الدينية لربط هذه الفصائل العسكرية التي قاتلت تحت راية الحشد الشعبي بالمؤسسة العسكرية[1]، والتحفظ الأميركي على مشاركتها في العمليات القتالية في مناطق ذات غالبية سُنيَّة، لا يبدو أن هناك خطة أو برنامج واضح، لدمج الحشد الشعبي في إطار المؤسسة العسكرية العراقية الجديدة، ولا يبدو أن زعماء الفصائل المنضوية في هيأة الحشد الشعبي، بوارد التخلي عن دورهم في فصائلهم أو

(1) ينظر خطبة المرجعية الدينية العليا على لسان سماحة السيد أحمد الصافي خطيب وإمام الجمعة في كربلاء المقدسة في صلاة الجمعة والتي أقيمت في الصحن الحسيني الشريف في (21/شعبان/1435هـ) الموافق (2014/6/20م)؛ السيد الصافي يؤكّد أنّ فتوى الوجوب الكفائي للدفاع عن الوطن تشمل كلّ العراقيين بغضّ النظر عن طوائفهم ودياناتهم وقومياته http://www.almurtadha.net/pages/news.php?nid=288.

الخضوع لسلطة المؤسسة العسكرية العراقية المتعارف عليها[1]. فعلى الرغم من الإعلان شبه الشكلي في نيسان/إبريل 2015، عن ربط تشكيلات الحشد الشعبي بالقائد العام للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء، فقد أظهرت معارك تكريت والأنبار ضد تنظيم داعش الإرهابي، أن العلاقة التي تربط الحشد الشعبي بالقائد العام للقوات المسلحة، هي إلى حدٍّ كبير علاقة تنسيقية ولا تدخل في إطار التسلسل القيادي الرسمي، وقد عبَّر بعض قادة الحشد الشعبي في أكثر من مناسبة عن ضيقهم من سياسات القائد العام للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء، وخصوصًا محاولته الاستماع للنصائح الأميركية وشكَّكت بطبيعة الدور الأميركي. كما أقرّت مصادر في هيأة الحشد الشعبي، بوجود خلافات بين القائد العام للقوات المسلحة (الاسبق) الدكتور حيدر العبادي ورئيس هيأة الحشد الشعبي فالح الفياض، إثر تعيين الفريق الركن محسن الكعبي بمنصب نائب رئيس الحشد لشؤون الإدارة[2]، في مؤشر واضح على رفض قيادات الحشد الشعبي لأي تدخل أو هيمنة من قبل المؤسسة العسكرية العراقية على فصائل الحشد.

وقد تعمق الخلاف بين فصائل الحشد الشعبي والقائد العام للقوات المسلحة في عهد رئيس مجلس الوزراء (السابق) القائد العام للقوات المسلحة السيد مصطفى الكاظمي، عندما اقتحمت قوات من هيأة الحشد الشعبي المنطقة الخضراء ليلة 26/25 حزيران/يوليو 2020، لإطلاق سراح عناصر من اللواء 45 في الحشد الشعبي (كتائب حزب الله)، أُتهموا بإطلاق صواريخ باتجاه المنطقة الخضراء، ليقوم عدد من المتهمين بعد اطلاق سراحهم بدعس صورة للقائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي بأقدامهم. وبعد اقل من نصف عام، في أيار/مايو 2021، تجدد صراع مسلح بين رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وفصائل من الحشد الشعبي، داخل «المنطقة الخضراء»، المحصنة أمنياً وسط العاصمة بغداد، لفرض «سياسة الأمر الواقع» بقوة السلاح، ردًا على اعتقال القيادي في «الحشد» (قاسم مصلح)، بتهمة الإرهاب[3]. ليتطور الخلاف في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عندما وجهت أصابع الاتهام إلى

(1) حارث حسن، تنظيم «الدولة الإسلامية» بالعراق: تغلغل في شروخات النظام السياسي، مجلة الخليج الجديد، العدد 2، 10-06-2015 الساعة 12:36، على الرابط http://www.thenewkhalij.net/ar/node/15357..

(2) حسن الشمري، خلافات بين العبادي والفياض وتعيين الكعبي يتسبب بانقسامات بين فصائل الحشد، موقع سكاي برس، نشر بتاريخ: 2016/02/23 - 12:52، على الرابط http://skypressiq.net/13132.html.

(3) الكاظمي و«الحشد الشعبي».. صراع الدولة ضد اللادولة بالعراق (تقرير)، على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3IXNLy2. أُطلق سراحه لاحقاً وتمت تبرأته من التهم المنسوبة إليه.

فصائل مسلحة تتمتع بغطاء سياسي في محاولة اغتيال القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي، أثر التداعيات السياسية التي نجمت بعد الانتخابات التشريعية في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021 [1].

8-5: حشد العتبات

«حشد العتبات» هي الفصائل أو التشكيلات المرتبطة والتابعة، للعتبات المقدسة في مدينتي النجف وكربلاء المقدستين، وهي أربعة فصائل (فرقة العباس القتالية، فرقة الامام علي، لواء أنصار المرجعية، ولواء علي الاكبر)، ذات الارقام الإدارية (2،11،26،44)، وأُعلن عن انتقالها من هيأة الحشد الشعبي لترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة على وفق الأمر المرقم (م. ر. و/س/د946/6) في 2020/4/19، الصادر من القائد العام للقوات المسلحة. وبموجب ذلك بقيت فصائل العتبات مرتبطة ادارياً ومالياً بهيئة الحشد الشعبي، وعملياتياً بالقيادة العامة للقوات المسلحة[2].

وكثيراً ما انتقد قادة هذه الفصائل قيادة «الحشد الشعبي» لتمييزها بين الفصائل المسلحة فيما يتعلق بالمخصصات المالية والأمور اللوجستية الأخرى[3]. كل ذلك أدى إلى تفاقم الخلافات داخل هيأة الحشد الشعبي، ففي عام 2018، أصدرت هيأة الحشد قراراً رسمياً بفك ارتباط (فرقة العباس)، رسمياً من العتبة العباسية، الأمر الذي أغضب قائد «فرقة العباس»، ميثم الزيدي، فشنّ حملة تصريحات ضد بعض قادة الهيأة، متهماً إياهم بـ«الولاء لطهران» -حسب وصفه- ومرجعية المرشد الإيراني السيد علي خامنئي.

وإثر اغتيال قائد «فيلق القدس» الإيراني قاسم سليماني ونائب قائد «الحشد» أبو مهندي المهندس بغارة أميركية في بغداد في يناير/كانون الثاني 2020، قرب مطار بغداد بطائرة أمريكية مسيرة، تصاعدت حدة الخلافات بين تيارين منقسمين فقهياً داخل الحشد الشعبي، فالأول يرجع بالتقليد إلى المرشد الأعلى في إيران السيد علي خامنئي، فيما يرجع التيار الثاني

(1) محاولة اغتيال الكاظمي.. هل تكون بداية نهاية الميليشيات؟ على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3Gkj584.

(2) حسين أحمد السرحان، حشد العتبات وهيئة الحشد الشعبي: استعراض قوة ام انفصال ادوار؟، مقال منشور على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3sugVzr.

(3) زيد سالم، القصة الكاملة لخلافات الحشد الشعبي في العراق، موقع العربي الجديد،على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3tdwB9n.

وهو مكون من مجمل الفصائل المرتبطة بـ «حشد العتبات» في العراق، إلى المرجع الأعلى في النجف السيد علي السيستاني[1]. وبالعودة إلى الهيكل التنظيمي القيادي والإداري لهيأة الحشد الشعبي يمكن ملاحظة أنها تدار بنسبة 80 % من خلال قيادات وادارات تنتمي للحشد «الولائي»، في حين إن الحشود المرجعية الاخرى ليس لديها مناصب قيادية عليا أو وسطى داخل الهيكل التنظيمي لهيأة الحشد[2].

كما إن تباين الفصائل المسلحة المنضوية تحت راية الحشد الشعبي، من حيث القوة والسلاح واختلاف الأهداف زاد من احتمالات التصارع فيما بينها [3]، وهذا بات واضحاً من خلال تبادل الاتهامات فيما بينها عبر وسائل الإعلام التي يمتلكها الطرفان من صحف وقنوات فضائية. مثال على ذلك إطلاق تسميات (الميليشيات الوقحة) (ميليشيات منفلتة) (ميليشيات مندسة). وهي تمثل انعكاساً لبوادر خلاف أعمق وأكبر، ظهرت تداعياتها بعد الانتخابات التشريعية المبكرة التي جرت في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021، مما أثار المخاوف أن يتطور الصراع إلى التقاتل الداخلي فيما بينهم.

6-8: أسلحة ومعدات وتجهيزات الحشد الشعبي

تحتوي ترسانة الحشد الشعبي أسلحة متنوعة، بعضها مستحدث وآخر تحصّلت عليه من وزارة الدفاع، كسلاح غير مرمّز بنظام معين يحدد جنس مصدره، وانما هو مجموعة متفاوتة من كل ما يستطيع الحشد توفيره وجمعه بشكل فردي أو عن طريق التنظيمات والتشكيلات التي يتكوّن منها. وتتباين الإحصاءات حول انواع وكميات الأسلحة التي يستخدمها الحشد الشعبي، كونه مؤسسة تطوعية لم يتلق اغلب عناصرها تدريباً وافياً عن قتال الشوارع، وحرب العصابات، بينما تبرز عدة مواضع لتحديد سمات التسليح من خلال المتابعات والرصد الميداني والمشاهد التي تبث عبر القنوات التي غّطت الحرب اعلامياً.

وتتألف تلك الاسلحة من بنادق الكلاشينكوف (AK-47) بإصدارتها ومناشئها المتعددة والبنادق ذات العيار الكبير، أمثال (PKC)، بالإضافة للهاوانات 60 و82 و100 و120 ملم

(1) هشام الهاشمي، تحليل: الخلاف الولائي والمرجعي داخل الحشد الشعبي، مصدر سبق ذكره.

(2) المصدر نفسه.

(3) الجيش العراقي يشنّ حملة عسكرية في البصرة لإنهاء النزاعات المسلحة بين العشائر، صحيفة القدس العربي، بتاريخ، 17 كانون الثاني 2016.

بأحجامها المتنوعة، وبنادق القنص كبندقية الصياد ايرانية الصنع، وبنادق قنص Snaiperskaya HS-50.

وقد اتسعت تلك الترسانة عما كانت عليه في بداية الصراع مع داعش لتشمل عربات نقل صغيرة وشاحنات وبضعة قطع مدفعية قصيرة إلى متوسطة المدى. وقد برز إلى الواجهة من هذه الاسلحة بضعة انواع تميزت بفاعليتها، نوجز منها:

1 ـ السيارات العسكرية من نوع جيب (سفير) ايرانية الصنع. من انتاج شركات (فتح)، أُطلقت في احتفالية رسمية للشركة عام 2008 وهي متعددة الاستخدامات يمكن ان تستخدم كعربة طبابة، قيادة، ومحطة اتصال لاسلكي. وتستخدم مع انواع اسلحة متعددة حسب الحاجة منها:

- صواريخ رجم 107 ملم من نوع فجر.
- بندقية مثبتة مضادة للدروع 106 ملم.
- صواريخ (طوفان) المضادة للدروع.
- صواريخ (رعد) المضادة للدروع.
- صواريخ (طوسان) المضادة للدروع.
- بنادق قذف منوعة العيار.
- اسلحة من عيار 12,7 ملم.

2 ـ راجمات صواريخ صغيرة من عيار 107 ملم.

3 ـ نسخ ايرانية الصنع لأسلحة متوسطة وخفيفة عالمية المنشأ كالـ أي ام 50 المعروفة باسم (الصياد) واسلحة محمولة منوعة امريكية الصنع مثل M4 وM16.

4 ـ راجمات حديد 122 ملم نظام متعددة الصواريخ. تحتوي على اربعين انبوب إطلاق، تثبّت على ظهر شاحنة من نوع مارسيدس بينز أو مان، تم تطويرها من قبل شركة الشهيد حسن بكيري.

5 ـ سيارات دفع رباعية ونصف حمل مثبت عليها انواع من الاسلحة المضادة للأفراد والدروع تتنوع بحسب المجال المستخدمة فيه وكذلك لنقل الافراد والمعدات من منطقة لأخرى بشكل فعال.

6 ـ نظام الاطلاق الايراني المتعدد الفوهات من عيار 168ملم الجديد المستوحى من مدفعية الرصاص المرفقة مع مروحيات كوبرا البحر التي اشترتها ايران من امريكا في السبعينات والتي سمتها (عاصفة).

7 ـ صواريخ أي تي فور.

8 ـ الدبابات الامريكية الصنع (Abrams M1) تم استلامها من وزارة الدفاع العراقية.

9 ـ الدبابات الروسية الرئيسية (T-72) و((T-64و((T-55 الروسية

10 ـ مختلف انواع المدفعية منها M-46.

11 ـ ناقلات الجنود المصفحة مثل (M113).

12 ـ كاسحات الألغام، تم استلامها من مخازن وزارة الدفاع العراقية كجزء من الاسلحة الاضافية لدعم تحركات الحشد من قبل الحكومة.

ولا يمكن ان نهمل ذكر تلك الاسلحة المستحدثة التي تنتجها الفرق الهندسية التابعة سواء للحشد أو القوات الامنية العراقية والتي تباينت بين عربات مصفحة مستحدثة بمواصفات مناسبة للساحة العراقية وطائرات الرصد المسيرة ذات الصنع المحلي. وبحسب الخبراء فإنّ هذا التنوع المميز والقدرة المستحدثة قد أمدت قوات الحشد الشعبي بقدرة جيدة لمجابهة داعش والتغلب عليه في المواضع التي تطلبت افضلية تسليح. وفي 26 حزيران/يونيو2021، نظّمت هيأة الحشد الشعبي عرضًا عسكريًا في معسكر أشرف في محافظة ديالى، على بعد 70 كيلو مترًا شمال شرق بغداد، واستعرضت فيه، مجموعةٌ من أنظمة الأسلحة والمعدات والتجهيزات التي أظهرت «الحشد الشعبي» كقوة عسكرية مكتملة، توازي قدرات الجيش العراقي وأجهزة مكافحة الإرهاب والشرطة الاتحادية أو تفوقها. وشمل العرض معظم الأسلحة والقوات الموجودة تحت تصرف فصائل الحشد الشعبي، بما في ذلك محطات «سراج» المتنقلة للتواصل الرقمي عبر الأقمار الاصطناعية، وأنظمة المراقبة الكهروضوئية المحمولة على المركبات والمنتمية إلى مجموعة «سداد» الإيرانية المنشأ، بما فيها نماذج من «سداد 103» و«سداد-202»، وبعضها مجهَّز بكاميرا حرارية مبرّدة نهارية/ليلية «أر يو 1000». شاركت في الاستعراض أيضاً أعدادٌ كبيرة من عربات «طوفان» المضادة للكمائن والألغام، وهي من صنع شركة «شهيد كلاهدوز» للصناعات الإيرانية وتم تسليمها إلى «قوات الحشد الشعبي»

بين عامَي 2018 و 2020[1]، وكذلك عدد من الطائرات المسيرة بدون طيار Drones، وشمل العرض طائرات مهاجر 6، سحاب 1، باز وسفير[2].

شكل (14): طائرة مهاجر 6 في استعراض الحشد الشعبي

8-7: عقيدة قتال الحشد الشعبي

لا شك ان قيادات الحشد الشعبي وتشكيلاته اتبعت سياقات وأساليب قتال غير تقليدية ضد تنظيم داعش الإرهابي من أجل تقويض سيطرته على الاراضي والمدن التي اغتصبها منذ حزيران/يونيو 2014، اعتمدت بالدرجة الأساس على الحماسة والزخم العقائدي لمقاتلي فصائل الحشد الشعبي، مما مكّنهم من إضعاف إرادة القتال لدى عناصر التنظيم الإرهابي(داعش)، واحتواء زخم تقدمه وقدرته التعرضية. حيث اختلف الأسلوب القتالي في إدارة المعارك لدى قيادات الحشد الشعبي عن ذلك المتبع في القوات المسلحة النظامية، وبذلك تغيرت النتائج التي شكلت مع الوقت صعوبة كبيرة على تنظيم داعش الارهابي في مواجهة مقاتلي الحشد الشعبي الذين اتبعوا استراتيجية غير مألوفة في نشر وانفتاح تشكيلاتهم وتنظيمهم. كما تميزت استراتيجية استخدام تشكيلات الحشد عن اسلوب القطعات العسكرية النظامية في الجوانب المتعلقة بالتخطيط العسكري واسلوب تقييم النتائج واسلوب اختيارها لمناطق

(1) فرزين نديمي، مايكل نايتس. استعراض الميليشيات تحت راية «قوات الحشد الشعبي» (الجزء الثاني): أنظمة القتال البرية، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، بتاريخ 3 آب/أغسطس 2021، على الرابط الالكتروني، bit.ly/3Zpi9cL.

(2) Suadad al-Salhy. Attack of the drones: The true power of Iraqi paramilitaries' aircraft revealed, Middleeasteye, Available at, https://bit.ly/3pfLIhm.

وجبهات خاصة للمواجهة والاشتباك مع تنظيم داعش الارهابي[1]. وكان اسلوب تسليح وتجهيز فصائل الحشد الشعبي، بأسلحة تتلاءم وتتناسب مع طبيعة المعركة واساليب قتال العدو (تنظيم داعش) في ميادين المواجهة أثره الواضح الذي انعكس على عقيدة قتال الحشد الشعبي، من حيث تحديد واختيار نوعيات معينة من الاسلحة والمعدات العسكرية كالصواريخ والرشاشات متوسطة وثقيلة العيار، ومضادات المدرعات والصواريخ الموجهة والصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى والأسلحة المناسبة لمعادلة ميزة استخدام العجلات المفخخة والانتحاريين ودقة التصويب التي تمتع بها عناصر تنظيم داعش الارهابي.

استناداً لنتائج المعارك والعمليات التي خاضتها تشكيلات الحشد الشعبي فإنّ أساليب قتاله كانت تتصف بالديناميكية (حركية)، كونها تعتبر مزاوجة بين مفهوم العمليات السائدة في الحروب النظامية للجيوش التقليدية وبين الحرب الشعبية وحرب العصابات. فكانت استراتيجية إلى جانب التنسيق والتخطيط المشترك والتعاون مع القوات المسلحة العراقية النظامية، قد كسرت مفهوم التفوق التقليدي في قتالات القوات أو الجيوش غير المتناظرة، من خلال مناهج وأساليب مختلفة عما كان متبعاً في القوات المسلحة النظامية. وادخلت بعداً جديداً على مفهوم حروب الجيل الرابع (4GW-Fourth Generation Warfare) المعتمدة على قوة الكيانات الصغيرة المدربة والتشكيلات العصابية والجماعات الإرهابية ذات التسليح المتطور. فكان دخول الحشد الشعبي إلى ساحة المعركة ضد التنظيم الارهابي (داعش) عنصراً جديداً غير معادلة الصراع لصالح الدولة العراقية[2].

(1) عماد علو، العراق الحرب الهجينة، قراءة عسكرية في استراتيجية الحشد الشعبي، المصدر السابق.

(2) المصدر نفسه.

الفصل التاسع

المؤسسة العسكرية العراقية والعلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية

كثيرة هي الأسئلة حول مستقبل العلاقات الامريكية العراقية لاسيما في ضوء مخرجات الحوار الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن الذي انطلقت جولته الأولى، في العاشر من يونيو/حزيران 2020. ومستقبل شكل وطبيعة العلاقات العراقية الامريكية، بالمسار الأمني والعسكري في الحوار الاستراتيجي، في إطار متطلبات استراتيجية الإصلاح للمؤسسات العسكرية والأمنية العراقية، واستناداً إلى الاتفاقات المبرمة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية (الاتفاقية الامنية SOFA-أتفاق الاطار الاستراتيجي Strategic Framework Agreement (SFA))، المعقودة في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 [1].

9-1: الرؤية العراقية

في ضوء تباين المواقف السياسية إزاء النفوذ الدولي والاقليمي في العراق، وانعكاس تداعيات هذا التباين على دائرة صنع واتخاذ القرار في العراق، فمن الصعب تحديد متطلبات

(1) المعاهدة الامنية (SOFA) اتفاقية وضع القوات: بعد عام على إعلان »مبادئ علاقة التعاون والصداقة طويلة الأمد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأميركية« الموقع في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بين الرئيس الأميركي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وكان عبارة عن اتفاقية غير ملزمة لتحديد العلاقات الأميركية-العراقية، مهدت لإجراء محادثات رسمية تحدد العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، لذا تم بين العراق والولايات المتحدة الامريكية التوقيع الاتفاقية الأمنية الإستراتيجية (SOFA) عام ٢٠٠٨، وهي اتفاقية طويلة الأمد، ولقد تضمنت تنظيم سحب القوات الأميركية من العراق وفق جدول زمني بدءاً من حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ على أن تنتهي مع سحب آخر جندي أميركي مع نهاية عام 2011. ينظر: عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الامريكية عام ٢٠١١، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، دراسة منشورة، ص115.

استراتيجية الإصلاح للمؤسسات العسكرية والأمنية العراقية في ضوء مستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية، وفقاً لاتفاقية الاطار الاستراتيجي التي على أساسها انطلق الحوار الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن، بسبب عدم استعداد بعض الأطراف السياسية العراقية لهذا الحوار، بما في ذلك الفصائل المسلحة، مما قد يضع بعض التحديدات على برامج تسليح ورفع القدرات للمؤسسات العسكرية والأمنية العراقية بالتعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية في المستقبل[1].

وعليه فإنّنا سنحاول تلمس الرؤية العراقية لاستراتيجية اصلاح المؤسسات العسكرية والأمني، استناداً لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي، والتي صادق عليها مجلس الأمن الوطني العراقي بجلسته رقم (21) في تشرين الأول/أكتوبر 2015، ومجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية رقم (66) بتاريخ 1 آذار/مارس2016، لمعاضل قطاع الامن الوطني العراقي وضرورة اجراء اصلاح شامل لهذا القطاع المهم وصولاً إلى انفاذ القانون وتحقيق العدالة لجميع العراقيين. وعند مراجعة ملف الأمن في العراق، نجد أن الأمن لا يسير بخط متوازٍ واحد، بل هناك مستويات متباينة جداً. ففي الوقت الذي حقق قطاع الأمن الوطني العراقي بأجهزته العسكرية والامنية انتصاراً عسكرياً حاسماً على تنظيم داعش الارهابي، فإنّ الأمن والاستقرار داخل المدن العراقية لايزال يتعرض إلى العديد من الخروقات والتحديات المتباينة. ومن أبرز معاضل وتحديات قطاع الامن الوطني العراقي ما يأتي:

- عدم اكتمال وتشريع القوانين التي تنظم عمل المؤسسات العسكرية والأمنية.
- تعدد وكثرة مؤسسات الأمن في العراق، وهناك تقاطع في المهام والواجبات، وهذا يعني مشكلة بنيوية في هيكلية قطاع الامن الوطن العراقي تمظهرت بانعدام المركزية والتنسيق والتعاون بين تلك المؤسسات.
- عدم وضوح الاستراتيجيات والسياسات وسياقات العمل لبعض المؤسسات الامنية والعسكرية.
- الفساد الاداري والمالي وضعف الرقابة، والتدخلات السياسية في عمل الاجهزة والمؤسسات الامنية.

(1) Randa Slim. A moment of reckoning for the US and Iraq, Middle East Institute, June 9, 2020, bit.ly/41ulwRD.

- نقص واضح في مهارات الموارد البشرية في بعض التخصصات العلمية والتكنولوجية.
- ضعف الثقة وانحسار التعاون بين المؤسسات الامنية والعسكرية والمواطنين.
- التداخل وضعف التنسيق والتعاون والتكامل بين المؤسسات والاجهزة الاستخبارية.
- غياب منظومة قيادة وسيطرة مركزية تتمتع بصلاحيات تمكنها من حشد موارد البلاد البشرية والمادية والعسكرية لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.
- زيادة حدة التوترات بين الاجهزة الامنية والعسكرية الاتحادية وقوات البيشمركة الكردية وبعض فصائل الحشد الشعبي.

2-9: الاسبقيات

يمكننا تحديد الاسبقيات لاستراتيجية الإصلاح المطلوبة، من خلال البيان المشترك لحكومتي الولايات المتحدة والعراق ونتائج الجولة الرابعة من الحوار الاستراتيجي بين الجانبين الذي عكس بشكل واضح أهداف المفاوض العراقي من الحوار والذي يعبر عن الرؤية العراقية لطبيعة العلاقة المستقبلية مع الجانب الأمريكي في جانبها العسكري والأمني والذي شدّد على ما يلي:

- أهمية تعزيز الشراكة الاستراتيجية وتحقيق الاستقرار.
- تغيير الصفة القانونية للقواعد الأميركية في العراق، لتعمل وفقاً للقوانين العراقية.
- العمل على إعادة تنظيم الوجود العسكري الاجنبي ولا سيما الامريكي في العراق.

ويبدو أن اسناد تنظيم وتنسيق العلاقة المستقبلية في المسار العسكري والأمني إلى لجنة فنية مهنية عسكرية من الجانبين، استند إلى قراءة موضوعية، لما سوف يترتب عليه إعادة تنظيم الوجود العسكري الاجنبي والامريكي في العراق، من تبعات وكلف سياسية واقتصادية وامنية عدة على الجانب العراقي من الصعب مواجهتها لا سيما في ظل التحديات السياسية والامنية والاقتصادية والصحية التي تواجه الدولة العراقية، ومن دون أن يرافق ذلك حصول أي ثغرات أمنية خلاله أو بعد إتمامه، وان يضمن المصالح الأمنية لجميع الأطراف. ولا شك أن عملية تطوير القدرات العسكرية العراقية سيصيبها الشلل فيما لو قررت الولايات المتحدة والقوات الأجنبية العاملة تحت مظلة التحالف الدولي للحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي،

الانسحاب في أي وقت من الأوقات، دون أن يكون هناك التزام استراتيجي يربط علاقاتها بالعراق.

ان أهمية تـأثير المسار الامـني والعسـكري في الحوار الاستراتيجي بين واشنطن وبغداد، علـى مستقبل العلاقـات الامريكيـة العراقيـة، يأتي مـن خلال الدور المهم للولايات المتحدة الامريكية في دعم برامج تسـليح الجيش العراقـي، والتعـاون المشـترك في أطـار الاتفاقيـة الامنيـة وفي مجال مكافحة الارهاب. حيث ان برامج التسلح المستقبلية للمؤسسة العسكرية والأمنية العراقية ستضفي دور حيوياً على جاهزية الدور القتالي للجيش العراقي والمؤسسة الأمنية، لمواجهـة التهديـدات الأمنية المحتملـة لمرحلـة تغير دور الوجود العسكري الأجنبي والامريكي في العراق التي كانت مقررة نهاية عـام 2021، وتحـدد العلاقـات الأمنيـة بـين البلـدين وتحكـم الوجـود العسـكري الاميركـي، وتقـرر الصـلاحيات العملياتيـة والنشـاطات العسـكرية الأميركيـة، والانسـحاب بالتـالي مـن العـراق، وتكفـل الحمايـة للقـوات الاستشارية الامريكية.

3-9: العراق وحلف الناتو

من الجدير الإشارة إلى العلاقة مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، التي تبلورت من خلال اتفاقية تدريب قوات الأمن العراقية بين حكومة جمهورية العراق ومنظمة حلف شمال الأطلسي (**North Atlantic Treaty Organization-NATO**)، الموقعة في بروكسل بتاريخ 26 تموز/يوليو 2009، التي اتفق الطرفان فيها على أن تقدم بعثة الحلف في العراق، المساعدة لمؤسسات تدريب قوات الأمن العراقية وتطويرها على أساس التخصص، من أجل بناء قوات أمن عراقية فعالة ودائمة ومهنية محترفة. ليتطور هذا التعاون مع الناتو بالتوقيع على برنامج شراكة وتعاون ثنائي مشترك (IPCP)، تم الاتفاق عليه في24 أيلول/سبتمبر 2012، حيث وفرّ إطاراً للحوار السياسي والتعاون المتخصص في تطوير قدرات مؤسسات الأمن والدفاع العراقية في مجال التدريب والتطوير، فضلاً عن مساندته للعراق ضمن إطار الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب الدولي. هذه الشراكة تطورت لاحقاً من خلال الاتفاق بين مستشارية الامن القومي العراقية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، للعمل منذ عام 2013، على برنامج تطوير استراتيجية أمنية وطنية تركز على مفهوم الأمن الإنساني وتعزز الشمول والمساواة، وبدعم مالي من الولايات المتحدة

وبريطانيا والاتحاد الاوربي، استهدف البرنامج تأطير طرق الحكومة في تطوير قطاع أمني قابل للمساءلة، وميسور التكلفة، وتمثيلي ومتجاوب يعكس حاجات العراقيين وهواجسهم، واقتراح خطة اصلاح وتطوير، وتحديد الأولويات على المدى القصير والمتوسط والطويل، لتحسين كفاءة قطاع الأمن العراقي وفاعليته ومساءلته، إضافة إلى ضمان تنسيق التدخلات الإصلاحية بشكل بنّاء ضمن إطار عمل مركزي واحد[1].

وتتضمن أهداف الخطة كذلك، تأسيس آليات للتعاون والتنسيق، وتعزيز قدرة الإشراف الديموقراطي للجنة الأمن والدفاع، وزيادة انخراط الحكومة مع المجتمع المدني، وتحسين قدرة المجتمع المدني في مجال إصلاح القطاع الأمني، وفق استراتيجية الامن القومي العراقية وتماشياً مع البرنامج الإصلاحي للحكومة. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصلاح قطاع الأمن في العراق منذ 2013 بحكم دوره الأوسع في مجال دعم سيادة القانون. لذلك فإنّ تحديد الأولويات الأمنية في العلاقة بين البعثة العسكرية لحلف الناتو، والتي من ضمنها قوات امريكية كانت هي الأخرى أحد أهداف المفاوض العراقي ضمن مسارات الحوار الاستراتيجي بين واشنطن وبغداد، ومن خلاله يمكن بحث أو تلمس الموقف الامريكي من قوات الحشد الشعبي كونها قوات عراقية رسمية، إلى جانب تعزيز وتطوير القوات العسكرية العراقية عبر تقديم المساعدات اللوجستية والدعم الأمني والعسكري، وبما يضمن أمن وسيادة العراق كدولة مستقلة، وبعيداً عن التأثيرات والتقاطعات الاقليمية والدولية في المنطقة. انظر الشكل (15) لجان برنامج اصلاح قطاع الأمن القومي العراقي.

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: استراتيجية لإصلاح القطاع الأمني في العراق، على الرابط الالكتروني .https://bit.ly/3FHWIdP

شكل (15): لجان برنامج اصلاح قطاع الأمن القومي العراقي

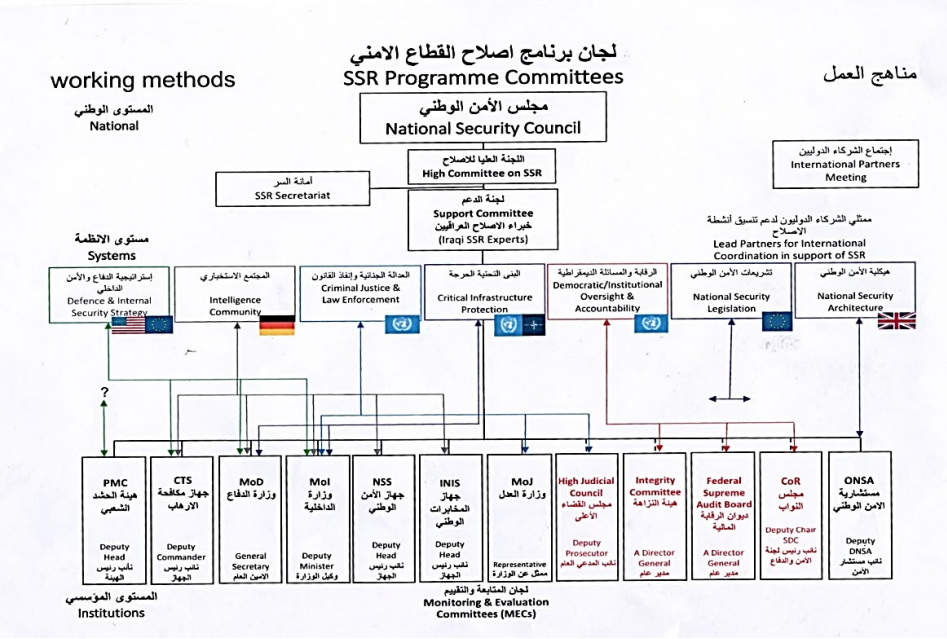

4-9: الرؤية الامريكية

منذ الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011، وطبقاً للاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق، واتفاقية «الإطار الاستراتيجي لعمل القوات الأمريكية في العراق» المبرمة بين البلدين عام 2008، ركزت الاستراتيجية الأمريكية في العراق على التعاطي مع ثلاث قضايا ترتبط بالأمن العراقي والأمن الإقليمي الأوسع وهي كما يأتي:

1-4-9: مواجهة تنظيم «داعش» الإرهابي:

فعلى الرغم من هزيمة «داعش» عسكريا[1]، إلا أن التقديرات العسكرية الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية عام 2019، تشير إلى إن أعداد عناصر التنظيم تتراوح ما بين 14000 و18000 مقاتل، يتوزعون على مساحة جغرافية تشمل الخارطة العراقية والسورية[2]، وعليه، فإنّ دور

(1) Michael Knights, «U.S. Interests and the Unsustainable Status Quo in Iraq,» The Washington Institute for Near East Policy, 12 Nov 2019, at: https://bit.ly/2LozNcL (Date of Entry: 13 May 2020).

(2) «Armed Conflict in Syria: Overview and U.S. Response,» Congressional Research Service, 12 Feb 2020, at: https://bit.ly/3bqqoM9 (Date of Entry: 13 May 2020).

الولايات المتحدة في القضاء على خلايا وفلول «داعش» هو أحد محاور الحوار الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن.

9-4-2: الدور الإيراني في العراق

فقد بات العراق، ساحة رئيسة للتنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإيران، حيث تشعر الاولى بخطورة التوسع الإيراني في العراق في مرحلة ما بعد «داعش»، وتعتقد بأهمية إلا يُسمح للفصائل المسلحة التي تدعمها إيران بالهيمنة على المنظومة الأمنية والبنية السياسية في العراق، وجعْل العراق جزءاً من استراتيجية إيران للهيمنة الإقليمية، ومن ذلك أن يكون جسراً برياً واصلاً بين إيران وسوريا فلبنان[1].

9-4-3: وضع الحشد الشعبي

آليات ضبط الفصائل «الولائية» (وتحديداً الفصائل الخمسة الكبرى: كتائب حزب الله، وعصائب أهل الحق، وحركة النجباء، وكتائب سيد الشهداء، وكتائب الإمام علي)[2]، بأهمية الحوار الاستراتيجي من وجهة النظر الامريكية، التي تعتقد أن هذه الفصائل تشكل أحد أبرز التحديات الأمنية التي تواجهها القوات الأمريكية والأجنبية في العراق منذ عام 2018، فقد أخذت هذه الفصائل على عاتقها شنّ هجمات على القوات والمصالح الأمريكية في العراق[3].

استناداً لما سبق فإنّ الرؤية الامريكية لمستقبل العلاقة مع العراق لا تضع في الأفق مسألة الانسحاب من العراق، على الأقل في المرحلة الراهنة، لأن ذلك من شأنه أن يقوي النفوذ الإيراني في العراق، والإرهاب والتطرف الإقليمي-مما يحمل تداعيات خطيرة على الأمن القومي للولايات المتحدة. مثلما ثبت أن انسحاب الولايات المتحدة من العراق في

(1) Martin S. Indyk, «U.S. strategy toward Iran, The Brookings Institution,» 28, Mar 2017, at: https://brook.gs/2yHlPjt (Date of Entry: 13 May 2020)..

(2) عقوبات أمريكية على 3 قادة لمليشيات عراقية ومليونير فاسد»، موقع الحرة، 2019/12/6. https://arbne.ws/3tqMt7D؛

مايكل نايتس، «عقوبات على شخصيات سياسية عراقية: الأثر والرسالة»، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2019/7/19 على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3B48Ulr.

(3) Michael Lipin, Rikar Hussein, «Pro-Iran Shiite Militias in Iraq Expanding Despite Iraqi Leaders' Efforts to Curtail Them,» Voanews, 22 Sep 2019, at: https://bit.ly/2T1GEwQ (Date of Entry: 13 May 2020).

عام 2011 كان خطأ فادحًا ومكلفًا، بعد فوات الأوان، فإنّ انسحابًا أمريكيًا مستقبليًا لقواتها ودعمها للحكومة العراقية-لا سيما دعم قوات الأمن العراقية- سيكون له تأثير كبير على مصالح الولايات المتحدة الامريكية، في الشرق الأوسط[1]. لذلك جاءت الدعوة الأمريكية إلى إجراء حوار إستراتيجي مع العراق، في أواخر عهد الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب Donald Trump)، تعبيراً عن توجه أمريكي لتطوير أو تحديث الرؤية الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق، وهذا ما يمكن تلمسه من خلال دراسة (الدكتور أنتوني بفاف Anthony Pfaff)[2]، الذي طالب برؤية أمريكية جديدة لتطوير أو تحديث الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق، عبر حوار إستراتيجي بين بغداد وواشنطن، وذلك في دراسته التي نشرها معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لكلية الحرب بالجيش الأمريكي، الموسوم (احترافية الجيش العراقي: التواجد العسكري الأمريكي في العراق بعد داعش،

(Professionalizing The Iraqi Army; US Engagement After the Islamic State)

كما نشرها المجلس الأطلنطي في 3 شباط/فبراير 2020[3]. وقد حاول أنتوني بفاف في دراسته وضع تصور مستقبلي لأسس التواجد العسكري الأمريكي بالعراق، من خلال المطالب التالية:

- دعوة المؤسسات الأمنية الأمريكية للقلق بشكل أساسي بشأن تطور «قوات الأمن العراقية»، التي ستضطر إلى محاربة تنظيم داعش الارهابي، وتلبية مجموعة واسعة من المتطلبات الأمنية والدفاعية الأخرى.

(1) Karl Kaltenthaler, Munqith Dagher, Anthony Cordesman, A U.S.-Iraq Strategic Dialogue: A Question of Interests and Expectations, Fikra Forum, May 14, 2020, bit.ly/3Zdg1oI.

(2) الدكتور أنتوني بفاف عقيد متقاعد بالجيش الأمريكي، أستاذ الدراسات الاستراتيجية في معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لكلية الحرب بالجيش الأمريكي، والمستشار العسكري بوزارة الخارجية الأمريكية، وزميل المجلس الأطلنطي، كان كبير مستشاري الجيش للدولة، شغل منصب الملحق العسكري في بغداد رئيس الشؤون الدولية الشؤون العسكرية للقيادة المركزية للجيش الأمريكي، وملحق دفاع في الكويت. خدم مرتين في عملية «حرية العراق»، التي كان يشغل فيها ذات مرة منصب نائب رئيس معلومات استخبارية لفريق عمل العمليات الخاصة المشتركة وبصفته كبير المستشارين العسكريين في فريق تدريب مساعدة الشرطة. كما شغل منصب ضابط مخابرات كبير في المخابرات العراقية، عمل ضمن فرقة العمل وكمراقب للأمم المتحدة على طول الحدود العراقية – الكويتية.

(3) C. Anthony Pfaff, PROFESSIONALIZING THE IRAQI ARMY: US ENGAGEMENT AFTER THE ISLAMIC STATE, Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, January 2020.

- على الولايات المتحدة تحديد الغرض من التعاون الأمني مع بغداد، وألا يقتصر على إلحاق الهزيمة بتنظيم «داعش» أو غيره من التنظيمات الإرهابية.
- ينبغي إلا يقتصر التعاون الأمني مع بغداد على تأسيس شريك قادر على تهديد المصالح الإيرانية، فالعراق وإيران خاضا حربًا دموية طويلة ولا مصلحة لهما في العودة إلى هذه الحرب من جديد، كما أن طهران لا تملك في الوقت الراهن كثيرًا من الأدوات أو الموارد.
- يجب على واشنطن منافسة طهران بفعالية أكبر، آخذة بعين الاعتبار المكاسب المتوقّعة من خلال دعم الدور العراقي في الترتيبات الامنية الإقليمية، ويكون عضوًا بنّاءً في المجتمع الدولي.

9-5: تدابير مطلوبة

يؤكد الدكتور انتوني بفاف، في دراسته أن الجيش العراقي الذي تأسس بإشراف أمريكي بعد عام 2003، يمتلك نقاط ضعف (قيادات ليست على قدر كبير من الكفاءة المطلوبة، وانقسام الولاءات وغياب قوة الجنود) بمعنى ضعف إرادة القتال، فضلًا عن ضعف المؤسسات العسكرية والأمنية، استشراء الفساد، وسوء الاتصالات، وضعف الأداء الاستخباراتي، وارتفاع معدلات التغيُّب عن العمل (ظاهرة الفضائيين). مما يؤشر إلى أن الوضع الأمني في العراق لا يزال هشًّا، ويحتاج لمزيد من الدعم الدولي حتى تتمكن القوات العراقية من بسط سيطرتها، ولن يتأتّى ذلك إلا بالمكاسب العراقية من التعاون الأمني مع الولايات المتحدة، الذي لا يقتصر على الأسلحة (بما في ذلك الطائرات، وأنظمة التسليح الرئيسية، والمعدات، وأعمال الصيانة) ولكن من خلال تقديم المعلومات الاستخباراتية، وتقديم أوجه الدعم والتدريب وتبادل الخبرات لتكون العمليات العسكرية العراقية على نحو أفضل. بالإضافة إلى تحفيز التدابير التالية لمعالجة أوجه القصور التي يجب حلها إذا أُريد للجيش العراقي أن يكون ذا طابع مهني[1].

- **وحدة القيادة:** من خلال توسيع صلاحيات وزير الدفاع العسكري، بسلطات واختصاصات كاملة على جميع الأجهزة الأمنية، بما في ذلك قوات «الحشد الشعبي» التابعة لرئيس الوزراء.

(1) C. Anthony Pfaff, ibd.

- **اصلاح الهيكل التنظيمي:** للمؤسسات العسكرية والأمنية بحيث يتمكن صغار القادة القادرين على الاستجابة السريعة من خلال التسلسل القيادي العسكري المُتعارف عليه. فضلًا عن تعزيز الروابط بين هذه الأجهزة، وتحديد ساحات العمل ومجالات تداخل وتكامل المسؤوليات والمهام.
- **مكافحة الفساد:** من خلال الربط بين الدعم الأمريكي، بما في ذلك أعمال التدريب مع تقديم الخبرة والدعم التكنولوجي، وتبني ممارسات الشفافية والمساءلة، عبر تأسيس آلية ديناميكية يصبح معها التخلي عن الممارسات الفاسدة جديرًا بالاهتمام.
- **الدعم الاستخباراتي والتكنولوجي واللوجيستي:** من خلال تشجيع العراقيين على استخدام وصيانة الاتصالات العسكرية، وتحسين عملية تبادل المعلومات الاستخباراتية، والأهم من ذلك العمل المشترك بين أجهزة الاستخبارات الأمريكية والعراقية من أجل تزويد القوات العراقية بمعلومات تكتيكية في الوقت المناسب وقابلة للتنفيذ. فضلًا عن القضاء على صراع الأجهزة واستخدام أجهزة الاستخبارات والأمن لمراقبة أنشطة بعضها بعضًا.
- **رفع الكفاءة الإدارية للمؤسسات العسكرية:** من خلال تحسين القدرات الإدارية من مساءلة وموارد ورواتب أفضل للجنود، وصولًا لبناء الثقة بين الجنود والقادة، والتوسع في تعيين خريجي الجامعات، خاصة في المجالات الفنية.
- **تكثيف التعاون العلمي والأكاديمي:** بين المدارس التعليمية العسكرية الأمريكية والمدارس العسكرية والأمنية العراقية، بالتركيز على المهارات التكتيكية والتشغيلية والمعايير والضوابط الوظيفية. إضافة إلى ذلك، يتعين على الولايات المتحدة أن تحاول إعادة تنشيط برامج اللغة الإنجليزية في المعاهد والكليات العسكرية العراقية، حيث إن القيام بهذا من شأنه أن ييسر التشغيل والتعاون البيني مع القوات الأمريكية وقوات التحالف.
- **التعريف بحالات التأثير الإيراني:** من خلال تجنب سياسات الكراهية وعدم التسامح، والعمل على جعل العراقيين يختارون دومًا بين العلاقة مع الولايات المتحدة والعلاقة مع إيران، من خلال المزايا الأمريكية لبناء جيش عراقي أكثر مهنية وغير طائفي.

- **تشجيع الحكومة العراقية على عدم إنشاء مؤسسات أمنية جديدة:** على أسس طائفية أو عرقية، وتشجيعها على وضع جميع الأجهزة الأمنية تحت السيطرة التنفيذية المباشرة، إما من قبل وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية، حسب الاقتضاء.
- **ضرورة الحفاظ على علاقة مع القوات الكردية** ودعمها، ولكن بطريقة تبني-أو في الأقل لا تُقوّض- العلاقات مع بغداد. وتشجيع المزيد من التعاون الدولي لزيادة الموارد المتاحة للجيش العراقي وشرعية الوجود الأمريكي.

من المهم الإشارة إلى أن ما طالب به (الدكتور أنتوني بفاف Anthony Pfaff)، في دراسته، قد لا يكون بالضرورة ما سيلتزم به المفاوض الأمريكي في المسار العسكري والأمني للحوار الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن، وقد يتقاطع مع مطالب واتجاهات المحاور العسكري العراقي، مما سيضع الكوابح والعراقيل امام التقدم في هذا المسار.

6-9: كوابح تنفيذ مخرجات الحوار الإستراتيجي العراقي-الأمريكي

يتضح مما سبق أن كل من العراق والولايات المتحدة الامريكية يسعيان عبر الحوار الإستراتيجي بينهما، لتأسيس علاقات إستراتيجية جديدة، منطلقها تغيير صفة ومهام ما تبقى من الوجود العسكري الأمريكي في العراق، وتعمل في الوقت نفسه على تحقيق قدر من الاستقرار الأمني والسياسي على اعتبار أن تحديد موعد وجدول لإنهاء التواجد العسكري الأمريكي سيحقق أحد أهداف بعض القوى السياسية العراقية المعارضة لاستمرار وجود القوات الأجنبية والأمريكية في موقف يتماهى مع الموقف الإيراني إزاء الوجود العسكري الأمريكي. وبالمقارنة بين الرؤية العراقية ونظيرتها الامريكية إزاء أسس مستقبل التعاون العسكري والأمني بين البلدين نجد أن هناك بعض الكوابح لمخرجات الحوار الإستراتيجي العراقي-الأمريكي وقابليتها للتنفيذ على أرض الواقع التي قد تعيق التوصل إلى تفاهمات من اجل الشراكة والتعاون العسكري والأمني بينهما، ويمكن الإشارة إلى بعضها في النقاط التالية:

1-6-9: ستواجه الحكومة العراقية، معاضل عديدة بموضوع مستقبل «الشراكة الإستراتيجية Strategic Partnership » مع الولايات المتحدة على أساس اتفاقية الإطار الاستراتيجية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة عام 2008؛ بسبب حالة الانقسام السياسي الحاد بين القوى السياسية بشأن الموقف من الولايات المتحدة؛ والتي تتمظهر كما يلي:

- تكتلات وقوى سياسية، ترى أهمية استمرار بقاء القوات العسكرية الأمريكية في إطار تصور أوسع يقوم على شراكة متعددة الجوانب لا تقف عند حد الشراكة العسكرية فقط.
- تكتلات وقوى سياسية ترفض تماماً أي تواجد عسكري أمريكي وغير عسكري داخل العراق.
- تكتلات وقوى سياسية تتوسط المسافة بين القبول التام والرفض التام لدور أمريكي يقوم على شراكة متعددة الجوانب مع العراق.

9-6-2: رفض الفصائل المسلحة (فصائل المقاومة الإسلامية)، لمخرجات الحوار الاستراتيجي؛ حيث اعتبرت توصل الطرفين الأمريكي والعراقي لموعد نهائي يتم فيه سحب القوات الأمريكية من العراق مجرد تغيير في المسميات[1]، وليس تغييراً في مضمون وطبيعة البقاء العسكري الأمريكي داخل العراق، حيث تستهدف واشنطن من ذلك – وفقاً لرؤية الفصائل المسلحة-إعادة انتشار قواتها لضمان استمرار البقاء تحت مسميات أخرى.

9-6-3: ترفض حكومة إقليم كردستان العراق الانسحاب الأمريكي؛ نظراً لطبيعة علاقات التعاون الثنائية المتميزة التي تجمع بين واشنطن وأربيل. وهذا الرفض كان سبباً مباشراً في استهداف الفصائل المسلحة (فصائل المقاومة الإسلامية)، للقواعد العسكرية الأمريكية في الإقليم عدة مرات كان أبرزها الهجوم على القاعدة الأمريكية بمطار إربيل عدة مرات على مدار العامين الماضين والعام الحالي[2].

9-6-4: من المرجح أن تستمر سياسة فرض العقوبات على بعض فصائل الحشد الشعبي، نتيجة لاهتمام الإدارة الأمريكية بالحدّ مما تراه من آثار سلبية للدور الإيراني في العراق والمنطقة، والأهم بسبب توجه هذه الفصائل نحو استئناف استهداف الوجود الأمريكي في العراق مع توقُّع إبقاء إدارة بايدن على وجودٍ للقوات الأمريكية (مستشارين ومدربين)، ضمن جهود مكافحة الإرهاب.

(1) Karl Kaltenthaler, Munqith Dagher, Anthony Cordesman. A U.S.-Iraq Strategic Dialogue: A Question of Interests and Expectations, at: https://bit.ly/3FHLupM (Date of Entry: 13 October 2021).

(2) Karl Kaltenthaler, ibd.

9-6-5: صعوبة تأمين الحماية اللازمة للمصالح والمواقع الأمريكية من قواعد وعتاد، وللمستشارين العسكريين الذين يتولون مهام التدريب والتسليح والعمل الاستخباراتي.

9-7: المقارنة بين الرؤية العراقية والامريكية

من خلال المقارنة بين الرؤية العراقية ونظيرتها الامريكية وما يعترضهما من كوابح، فإنّه بقدر تعلق الأمر بالمسار العسكري في إطار الحوار الاستراتيجي فإنّه من مصلحة كلا الطرفين الالتقاء والبناء على المشتركات فيما يتعلق بإصلاح الهيكل التنظيمي، وبتسليح القوات المسلحة العراقية، القوة الجوية والدفاع الجوي، وأنظمة التسليح الرئيسية، والمعدات، وأعمال الصيانة، والتعاون الاستخباري والتدريب وتبادل الخبرات. والابتعاد عن التقاطعات التي تتعلق بالمواقف السياسية مثل الموقف من الصراع الإيراني الأمريكي والموقف من الفصائل «الولائية» ضمن الحشد الشعبي. اجمالاً، يشكّل الحوار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة تحدياً لكلا البلدين، في اتجاه رسم معالم علاقة استراتيجية مستدامة، تخدم أهدافهما ومصالحهما، وتساعد في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

الفصل العاشر

أهمية إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية العراقية

لم يعد خافياً على أحد أن الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي وما أفرزته من دروس مستنبطة، وفي ضوء التهديدات الداخلية والخارجية، قد أبرز الحاجة إلى ضرورة إعادة النظر بالهياكل التنظيمية للمؤسسة العسكرية والأمنية العراقية، من خلال استحضار مرتكزات الأمن الوطني العراقي، لغرض تقليص الترهل والازدواجية في عمل الوحدات والقيادات داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية، بما يعزز مبدأ وحدة القيادة والسيطرة في ادارة الموارد البشرية والمادية المتيسرة للدولة العراقية لضمان واستقرار الأمن الوطني العراقي واستدامته في مواجهة التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية. وهنا لابد أن نتساءل عن الخيارات المطروحة لإعادة تنظيم المؤسسات العسكرية والأمنية العراقية في إطار ما ورد في الدستور العراقي لسنة 2005، لتكون قادرة على تنفيذ المهمات الموكلة إليها بدون أن تشكل تهديداً للسلطات المدنية التي أسند الدستور العراقي لها قيادة المؤسسات العسكرية والأمنية العراقية؟

10-1: تنظيم القوات المسلحة العراقية في الدستور

أهتم الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 بهذه المسألة عندما نصّ في المادة (9) أولا: أ ـ «تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو اقصاء وتخضع لقيادة السلطة المدنية وتدافع عن العراق ولا تكون اداة لقمع الشعب العراقي ولا تتدخل في الشؤون السياسية ولا دور لها في تداول السلطة»[1].

(1) الدستور العراقي النافذ لسنة 2005.

وكانت سلطة الائتلاف المؤقتة قد استندت في حلّ المؤسسات العسكرية والأمنية العراقية إلى خطة أُنيط بوضعها واعدادها (معهد جون هوبكنز John Hopkins Institute) في واشنطن، أُطلق عليها أسم (العراق بعد الحرب، ثم تغير إلى، العراق الجديد)، حيث استغرق إعدادها عامين كاملين، وقد اشتملت على (17) مجلد. شارك في إعدادها خبراء عرب وعراقيون ومخططون ومفكرون أمريكان. سلمت المجلدات إلى البيت الأبيض في شهر كانون الثاني/يناير 2003، أي قبل شهرين ونصف الشهر من الغزو الامريكي للعراق[1]. استناداً لتلك الخطة فقد حُلّت القوات العراقية في عام 2003، بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (2) الصادر في 7 أب/أغسطس 2003، المعني بحلّ الكيانات العسكرية والأمنية العراقية. ثم أعادت سلطة الائتلاف المؤقتة تشكيل جيش عراقي جديد بموجب أمرها المرقم (22) في 8 آب/اغسطس 2003، بهدف توفير قدرات عسكرية تدعم الأمن الداخلي العراقي، أثناء فترة الاحتلال الأمريكي للعراق. وشابت عملية إعادة بناء وتسليح القوات المسلحة العراقية، في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق في العام 2003، الكثير من الأخطاء البنيوية، بسبب غياب دستور عراقي متفق عليه، مما جعل من الصعب الوقوف على تصور عراقي موحد ازاء اتجاهات ومديات تسليح وبناء الجيش العراقي الجديد. وهو ما دفع سلطة الاحتلال الأمريكي إلى محاولة تطبيق التنظيم الأمريكي، بتشكيل رئاسة اركان مشتركة في وزارة الدفاع. ولكن ذلك لم يحدث، فبقيت القيادات والتشكيلات الأدنى التي استحدثت لهذا الغرض عبئاً على الهيكل التنظيمي لوزارة الدفاع، ولا تتسق مع نظام معركتها، الذي اعتاد عليه الضباط والمراتب اللذين التحقوا من الجيش السابق بالجيش الجديد.

10-2: القوات المسلحة والسلطة المدنية

مما يجدر ذكره، أن رجل الدولة (السياسي)، في العراق لايزال يفتقر للمعارف المتعلقة بسياسة الدفاع، وإدارة استخدام القوات المسلحة في زمن السلم والحرب، على الرغم من أن اتخاذ قرار الحرب في أي دولة كانت هي من أخطر مسؤوليات السياسيين ورجال الدولة لاسيما في وقت زاد التطور التكنولوجي السريع من تعقيدات الحرب الحديثة. وبما أن الحرب وظيفة سياسية فلابد لرجل الدولة أن يكون على بيّنة من أساليب وطرق التعاطي مع المؤسسات الأمنية والعسكرية في إطار السياسة العامة للدولة. ومن الجدير بالذكر أن المادة التاسعة من

(1) بول بريمر، عام قضيته في العراق، ص17، وص38، وص157.

الدستور العراقي النافذ لسنة 2005، أخضعت القوات المسلحة لقيادة السلطة المدنية (Civil Authority)، دون توضيح أسس تنظيم وشكل وصلاحيات هذه القيادة المدنية للمؤسسات العسكرية والامنية، كما لم توضح المادة التاسعة مفهوماً محدداً لـ(القوات المسلحة العراقية)، وماذا يشمل هذا المصطلح، وبالتالي لم توضح طبيعة السياسة العسكرية التي ينبغي أن تمارسها السلطة المدنية في إطار تعاطيها وتعاملها مع المؤسسة العسكرية والأمنية. خصوصاً أن الدستور وفي الفقرة (ب/أولاً) من المادة التاسعة قد حظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة (دون أن يعطي تعريفاً واضحاً لمصطلح الميليشيات المقصود في البيئة السياسية والأمنية العراقية)، وخصّت المادة التاسعة، جهاز المخابرات الوطني العراقي بجمع المعلومات وتقويم التهديدات الموجهة للأمن الوطني وتقديم المشورة للحكومة العراقية. ويكون تحت (السيطرة المدنية)، دون أن تستخدم مصطلح (قيادة السلطة المدنية).

وعلى الرغم من كون السياسة العسكرية جزءاً مهماً من السياسة العامة للدولة، والتي تمارسها السلطة المدنية من خلال مؤسسات أنشأتها خصيصاً، تهدف إلى إعداد واستخدام الموارد المادية والبشرية لتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية أو الإنسانية العامة، باستخدام القوات المسلحة الوطنية، لحماية الوطن والدفاع عن سيادته ووحدة ترابه من خلال شنّ حرب أو منعها؛ إلا أن الفقرة الفرعية(هـ/أولاً) من المادة التاسعة وضعت قيوداً على صلاحيات السلطة المدنية في تطوير القدرات التسليحية للقوات المسلحة العراقية بسبب مفهومها المتعدد التفسيرات والتأويلات، عندما ربطت بين احترام الحكومة العراقية لالتزاماتها الدولية بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وبين كل ما يتصل بتطوير وتصنيع وانتاج واستخدام معدات ومواد وتكنولوجيا وأنظمة للاتصال يمكن لأيٍ كان تفسيرها بأنها ذات استخدام مزدوج لإنتاج واستخدام الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وهذا قد يشمل المقذوفات البالستية والطائرات والمدفعية وغيرها من فروع الصناعات الحربية، مما قد يجعل عمليات إعادة تسليح وتجهيز القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية مرهونة بالإرادة الخارجية الأجنبية.

10-3: توزيع المناصب القيادية

لغرض تعزيز قيادة السلطة المدنية على القوات المسلحة العراقية فقد فوض الدستور العراقي لسنة 2005، مجلس النواب العراقي في المادة (70) انتخاب رئيس الجمهورية وهو

القائد الاعلى للقوات المسلحة (للأغراض التشريفية والاحتفالية)، بحسب الفقرة (تاسعاً) من المادة (73). كما فوّض الدستور مجلس النواب أيضاً في المادة (76)، بالموافقة على مقترح رئيس الجمهورية تعيين رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة العراقية بحسب المادة (78) من الدستور. وقد منحت الفقرة (اولاً) من المادة (81) الحق لرئيس الجمهورية بأن يقوم مقام رئيس مجلس الوزراء عند خلو المنصب لأي سببٍ كان. وهذا يعني ضمنياً قيامه بمهام القائد العام للقوات المسلحة. كما فوّض الدستور، مجلس النواب العراقي في الفقرة (ج/خامساً) من المادة (61) والفقرة (خامساً) من المادة (80) الموافقة على تعيين رئيس اركان الجيش، ومعاونيه، ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات، بناء على اقتراح من مجلس الوزراء. ولكن لم يُعمل بشكل واضح بهذه السياقات وبقي شغل المناصب القيادية مرهوناً بالمحاصصة والتوافقات السياسي، مما انعكس سلباً على الأداء في الميدان، والدليل على ذلك ما حصل من كارثة في حزيران/يونيو 2014.

ومن الجدير بالذكر أن الدستور العراقي لم يحدد أو يتطرق بالتفصيل لصلاحيات (القائد العام للقوات المسلحة)، وهو شخصية مدنية قد تكون بعيدة عن معارف وسياقات عمل المؤسسات العسكرية والأمنية، ولم يخصص له هيأة ركن واضحة لتقديم المشورة له في قيادة القوات المسلحة، الامر الذي أتاح الفرصة لمن تسنّم منصب القائد العام للقوات المسلحة مستندين إلى المادة (110) من الدستور بتشكيل عدد من قيادات العمليات في بغداد والمحافظات دون وضع أسس واضحة لعمل وصلاحيات هذه القيادات وعلاقاتها مع السلطات المدنية(المحافظ ومجلس المحافظة)، مما ولّد ارباكاً في الصلاحيات انعكس سلباً على الأداء، في حين خصص الدستور العراقي المواد (84) و(99)، لتنظيم عمل جهاز المخابرات الوطني والقضاء العسكري، على أن تحدد واجباتها وصلاحياتها بقوانين تصدر لاحقاً، وأخضعها لرقابة مجلس النواب، والغريب أيضاً أنه لحد الآن لم يصدر قانون وزارة الدفاع العراقية رغم مرور ما يقارب (20) عاماً على إعادة تشكيلها.

4-10: صلاحيات السلطة الاتحادية

حصر الدستور العراقي لسنة 2005 في المادة (110/ثانياً) صلاحية وضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وادارتها لتأمين حماية وضمان امن حدود العراق، والدفاع عنه بالسلطة الاتحادية حصراً، أي برئاسة مجلس الوزراء الاتحادي والوزارات

والاجهزة الامنية الاتحادية، فبالإضافة إلى (12) قيادة عمليات، تدير 14 فرقة عسكرية من نظام معركة وزارة الدفاع، و(6) فرق من نظام معركة وزارة الداخلية، ذهبت الحكومات المتعاقبة إلى تسويغ تشكيل واستحداث قيادات عسكرية وأجهزة وقوات أمنية، مثل (البيشمركة، الشرطة الاتحادية وفرقة للرد السريع، و116 فوج طوارئ تابعة لوزارة الداخلية، و67 لواء من الحشد الشعبي، وجهاز مكافحة الارهاب) الامر الذي انعكس على دور وأداء وزارتي الدفاع والداخلية، كما أدى إلى هدر، بعضه غير مبرر، في الموارد البشرية والمادية، نجم عنه معاضل كثيرة في القيادة والسيطرة بسبب تباين واختلاف التدريب والاعداد القتالي، تباين التسليح والتجهيز، اختلاف في الولاءات، ضعف وغموض سلسلتي القيادة والارتباط، اختلاف عقائد القتال، عدم وضوح وتداخل ساحات العمل والمهام المكلفة بها تلك القيادات والتشكيلات، وضعف بل وغياب دور رئاسة أركان الجيش في أدارة الحرب مع المقرات الميدانية (قيادات العمليات والفرق العسكرية المرتبطة بها)، بالإضافة إلى غياب التنسيق الفعال مع الخليط غير المتجانس من القوات المشتركة الأخرى. فعلى سبيل المثال لاتزال عملية تحديد الارتباطات الأمنية لحكومة إقليم كردستان (المؤسسات الأمنية والعسكرية والعدلية في الاقليم)، وبقية المحافظات العراقية، تشكّل معضلة في تنظيم تراتبية القيادة والسيطرة على القوات المسلحة وبقية الاجهزة الأمنية العاملة على امتداد الجغرافية العراقية! كما أن الدستور العراقي لم يتطرق في أي فقرة من فقراته إلى مصطلح (البيشمركة) واستناداً إلى الفقرة (خامسا) من المادة (121) من الدستور العراقي لسنة 2005، فإنّ مصطلح (حرس الإقليم) هو المصطلح الذي استخدمه الدستور، وهو مصطلح يختلف في معناه كثيراً عن مصطلح (البيشمركة)، من حيث الارتباط والمهمة والتاريخ. وكان الاجدى العودة إلى نظام الفيالق، انطلاقاً من مبدأ وحدة القيادة والسيطرة.

10-5: آليات صنع واتخاذ القرار الأمني

وضعت استراتيجية الامن الوطني العراقي في تحليلها للبيئة الاستراتيجية اسبقيات للتهديدات التي تشكل مخاطر على الامن الوطني العراقي، وصنفت تلك التهديدات إلى مستويات ثلاث، حسب شدة الخطر واحتمالية حدوثه وكما موضح في الشكل (16):

شكل (16): مستويات تهديد الامن الوطني العراقي

إن فهم موضوعي ورؤية واضحة لطبيعة التهديدات والتحديات التي تواجه الامن الوطني العراقي وبحسب الظروف والمعطيات الجيوبوليتيكية للدولة، يتطلب وجود آليات ووسائل تنظيمية تمكن القيادتين السياسية والعسكرية للدولة من تحشيد وتطوير عناصر قوتها الشاملة من خلال امتلاك قوة الردع العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والتهديد باستخدامها لحماية سيادتها ومصالحها وأمنها تجاه أي تهديدات قائمة أو محتملة أو غير متوقعة. وهذا يتم من خلال آليات صنع واتخاذ القرار الاستراتيجي في المستويات العليا ((Grand Strategy وهذه الآليات التي نقصدها هي:

- القائد العام للقوات المسلحة (منصب دستوري بدون قانون يحدد الصلاحيات).
- المجلس الوزاري للأمن الوطن/أو اللجنة الوزارية للأمن الوطني (تشكل بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 68 لسنة 2004).
- قيادة العمليات المشتركة (تشكلت في 26 جزيران/يونيو 2014 ثم أُعيد تشكيلها بموجب الامر الديواني المرقم (328) في 14 أيلول/سبتمبر 2019).

- جهاز المخابرات الوطني (تشكل بموجب أمر سلطة الاتلاف المؤقتة رقم 69 لسنة 2004).
- مستشارية الامن الوطني. تشكل بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 68 لسنة 2004).

الشكل (17) يوضح تقريباً ما هو أدناه.

شكل (17): الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية والأمنية العراقية وآليات صنع واتخاذ القرار العسكري والأمني

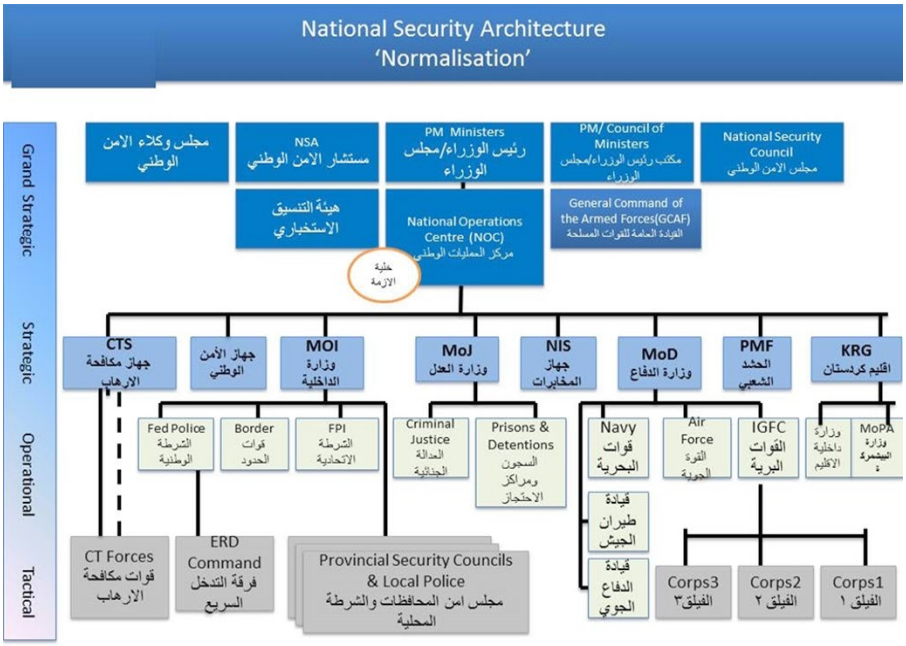

ان العمل والأداء التكاملي للآليات اعلاه المستند إلى نظرية أمنية وطنية واضحة ومتفق عليها من قبل كل الاطراف السياسية الفاعلة في العملية السياسية سيؤمن عملية صنع واتخاذ القرار الأمني، وفق معايير استراتيجية وعلمية مستندة ومنبثقة من دراسات مستفيضة لبيئة التهديدات ومتطلبات حماية مصالح البلد العليا.

وعلى الرغم من إعادة تشكيل قيادة العمليات المشتركة بتاريخ 26 حزيران/يونيو 2014، إلا انها واجهت صعوبات ومعوقات تنظيمية وضغوطات سياسية في اداء الدور القيادي المطلوب

لمواجهة تحديات خطيرة كالتي شكّلها هجوم تنظيم داعش الارهابي في حزيران/يونيو 2014. وعليه فإنّ الامر يستدعي أهمية دراسة تطوير صلاحيات ودور قيادة العمليات المشتركة باتجاه جعلها (القيادة العليا للقوات المسلحة)، لتكون بمثابة هيأة ركن للقائد العام للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء، تقدم المشورة وتساعده لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وبما يؤمن الاستخدام الامثل لقدرات وامكانيات وأسلحة، فرق وتشكيلات القوات المسلحة (بمختلف مسمياتها) وموارد الدولة اللوجستية المتاحة، وكذلك لتوحيد مصدر القرار العسكري الاستراتيجي في السلم والحرب، وخلال الازمات وإدارة القوات المسلحة كافة، تماشياً مع المواد (9) و(78) و(80) من الدستور العراقي لسنة 2005.

ان تطوير صلاحيات قيادة العمليات المشتركة لتكون (القيادة العليا للقوات المسلحة)، لابد أن يتخذ مساراً يؤدي إلى اعتبارها أعلى سلطة في زمن الحرب، وتحدد صلاحياتها ومسؤولياتها، بناءً على توجيهات وتوصيات مجلس الامن الوطني، وتحدد بقانون يصدر عن مجلس النواب، وبما يتسق مع ما ورد في الدستور لسنة 2005، لتلبية متطلبات الامن الوطني العراقي.

10-6: الحاجة إلى إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية

بعد ما يقارب العشرين عاماً على تشكيل الجيش العراقي الجديد وفي ضوء تغير معطيات الواقع الميداني وتغير التحديات الأمنية، تبدو بوضوح الحاجة إلى إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية العراقية استناداً إلى الدروس المستنبطة من الحرب على تنظيم داعش الارهابي وما أفرزته من قناعات جديدة في كيفية ادارة وانفتاح واستخدام القوات المسلحة العراقية. لذلك أعلنت وزارة الدفاع العراقية في مطلع كانون الثاني/يناير 2018[1]، عن وضع خطة لإعادة هيكلة وتنظيم الجيش العراقي، بالتعاون مع قوات التحالف الدولي. بعد أن برزت الحاجة إلى تطوير الهياكل التنظيمية في المؤسسة العسكرية العراقية، بما يتناسب مع المستجدات في أهدافها ووحداتها الإدارية وأنشطتها الأمنية، وإزالة ما بها من ازدواج أو تضارب أو غموض، ومراعاة التناسب بين حجم المؤسسة العسكرية والمهام المناطة بها من خلال الاستثمار الامثل للموارد البشرية. وقد أشار الكثير من القادة العسكريين والخبراء في الشأن الأمني إلى ضرورة

(1) الغانمي: خطة لإعادة هيكلة الجيش العراقي، قناة الحرة، على الرابط الالكتروني https://arbne.ws/35BxzQr.

تطوير سلسلة القيادة والسيطرة على فروع وأقسام وشعب وتشكيلات المؤسسة العسكرية العراقية، بما يؤمن زيادة درجات التوافق بين حجم الإدارة وبين متطلبات العمل وظروفه من جهة، وأفضل أداءً من جهة أخرى، آخذين بنظر الاعتبار مبادئ وحدة القيادة والسيطرة، والكلفة والتأثير، في إطار توزيع المهام والواجبات بما يتناسب مع الانفتاح الاستراتيجي المطلوب للقوات المسلحة ويحسن من كفاءة أدائها.

7-10: المبادئ والمتطلبات

ان إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية العراقية، بات مطلباً ملحاً بعد سنوات من الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي، التي أفرزت سلبيات عديدة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية العراقية، فضلاً عن التطورات التي حصلت في التسليح والتجهيز والأداء القتالي لتشكيلات وفرق وقيادات المؤسسة العسكرية، طيلة سنوات من التجارب القتالية ابان الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي. كما أن التحديات الامنية الخارجية والداخلية قد تباينت واختلفت بشكل كبير عن مرحلة تشكيل وزارة الدفاع العراقية بعد عام 2003، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر بكيفية ربط الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية العراقية بالخطط والأهداف الموضوعة ضمن استراتيجية الامن الوطني العراقي. **ان المبادئ والمتطلبات التي ينبغي أن تستند اليها عمليات إعادة التنظيم للمؤسسة العسكرية العراقية للمرحلة المقبلة، هي كما يأتي:**

1-7-10: تخفيض النفقات.

وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع الاستثمار والإنتاج وتقليص عبء المديونية تحت مفهوم نظرية اقتصادية (تخفيض النفقات العسكرية يقابله ارتفاع في المنافع الاقتصادية والمالية)، على ان لا يكون هذا التخفيض عشوائياً بل يستند إلى سياسة مالية رشيدة ووفق دراسة معمقة. كما يجب أن لا يؤثر سلباً على الامن الداخلي والقدرة على الردع من الاعتداء الخارجي.

2-7-10: العمل على بناء قاعدة محلية للإنتاج الحربي.

وهو ما سيقود إلى دعم الميزان التجاري وتحسين فرص العمل وتنمية التكنولوجيا، بالتالي إلى تحسين النمو الاقتصادي وتعزيز استقلالية القرار السياسي والأمني.

10-7-3: اصدار القوانين والتشريعات.

الخاصة بتحديد صلاحيات القيادات العسكرية العليا والقادة الكبار، بالإضافة إلى اصدار القوانين الخاصة بتحديد مهام وارتباط القيادات والمؤسسات العسكرية ضمن (منظومة الدفاع العراقية) مثل (وزارة الدفاع والبيشمركة والحشد الشعبي والشرطة الاتحادية، وجهاز مكافحة الارهاب)، لتجاوز معاضل التداخل والتقاطع في المهام والواجبات وساحات العمل وتقليل الترهل والإنفاق المالي في المؤسسات العسكرية والأمنية.

10-7-4: تطوير منظومة القيادة والسيطرة.

بحيث يضمن القدرة على تحشيد كل الموارد المتاحة (تحشيد القوة) لمواجهة التهديدات المحتملة في إطار من التكامل والتفاعل التام لكل أفرع وصنوف القوات المسلحة العراقية.

10-7-5: المرونة وقابلية التطوير.

وهي ضرورية لعملية إعادة التنظيم للمؤسسة العسكرية العراقية، للاستجابة لأي نوع من التحديات التي قد تظهر مستقبلاً، كما تكون قادرة على التطوير بفعل تطور بيئة التهديدات والإمكانات المتوفرة.

10-7-6: الكلفة والتأثير.

لابد من أخذ عامل الكلفة والتأثير بنظر الاعتبار حتى لا تستمر تكاليف الدفاع والأمن ثقلاً على عاتق موازنة الدولة. ومن الجدير بالذكر أن معيار إنفاق 10 % من الدخل الوطني لأغراض الامن والدفاع يبدو امراً منطقياً في ظروف العراق على ان يجري التعديل زيادة أو نقصاناً بحسب الظروف.

10-7-7: التدرج في إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية.

الحالية باتجاه التحول إلى جيش يعتمد النوع وليس الكم، بمعنى جيش رشيق مرن ذكي ذا تسليح متطور حديث ومناورة ودعم لوجستي عالي وإسناد جوي قوي، وهذا يتطلب فترة زمنية قد تصل من (4-6) سنوات، وهذا ما ورد باستراتيجية الامن الوطني العراقي في 2015.

الفصل الحادي عشر

رؤية في اسلوب تطوير منظومة القيادة والسيطرة

11-1: أهمية مبدأ وحدة القيادة والسيطرة

في أنواع الحروب كافة يعد مبدأ وحدة القيادة والسيطرة، ضرورياً لتأمين حشد القوات والموارد المطلوبة في المكان والوقت المحدد من أجل تحقيق النصر. وتعاني المؤسسة العسكرية العراقية منذ إعادة تشكيلها بعد عام 2003، من خلل بنيوي في تطبيق مبدأ وحدة القيادة والسيطرة من خلال تراتبية وسلسلة اتخاذ القرارات العسكرية والأمنية. وذلك بسبب غموض وعدم وضوح صلاحيات ومسؤوليات مستويات القيادة العليا للقوات المسلحة العراقية في الادارة والقيادة والسيطرة على الموارد البشرية القتالية والموارد اللوجستية المتيسرة لردع ومواجهة التهديدات والإخطار الداخلية والخارجية التي تواجه الامن الوطني العراقي.

لقد أثبتت خبرة الحروب التي خاضتها الانسانية، على مرّ العصور أهمية وحدة القيادة والسيطرة على كافة الموارد الاستراتيجية والعملياتية واللوجستية للحرب مع الحفاظ على المرونة العملياتية والتعبوية، لذلك تتجه القوات المسلحة لدول العالم اليوم إلى العمل على إنشاء قيادة عليا للقوات المسلحة: وهي الجهة أو القيادة المسؤولة عن الاستخدام الاستراتيجي للقوات المسلحة وتنظيم وتنفيذ خطط القوات المسلحة لمواجهة التهديدات الناشئة ومتطلبات بيئة الأمن في المنطقة. فالقائد العام مسئولاً بصفته الشخصية عن الادارة الناجحة للصراع المسلح والاستخدام الامثل للقوات المسلحة.

واستناداً إلى الدروس المستنبطة من حرب التحرير ضد تنظيم داعش الارهابي (2014-2017) تبرز أهمية تشكيل (قيادة عليا للقوات المسلحة)، استناداً إلى ما جاء في برنامج اصلاح القطاع الامني والمُقر في جلسة مجلس الامن الوطني (40) لعام 2017. والامر الديواني

المرقم (328) في 14 أيلول/سبتمبر 2019 والمتضمن إعادة تشكيل قيادة العمليات المشتركة للخروج بتصورات ورؤى لحل مشاكل ومعاضل القيادة والسيطرة في القوات المسلحة العراقية.

2-11: مناصب القيادة والسيطرة في المؤسسة العسكري العراقية

- **القائد الاعلى للقوات المسلحة:** تنصّ الفقرة تاسعاً من المادة (73) من الدستور العراقي لسنة 2005، الخاصة بصلاحيات رئيس الجمهورية، على أن يقوم الأخير بمهمة القيادة العليا للقوات المسلحة للأغراض التشريفية والاحتفالية.
- **القائد العام للقوات المسلحة:** يشير الدستور في المادة (78) إلى ان رئيس مجلس الوزراء هو القائد العام للقوات المسلحة، كما أن الفقرة الثانية من المادة (110) منه تشير إلى صلاحيات السلطة الاتحادية بوضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وإدارتها. إلا ان الدستور لم يحدد مهام وصلاحيات القائد العام، وبالتالي فإنّها ستكون مطلقة لولا ان الدستور جعل تعيين القادة من صلاحية مجلس النواب، ولم يتطرق إلى الاستراتيجية العسكرية العراقية، بمعنى كيف يستخدم الجيش العراقي الجديد، وكيف يُبنى، وما هي عقيدة قتال الجيش العراقي الجديد، وكيف يتدرب ويتسلح فقد بقيت بعهدة القائد العام ضمنياً (دون أن تحدد آليات ذلك بقانون واضح)، أو تحدد في اطار صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة الذي هو شخصية مدنية تتغير كل أربعة سنوات بحسب ما ورد في الدستور العراقي النافذ لسنة 2005.
- **قيادات العمليات:** قيادات العمليات في القوات المسلحة العراقية هي قيادات ليست من نظام معركة وزارة الدفاع، وليس لها غطاء دستوري، وتضم إضافة للجيش النظامي قوات من الشرطة الاتحادية والشرطة المحلية وقوة حماية المنشآت ويقود قيادة العمليات ضابط برتبة فريق/لواء. وكانت قد شُكّلت لمواجهة التحديات الأمنية الداخلية في عدد من المحافظات، وهي موزعة كالآتي:

أ ـ قيادة العمليات المشتركة.

تأسست في عام 2007، لإدارة وقيادة الجهد الأمني في العاصمة بغداد، جرى تطوير

مهمتها في عام 2014، لمواجهة تهديد تنظيم داعش الإرهابي، في 14 أيلول/سبتمبر 2019، صدر الامر الديواني رقم (328) محدداً مهام قيادة العمليات المشتركة، وذُكر فيه أن أعمالها ستكون «قيادة وإدارة العمليات المشتركة على المستوى الاستراتيجي والعملياتي باستخدام كل إمكانيات الدولة الأمنية والإشراف عليها وصدّ جميع التهديدات والمخاطر الداخلية والخارجية لتحقيق الأمن والاستقرار في عموم العراق حسب توجيه القائد العام للقوات المسلحة.

ب ـ قيادة عمليات بغداد.

وتضم قيادة عمليات الكرخ، وقيادة عمليات الرصافة. وبإمرة قيادة عمليات بغداد القطعات التالية:

- الفرقة الآلية السادسة-غرب بغداد
- الفرقة المدرعة التاسعة في التاجي شمال بغداد.
- فرقة المشاة الحادية عشر تتمركز شرق بغداد.
- فرقة المشاة السابعة عشر تتمركز في المحمودية جنوب بغداد.
- اللواء 23 قوات خاصة
- اللواء 25 قوات خاصة
- اللواء 55 قوات خاصة
- فرق من الشرطة الاتحادية

ت ـ قيادة عمليات نينوى ومقرها مدينة الموصل

ث ـ قيادة عمليات سامراء ومقرها في مدينة سامراء.

ج ـ قيادة عمليات صلاح الدين ومقرها في مدينة تكريت.

ح ـ قيادة عمليات الانبار ومقرها مدينة الرمادي.

خ ـ قيادة عمليات البادية والجزيرة ومقرها في مدينة حديثة.

د ـ قيادة عمليات بابل ومقرها في مدينة الحلة.

ذ ـ قيادة عمليات الفرات الأوسط ومقرها في كربلاء.

ر ـ قيادة عمليات البصرة ومقرها في البصرة.

ز ـ قيادة عمليات سومر ومقرها في مدينة الناصرية.

س ـ قيادة عمليات ميسان، ومقرها في مدينة العمارة.

ملاحظة مهمة: إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن الجيش العراقي يتوافر على (14) فرقة تقودها (14) قيادة عمليات (بمستوى فيلق)، بالإضافة لقياداتها، يضاف لها قيادات الشرطة الاتحادية والرد السريع، وقيادات جهاز مكافحة الإرهاب، وقيادات البيشمركة (80) و(70)، وبقية الأجهزة الأمنية في إقليم كردستان، وهيئة الحشد الشعبي والقيادات المرتبطة بها والموزعة بالتماهي مع قيادات العمليات أعلاه، سنقف على تعقيد وترهّل منظومة القيادة والسيطرة للقوات المسلحة العراقية بعد 2003.

11-3: إعادة تشكيل قيادة العمليات المشتركة (ق ع م).

في 14 أيلول/سبتمبر 2019، أصدر القائد العام للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء الأسبق عادل عبد المهدي، الامر الديواني المرقم (328)، والمتضمن إعادة تشكيل (ق ع م) برئاسته، راجع الملحق (د)، وهو أمر على قدر كبير من الاهمية في ممارسة وتعزيز مبدأ وحدة القيادة والسيطرة على الموارد العسكرية والأمنية للقائد العام للقوات المسلحة، وأيضاً توحيد الجهود والموارد الأمنية والعسكرية لمنظومة الدفاع العراقية تحت قيادة وأمرة (قيادة العمليات المشتركة)، وبما يتفق مع المادة (78) والمادة (110) الفقرة (ثانياً) من الدستور العراقي لسنة 2005، خصوصاً بعد ضم هيأة الحشد الشعبي وقوات البيشمركة إلى عضوية (ق ع م)، بحسب المادة (1) من الامر الديواني أعلاه.

ومن الجدير بالذكر أن ذلك الامر لم يستند، في صياغة مقدمته إلى الفقرة الثانية من المادة (110) من الدستور العراقي والخاصة بصلاحية السلطة الاتحادية بوضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وإدارتها، والمقصود هنا تشكيل أو إعادة تشكيل (قيادة العمليات المشتركة)، وهذا كان ضرورياً لدعم بقية فقرات الامر الديواني من الناحية القانونية والدستورية. ولم يكن مستوى ممثلي الاجهزة الأمنية المشار اليها في الامر يتناسب مع المهام والوظائف والواجبات، التي أشار إليها الامر الديواني في الفقرات (أ، ب، ت، ث، ج، ح) من المادة (2) من الامر الديواني موضوع البحث، وكان الافضل تكليف الوزراء

وقادة التشكيلات العسكرية ورؤساء الأجهزة الأمنية المشار إليها في المادة (1) بالإضافة إلى مناصبهم بعضوية (ق ع م)، لأنهم اصحاب القرار المباشر فيما يتعلق بوزاراتهم وتشكيلاتهم وأجهزتهم الأمنية، لتأمين السرعة والحسم في اتخاذ القرارات.

كما أننا نرى أن المادة (1) من الامر الديواني قللت من صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة في القيادة والسيطرة على كل موارد وقدرات الدولة اثناء الازمات والحروب، بوضعه (رئيساً)، لقيادة العمليات المشتركة وهو مفهوم أو مصطلح اقل شمولية من القائد العام للقوات المسلحة، إذ هبطت بصلاحياته إلى المستوى العملياتي دون المستوى الاستراتيجي، وهذا التحديد في الصلاحيات جاء واضحاً في المادة (2) من الامر الديواني، فضلاً عن غموض المادة (3) من الامر ذاته بما يتعلق بالارتباط من ناحيتي العمليات والادارة كونها لم تتسق مع صياغة ما ورد في المادة (1) التي أشارت بوضوح إلى (رئيس) لقيادة العمليات المشتركة (برئاستنا) وليس إلى قائد (بقيادتنا)، بالإضافة إلى صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة، في قيادة التشكيلات والأجهزة الامنية المشار اليها في المادة (1).

كما ان الارتباط الاداري المشار إليه في المادة (3) سيضع (ق ع م) تحت تأثير الوزارات والأجهزة والهيئات المشار اليها بالمادة (1)، وكان من الافضل أن يحدد الارتباط بموجب قانون يصدر عن مجلس النواب العراقي. ونلاحظ أن المواد (1) و(4) (5)، من الامر الديواني (328)، لا تتسق مع ما ورد في الفقرة (خامساً) من المادة (80) من الدستور العراقي لسنة 2005، والتي تقضي باستحصال موافقة مجلس النواب على تعيين من هم بمنصب قائد فرقة فما فوق وبحسب الفقرة (ج خامسا) من المادة (61) من الدستور. بالإضافة إلى تعارضها مع الفقرة (أولاً – أ) من المادة (9) من الدستور والتي تنص على أن تخضع القوات المسلحة (لقيادة السلطة المدنية). وأخيراً لم يتضمن الامر الديواني (328) أي إشارة لدور أو منصب لوزير الدفاع أو رئيس اركان الجيش في قيادة العمليات المشتركة، الامر الذي قد يترتب عليه تداعيات سلبية في قدرة قيادة العمليات المشتركة على ممارسة دورها في التنسيق والتعاون والقيادة بين مختلف صنوف وأفرع القوات المسلحة، والأمر نفسه ينطبق بالنسبة لوزارة الدفاع.

استناداً لما سبق، فإنّ إعادة تشكيل قيادة العمليات المشتركة (ق ع م)، بحسب الامر الديواني المرقم (328)، في 14 أيلول/سبتمبر2019، جاء لشعور القيادات السياسية والعسكرية والأمنية العراقية بالمعاضل التي تعيق قيام (ق ع م) بواجباتها ومهامها المنوط بها في قيادة

القوات المسلحة بمختلف مسمياتها فضلاً عن محدودية قدرتها على حشد الموارد البشرية واللوجستية المطلوبة بالسرعة والمكان المطلوبين، وهو أمر على قدر كبير من الاهمية في ممارسة وتعزيز مبدأ وحدة القيادة والسيطرة على الموارد العسكرية والأمنية للقائد العام للقوات المسلحة، بما يتفق مع المادة (78) والفقرة (ثانياً) من المادة (110) من الدستور العراقي لسنة 2005.

ان تطوير الهيكل التنظيمي الحالي لـ(قيادة العمليات المشتركة) سيكون خطوة عملية مهمة، باتجاه تعزيز مبدأ وحدة القيادة والسيطرة وتوحيد الجهود والموارد الأمنية والعسكرية تحت أمرة وقيادة القائد العام للقوات المسلحة. وهذا ما نقترحه في الشكل (18) مقترح تطوير قيادة العمليات المشتركة.

شكل (18): مقترح تطوير قيادة العمليات المشتركة

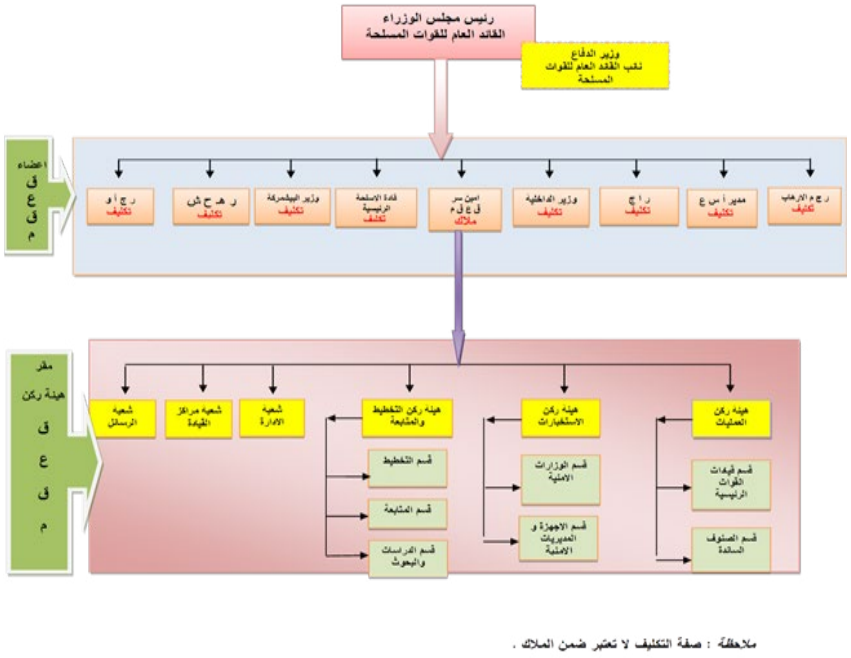

ملاحظة : صفة التكليف لا تحتسب ضمن الملاك .

الخاتمة

لا شك أن إعادة تنظيم وتشكيل المؤسسة العسكرية العراقية في عام 2004، لم تكن عملية سهلة المنال، بالشكل المتوافق مع ما تمناه الشعب العراقي الذي كان يرزح تحت وطأة احتلال أمريكي بريطاني، والذي سارع إلى حلّ المؤسسة العسكرية العراقية العريقة التي تشكلت منذ قيام الدولة العراقية الحديثة عام 1921، إلى جانب رؤى سياسية متباينة وغامضة لمستقبل العراق، لقوى سياسية عراقية جاءت مع الاحتلال، حول إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية العراقية. لاسيما أن تلك المؤسسة جرى بناؤها وفقاً لمتطلبات آنية وبغياب الرؤية الإستراتيجية الشاملة.

على الرغم من الاشراف والرعاية والتوجيه الذي أولته سلطات الاحتلال الامريكي لإنشاء وتسليح وتجهيز الجيش العراقي الجديد، إلا أن الفساد الاداري والمالي الأمريكي، المتعلق بأسلوب وطريقة التصرف بالأموال المودعة في صندوق تنمية العراق DFI، لتسليح الجيش العراقي، يُعد تصرفاً، مُبرمجاً ومُخططاً لهُ من قبل أصحاب القرار بوزارة الدفاع الأمريكية DOD، ويشير إلى نية مبيتة مسبقاً لإبقاء العراق وجيشه ضعيفاً وخارج التوازنات الاقليمية في الشرق الاوسط. لذلك كله واجهت مسارات إعادة تنظيم وتشكيل وبناء القدرات التسليحية والتدريبية للجيش العراقي الجديد جملة من المعاضل والتحديات، السياسية والتنظيمية والعملياتية، وتمخضت أيضاً عن نتائج سلبية: الفساد الإداري والمالي، والتوجس الشعبي منها، وتكريس الطائفية السياسية طيلة سنوات تطورها المتزامن مع صراعها ضد أعتى وأشرس التنظيمات الارهابية المتمثلة بتنظيم داعش الإرهابي.

وعلى الرغم من الانسحاب الأمريكي الشكلي من العراق عام 2011، الذي جاء طبقاً للاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق، واتفاقية «الإطار الاستراتيجي لعمل القوات الأمريكية في العراق» المبرمة بين البلدين عام 2008، إلا أن الرؤية الامريكية لمستقبل العلاقة مع العراق لا تضع في الأفق مسألة الانسحاب العسكري الكلي من العراق، على الأقل

في المرحلة الراهنة، لأن ذلك من شأنه أن يحمل تداعيات خطيرة على الأمن القومي للولايات المتحدة ومصالحها في الشرق الأوسط.

ومن الجدير الإشارة إلى العلاقة مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، التي تبلورت من خلال اتفاقية تدريب قوات الأمن العراقية بين حكومة جمهورية العراق ومنظمة حلف شمال الأطلسي (North Atlantic Treaty Organization-NATO)، الموقعة في بروكسل بتاريخ 26 تموز/يوليو 2009، التي اتفق الطرفان فيها على أن تقدّم بعثة الحلف في العراق، المساعدة لمؤسسات تدريب قوات الأمن العراقية وتطويرها على أساس التخصص، وتتضمن أهداف الخطة كذلك، تأسيس آليات للتعاون والتنسيق، وزيادة انخراط الحكومة مع المجتمع المدني، وتحسين قدرة المجتمع المدني في مجال إصلاح القطاع الأمني، وفق استراتيجية الامن القومي العراقية وتماشياً مع البرنامج الإصلاحي للحكومة العراقية من أجل بناء قوات أمن عراقية فعالة ودائمة ومهنية محترفة.

أما على الصعيد الأمني الداخلي فقد كان لتعاون وتنسيق الجيش العراقي مع قوات البيشمركة وقوات الحشد الشعبي الأثر الكبير في تغيير معادلة التوازن الاستراتيجي في الحرب ضد عصابات داعش الإرهابية (2014-2018)، ومع ذلك برزت في هذا السياق معاضل في القيادة والسيطرة والتعاون والتنسيق، ويعود ذلك إلى (تباين واختلاف التدريب والاعداد القتالي، تباين التسليح والتجهيز، اختلاف في الولاءات وسلسلة القيادة، اختلاف عقائد القتال، عدم وضوح ساحات العمل والمهام المكلفة بها...الخ). كل ذلك أدى إلى تراكمات أضعفت الدولة في العراق، وأغرت القوى السياسية بالصراع للاستحواذ عليها، وإضعاف موقعها، من خلال العمل على تغييب الجيش في ذهنية المواطن المتلقي، والعمل على تآكل صورته بصفته حامياً للوطن لاحقاً، فضلاً عن تعمّد إضعافه مؤسسياً بغرض منعه من القدرة على التأثير السياسي، الامر الذي أضعف الهوية الوطنية كثيراً.

ومن الجدير بالذكر أن التوجهات الحالية في تطوير وإعادة تنظيم المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية لا تعكس اتجاهاً استراتيجياً واضحاً، في ضوء تباين المواقف السياسية إزاء النفوذ الدولي والاقليمي في العراق، وانعكاس تداعيات هذا التباين على دائرة صنع واتخاذ القرار، لاسيما أن الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي أعادت الاهتمام بضرورة مراجعة البناء المؤسسي للمؤسسة العسكرية والأمنية العراقية من خلال استحضار مرتكزات الأمن الوطني العراقي المتمثلة بصفحتي الأمن والدفاع وإعادة بناء مفاصلها التنفيذية في القوات المسلحة

الحالية (الجيش والشرطة) وقواعدها المادية التدريبية والتسليحية ونظام معركتها، بعيداً عن المحاصصة الطائفية والعرقية ووفق المهام والغايات والاغراض التي من اجلها شُكلت القوات المسلحة، باستحضار المفاهيم الوطنية الحقيقية، في اطار وحدة القيادة والسيطرة وتماسك الهياكل التنظيمية، وشمولية، التمثيل ليكون جيش وطني متكامل قادر على تلبية المهام باعتماد معايير الكفاءة المهنية والخبرة العسكرية، مستفيدين من التاريخ الوطني العريق للجيش العراقي كأساس يُعتمد لبناء عقيدة قتالية وطنية تتصدى للتحديات الأمنية الداخلية والتهديدات الخارجية، والمبنية على تحقيق الردع والتوازن على كافة الاتجاهات الإستراتيجية، من خلال امتلاك نظم تسليح متطورة ومتنوعة وذات قدرات تدميرية كبيرة قادرة على ردع التهديدات والعدائيات الداخلية والخارجية، متلافين الاخطاء والاخفاقات التي وقعت في السابق ومستفيدين من دروس التجربة التي مرّ بها العراق في حربه ضد الارهاب بكافة اشكاله.

ان عدم الشفافية والغموض الذي شاب عمليات إعادة تشكيل وتأهيل المؤسسة العسكرية العراقية الجديدة، جعل من الصعب الإحاطة بكافة التفاصيل الإدارية والفنية التي رسمت شكلها التنظيمي والتدريبي والتسليحي.

وبعد الاطلاع على مجموعة من المصادر والمراجع التي تحدثت عن معاضل وتحديات ومراحل وتسليح المؤسسة العسكرية العراقية بعد عام 2003، حاولنا جاهدين متوكلين على الله تعالى، خوض غمار هذه التجربة لتقديم وثيقة تاريخية لمرحلة مهمة من تاريخ المؤسسة العسكرية العراقية ومسارات البناء ومؤشرات الإخفاق التي مرت بها خلال الأعوام 2003-2020، سائلاً الله تعالى أن أكون قد وفقت في هذا المسعى، ولا أدّعي لنفسي الكمال المطلق، فهذا الكمال لله وحده لا شريك له، وأستحضر في هذا المقام قول العماد الأصفهاني رحمه الله تعالى «إني قد رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر». وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الملاحق

الملحق (أ)

أسماء أبرز قادة وضباط المؤسسة العسكرية العراقية الذين تم اعدامهم أو تصفيتهم لأسباب سياسية بعد عام 1968

الفريق الركن حميد التكريتي، الفريق الركن سالم سلطان البصو اللواء حسين خضير مدير الحركات الجوية، اللواء الطيار الركن حسن الحاج خضر، اللواء بشير الطالب اللواء الركن عبد الزهرة شكارة المالكي، العميد الركن محمد حسن وتوت قائد فرقة، العميد الركن حامد أحمد الورد مدير مدفعية مقاومات الطائرات، العميد الركن عبد الرحيم عبد الغني، العميد الركن حسين خادم، العميد الركن حسن جاسم خميس، العميد بديوي حسن السامرائي، قائد الفرقة المدرعة الثالثة، العميد الركن جواد أسعد شتينة، العميد نزار النقشبندي، العميد الركن ابراهيم السياب قائد فرقة، العميد الركن غازي جاسم الزبيدي قائد فرقة، العميد الركن كامل صالح الحمداني قائد فرقة. اللواء الركن وليد محمود سيرت (أُعدم معه اكثر من اربعين ضابطاً وجميعهم من فيلقه في تموز 1979). اللواء الركن وضاح الشاوي، الفريق الركن ثابت سلطان التكريتي، اللواء الطيار مظلوم الدليمي، اللواء الركن ثامر سلطان، اللواء الدكتور راجي عباس التكريتي، اللواء الركن عبد العزيز العقيلي، عبد العزيز ابراهيم الحديثي، العقيد الركن نزار النقشبندي، المقدم إبراهيم الدليمي، العميد رياض القدو. الفريق عمر الهزاع، اللواء الركن حامد احمد الورد، العقيد قوات خاصة صالح فليح كاطع الساعدي، اللواء الركن بارق الحاج حنطة، اللواء الركن قوات خاصة عصمت صابر عمر، الفريق الركن كامل ساجت الجنابي، اللواء الركن صلاح القاضي، العميد الركن برهان خليل، العميد الركن حامد الدليمي، العميد الركن محمد علي سعيد، فاضل البراك.

المصدر: صباح ابراهيم، على موقع Freethinker مفكر حر، بتاريخ 2012/9/21، على الرابط http://mufakerhur.org/?p=2670.

الملحق (ب)

نموذج موقف التوازن الوطني المستخدم في الوحدات والتشكيلات العسكرية العراقية الجديدة

بعد عام 2003

موقف التوازن الوطني للوحدة /.....

ت	اسم الوحدة	الملاك	الموجود	عربي		كردي	تركماني	قوميات أخرى	المجموع
				شيعي	سني				
١									
٢									
٣									

الملحق (ج)

أهم مراحل تسليح الجيش العراقي بعد عام 2003

ت	السنة	نوع السلاح	العدد	المصدر
1	2004	ناقلة جنود بريطانية من نوع SPARTAN	300	تبرع من المملكة الاردنية الهاشمية
2	2004	ناقلة جنود مدرعm من نوع BTR-94	50	تبرع من المملكة الاردنية الهاشمية
3	2004	ناقلة جنود باكستانية من نوع TALHA	44	صفقة شراء من الباكستان
4	2004	عربm همر من امريكا	4161	الاتفاق على قيام قوات الاحتلال بنقل عجلات نوع (همر) قديمة من الموجودة في العراق إلى الجيش العراقي الجديد
5	2005	دبابه تي – 72 (مستعملة)	77	تبرع من هنغارية
6	2005	ناقله جنود مدرعه من نوع BMP-1	64	تبرع من هنغارية
7	2006	ناقله جنود مدرعه من نوع BMP-1	100	تبرع من اليونان
8	2006	ناقلة جنود مدرعة روسية من نوع BTR-80UP	98	صفقة شراء من روسيا
9	2007	ناقلة جنود تركية الصنع من نوع OTOKAR AKREP	573	صفقة شراء مع تركيا
10	2007	ناقلة جنود مدرعة بولندية الصنع من طراز DZIK-3	600	صفقة مع بولندا
11	2007	ناقلات جند من نوع باجر امريكية الصنع	210	تم استلام 8 منها عام 2007
11	2008	ناقلة جنود مدرعة من نوع M-1117	160	صفقة شراء مع الجانب الامريكي
12	2008	ناقلة جنود مدرعة من نوع STRYKER أمريكية	400	صفقة شراء مع الجانب الامريكي
12	2008	دبابة أبرامز من طراز M1A1M المطورة عن دبابه الأبرامز M1A1	180	صفقة شراء من الجانب الامريكي استلم العراق منها 140 دبابة حتى نهاية عام 2011

ت	السنة	نوع السلاح	العدد	المصدر
13	2008	عربات نقل واصلاح من نوع هيركوليز M88A2 أمريكية	8	صفقة مع الجانب الامريكي
14	2008	ناقلة ملاجئ من نوع همر M1152	92	صفقة مع الجانب الامريكي
15	2008	عربه همر مطوره من نوع M1114	713	صفقة مع الجانب الامريكي
16	2008	عربة همر مطوره للقوات الخاصة من نوع M1151	400	صفقة مع الجانب الامريكي
17	2008	عربة تحكم وسيطرة من نوع M577A2 أمريكية	12	صفقة مع الجانب الامريكي
18	2008	ناقلة دبابات ثقيلة من نوع M1070 اوشكوش	35	صفقة مع الجانب الامريكي
20	2008	ناقلة مؤن مجنزرة أمريكية من طراز M548A1	16	صفقة مع الجانب الامريكي
20	2008	ناقلة جنود أمريكية من نوع COUGAR H	756	صفقة مع الجانب الامريكي
21	2008	بندقية M16A4 أمريكية الصنع من عيار 5.56 ملم	80ألف	صفقة مع الجانب الامريكي
22	2008	بندقية M4 عيار 5.56 ملم أمريكية الصنع للعمليات الخاصة	25 الف	صفقة مع الجانب الامريكي
23	2008	قاذف قنابل عيار 40 ملم من نوع M203 يركب علي بنادق M16 وبنادق M4	2550	صفقة مع الجانب الامريكي
24	2009	طائرات نقل خفيف طراز أنتونوف	6	صفقة مع اوكرانيا
25	2009	مروحيات فرنسية من طراز «الغزال	6	صفقة مع فرنسا
26	2009	رادار أميركيا من طراز (AN/ TPS-77)	1	صفقة مع الولايات المتحدة الامريكية
27	2010	طائرات (F-16)/F-16C Block 52 /Fighting Falcon	18	صفقة مع الولايات المتحدة الامريكية، شركة لوكهيد مارتن
28	2011	دبابات من طراز أبرامز (M-1A1 Abrams)	140	تم استلامها بحسب صفقة سابقة مع الجانب الامريكي

ت	السنة	نوع السلاح	العدد	المصدر
29	2012	30 طائرة هليكوبتر قتالية من طراز ام.آي-28إن. إي	30	صفقة مع روسيا بقيمة 4،3 مليار دولار
30	2012	منصات متحركة لإطلاق الصواريخ من طراز بانتسير-إس1.	42	ضمن الصفقة أعلاه أيضاً
31	2012	طائرات تدريب وقتال طراز L159 تشيكية الصنع	28	صفقة بقيمة مليار دولار جمهورية التشيك
32	2013	طائرات مقاتلة من طراز «T-50» الكورية الجنوبية	24	صفقة مع كوريا الجنوبية
33	2014	طائرات روسية المنشأ نوع سو-25	7	صفقة مع الجانب الإيراني (يعتقد انها عراقية كانت محتجزة في إيران سابقا)
34	2015	طائرة من دون طيار من طراز CH-4	5	صفقة مع الصين
35	2015	مروحيات هجومية من طراز «مي-35 إم» و4 أخرى من طراز «مي-28 إن»	4	صفقة مع روسيا
36	2015	راجمات صواريخ وقاذفات لهب من طراز «سولنتسيبيوك» أو الشمس الحارقة	4	صفقة مع روسيا
37	2017	دبابة من طراز «تي-90»	70	صفقة مع روسيا
38	2017	المدفع مقطور من عيار 152 ملم	72	صفقة مع الصين
39	2022	مدرعة BMB-1	20	صفقة سابقة مع بلغاريا
40	2022	رادار TPS-77 امريكي الصنع	1	صفقة مع شركة لوكهيد مارتن
41	2022	دبابة T72M1	10	صفقة سابقة مع بلغاريا
42	2022	رادارات من طراز نوع GM403	4	صفقة مع شركة «تاليس» الفرنسية وقعت عام 2020
43	2022	مدفع التحدي طراز D30	20	صفقة مع هيأة الصناعات الحربية العراقية

المصدر: الصحف المحلية وما نشر على شبكة الانترنيت وكذلك

www.deagel.com/Main-Battle-Tanks/M1A Abrams_a000516002.aspx

الملحق (د)

الامر الديواني رقم (328)

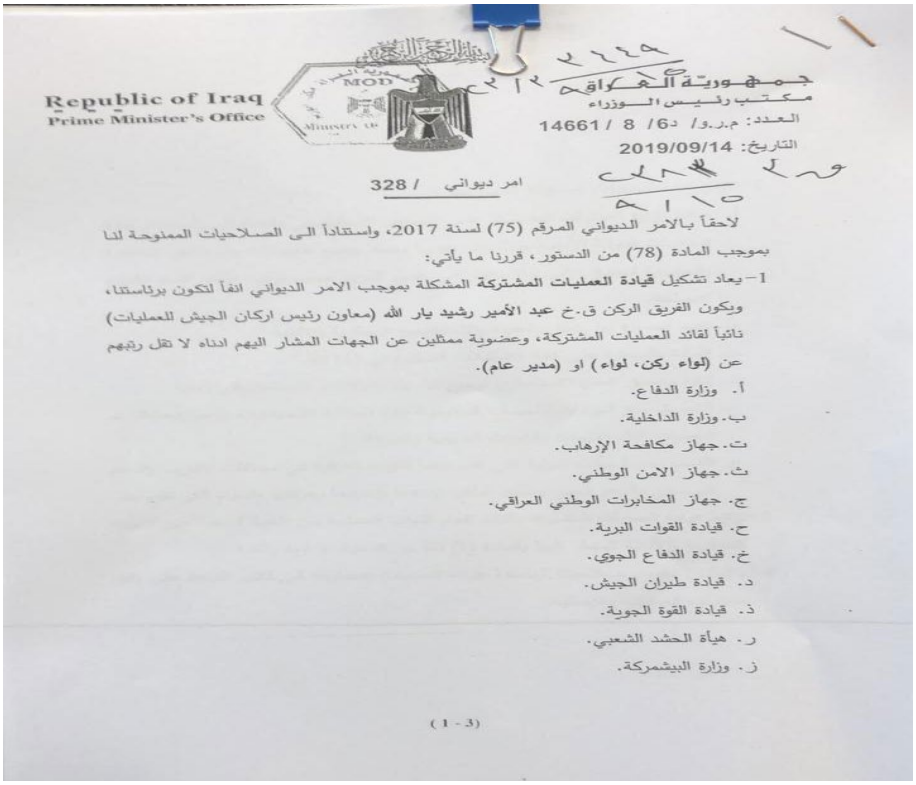

Republic of Iraq
Prime Minister's Office

جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء
العدد: م.ر.و/ د6/ 8 / 14661
التاريخ: 2019/09/14

امر ديواني / 328

لاحقاً بالامر الديواني المرقم (75) لسنة 2017، واستناداً الى الصلاحيات الممنوحة لنا بموجب المادة (78) من الدستور، قررنا ما يأتي:

1- يعاد تشكيل **قيادة العمليات المشتركة** المشكلة بموجب الامر الديواني انفاً لتكون برئاستنا، ويكون الفريق الركن ق.خ **عبد الأمير رشيد يار الله** (معاون رئيس اركان الجيش للعمليات) نائباً لقائد العمليات المشتركة، وعضوية ممثلين عن الجهات المشار اليهم ادناه لا تقل رتبهم عن (**لواء ركن، لواء**) او (**مدير عام**).

أ. وزارة الدفاع.
ب. وزارة الداخلية.
ت. جهاز مكافحة الإرهاب.
ث. جهاز الامن الوطني.
ج. جهاز المخابرات الوطني العراقي.
ح. قيادة القوات البرية.
خ. قيادة الدفاع الجوي.
د. قيادة طيران الجيش.
ذ. قيادة القوة الجوية.
ر. هيأة الحشد الشعبي.
ز. وزارة البيشمركة.

(1 - 3)

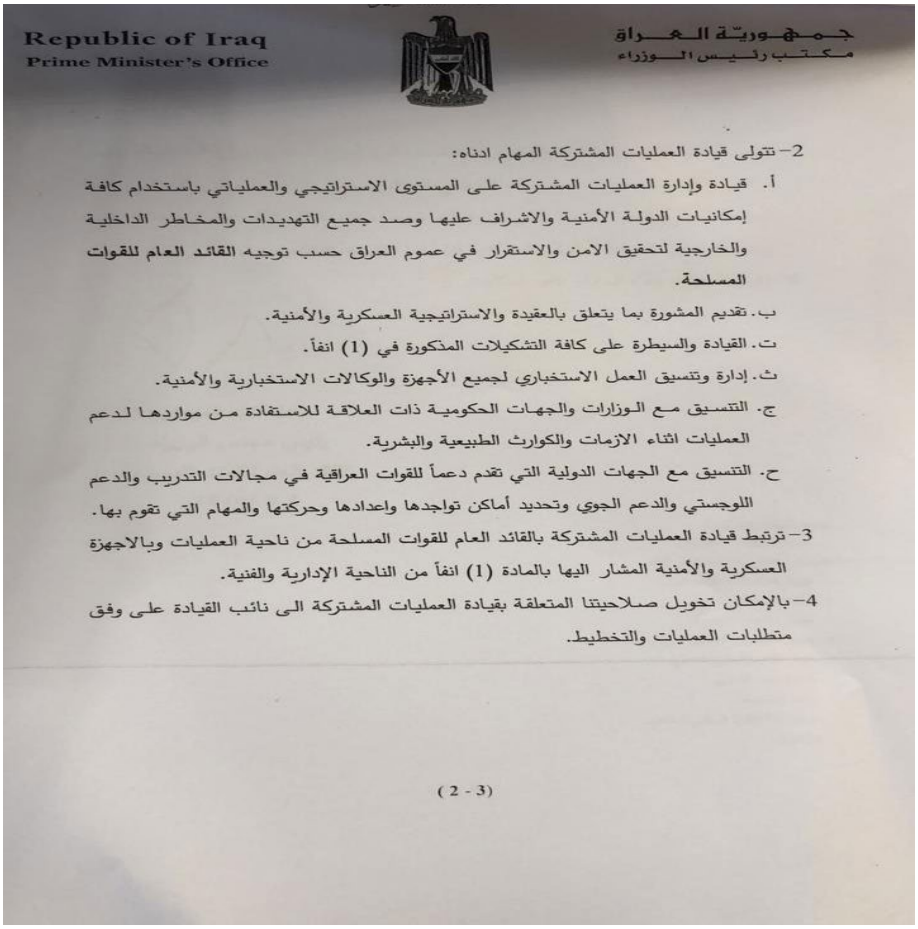

Republic of Iraq
Prime Minister's Office

جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء

2- تتولى قيادة العمليات المشتركة المهام ادناه:

أ. قيادة وإدارة العمليات المشتركة على المستوى الاستراتيجي والعملياتي باستخدام كافة إمكانيات الدولة الأمنية والاشراف عليها وصد جميع التهديدات والمخاطر الداخلية والخارجية لتحقيق الامن والاستقرار في عموم العراق حسب توجيه القائد العام للقوات المسلحة.

ب. تقديم المشورة بما يتعلق بالعقيدة والاستراتيجية العسكرية والأمنية.

ت. القيادة والسيطرة على كافة التشكيلات المذكورة في (1) انفاً.

ث. إدارة وتنسيق العمل الاستخباري لجميع الأجهزة والوكالات الاستخبارية والأمنية.

ج. التنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة للاستفادة من مواردها لدعم العمليات اثناء الازمات والكوارث الطبيعية والبشرية.

ح. التنسيق مع الجهات الدولية التي تقدم دعماً للقوات العراقية في مجالات التدريب والدعم اللوجستي والدعم الجوي وتحديد أماكن تواجدها واعدادها وحركتها والمهام التي تقوم بها.

3- ترتبط قيادة العمليات المشتركة بالقائد العام للقوات المسلحة من ناحية العمليات وبالاجهزة العسكرية والأمنية المشار اليها بالمادة (1) انفاً من الناحية الإدارية والفنية.

4- بالإمكان تخويل صلاحيتنا المتعلقة بقيادة العمليات المشتركة الى نائب القيادة على وفق متطلبات العمليات والتخطيط.

(2 - 3)

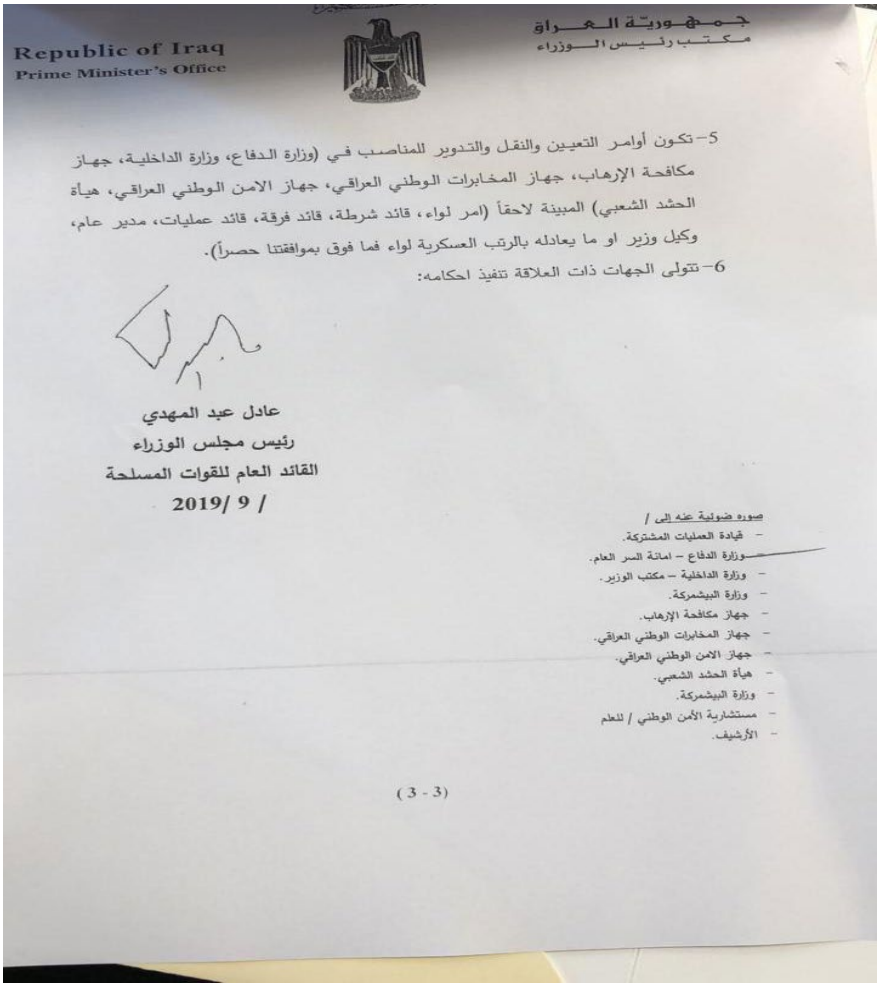

جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء

Republic of Iraq
Prime Minister's Office

5- تكون أوامر التعيين والنقل والتدوير للمناصب في (وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، جهاز مكافحة الإرهاب، جهاز المخابرات الوطني العراقي، جهاز الامن الوطني العراقي، هيأة الحشد الشعبي) المبينة لاحقاً (امر لواء، قائد شرطة، قائد فرقة، قائد عمليات، مدير عام، وكيل وزير او ما يعادله بالرتب العسكرية لواء فما فوق بموافقتنا حصراً).

6- تتولى الجهات ذات العلاقة تنفيذ احكامه:

عادل عبد المهدي
رئيس مجلس الوزراء
القائد العام للقوات المسلحة
2019/ 9 /

صوره ضوئية عنه إلى /
- قيادة العمليات المشتركة.
- وزارة الدفاع – امانة السر العام.
- وزارة الداخلية – مكتب الوزير.
- وزارة البيشمركة.
- جهاز مكافحة الإرهاب.
- جهاز المخابرات الوطني العراقي.
- جهاز الامن الوطني العراقي.
- هيأة الحشد الشعبي.
- وزارة البيشمركة.
- مستشارية الأمن الوطني / للعلم
- الأرشيف.

(3 - 3)

المصادر

أولاً: الكتب والأبحاث

1 ـ أحمد زايد، الدولة في العالم الثالث: الرؤية السوسيولوجيا، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1986.

2 ـ ب. ن. بونوماريوف، القاموس السياسي، ترجمة: عبد الرزاق الصافي، ط2 , بغداد، لا. مط , 1973.

3 ـ باراك سالموني، شراكة مسؤولة: قطاع الأمن القومي العراقي ما بعد 2011 معهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية والدولية، نشرة المجهر السياسي.

4 ـ بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة: جورج جحا، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر , 1972.

5 ـ بوفر، أندريه، مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، دار الطليعة للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1968.

6 ـ بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان 2006.

7 ـ تشارلز ليستر، تحديد معالم الدولة الاسلامية، دراسة صادرة عن معهد بروكنجز الدوحة.

8 ـ جعفر عباس حميدي (د.)، التطورات السياسية في العراق 1941-1953, النجف الأشرف، مطبعة النعمان, 1975.

9 ـ جوديث س. يافية، الشرق الأوسط عام 2015 من منظور أمريكي، ترجمة أحمد رمو، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 2007.

10 ـ جوزيف ستيغليتز وليندا بيلمز في كتاب حرب الثلاث تريليونات الصادر 2008؛ جيفري وايت: متابعة سياسية رقم 771، الجيش العراقي الجديد: المشاكل والتوقعات.

11 ـ خضر عباس عطوان، النظام السياسي في العراق بين الاصلاح والشرعية، قطر، منشورات المركز العربي لدراسة السياسات، معهد الدوحة، 14 نوفمبر 2011.

12 ـ سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة، بغداد، مطبعة الأديب , 1974.

13 ـ سوسن العساف، استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، (بيروت، 2008).

14 ـ السيد عبد الحليم الزيات، في سوسيولوجيا بناء السلطة: الطبقة، القوة، الصفوة. دار المعارف الجامعية، الاسكندرية،1990.

15 ـ طارق محمود شكري، تطبيقات العقيدة الجديدة لحلف شمال الأطلسي، نشرة آفاق إستراتيجية، ع(4)، بيت الحكمة، (بغداد)، 1999.

16 ـ عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار مجدلاوي، عمان، 2006.

17 ـ عبد الوهاب القصاب، إعادة تشكيل الجيش العراقي (رؤية أولية)، بحث مقدم إلى ندوة «مستقبل العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، بتاريخ25 – 28 تموز/يوليو 2005.

18 ـ عزيز الحاج، مع الأعوام، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق بين (1958 ــ 1969)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر , 1981.

19 ـ عصام العطية، القانون الدولي العام، ط 6، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد-كلية القانون، 2004.

20 ـ عطوان، خضر عباس، النظام السياسي في العراق بين الاصلاح والشرعية رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام 2011، دراسة مقدمة إلى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، ت2011/2

21 ـ علي حسن السعدني، الحوار المتمدن-العدد: 4257 بتاريخ 2013/10/27.

22 ـ علي عبد العزيز مرزه الياسري، استراتيجية الامن القومي العراقي، اصدار المركز الوطني للتخطيط المشترك، بغداد، كانون الثاني 2009.

23 ـ علي ناصر علوان الوائلي، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام 1966 , رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية, 2005.

24 ـ عماد علوّ، الاستراتيجية العسكرية لتنظيم داعش الارهابي دراسة في الاساليب القتالية، دراسة مقدمة إلى الحلقة النقاشية حول الدراسة الموسومة تحديد معالم الدولة الاسلامية/للباحث تشارلز ليستر التي عقدت بتاريخ 9/شباط/2015 في مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية القسم الامني والعسكري.

25 ـ عماد علوّ، التسلح العراقي بعد الاحتلال – متلازمة الفساد والإضعاف دراسة تحليلية، مقدمة إلى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة/قطر.

26 ـ عماد هادي علو، احتلال العراق، ممارسة عدوانية غير أخلاقية، بحث مقدم إلى جامعة ناصر الأممية، الدورة (16) للمائـدة المستديــرة لأساتذة الجامعات والمعاهد العليا داخل الوطن العربي وخارجه، الفتـرة من 23 إلي 2006/7/28.

27 ـ عماد هادي علو، العراق والتحالف الغربي، دار زهران للطباعة والنشر، الاردن، عمان 2014.

28 ـ عماد هادي علو، مظاهر الفساد الإداري والمالي ألأمريكي في العراق، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني لكلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، للفترة من25-2011/4/26.

29 ـ عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الامريكية عام ٢٠١١، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، دراسة منشورة.

30 ـ فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا عام 1941, ط2, بيروت، الدار العربية للموسوعات , 1987.

31 ـ فلورنس غاوب: زواج غير سعيد: العلاقات المدنية-العسكرية في عراق ما بعد صدام، دراسة مقدمة إلى مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الاوسط.

32 ـ كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، شركة اياد للطباعة الفنية، بغداد، 1988.

33 ـ كوف، الجنرال أ. استرو، تاريخ فن الحرب، ترجمة العميد الركن صباح الدين الأتاسي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دمشق، 1968.

34 ـ ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الايوبي، دار الطليعة، بيروت، 1978.

35 ـ محمد فتحي أمين، العلم العسكري: مفهومه.. تطبيقاته.. علم الحروب والصراعات.. نظرية الحرب وقوانينها الإستراتيجية، ط1، الأوائل للنشر والتوزيع، (دمشق، 2005).

36 ـ محمود الدرة، ثورة الموصل القومية 1959. فصل في تاريخ العراق المعاصر، بغداد، مكتبة اليقظة العربية , 1987.

37 ـ المسفر، محمد صالح، لا تستفزوا العراق الشقيق، وكالة اليقين للأنباء، بتاريخ: الثلاثاء 2011/6/28.

38 ـ مؤيد الألوسي، العقيدة الحربية واستراتيجية الحرب، مطبعة السيماء، بغداد2018.

39 ـ نضال داوود المومني. الشريف الحسين بن علي والخلافة. منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان 1996.

40 ـ هاري آر. يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2011.

41 ـ هشام القروي، مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية: العراق من المعالجة الأمنية إلى المعالجة السياسية، مقدمة إلى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات/الدوحة 2011.

42 ـ الهيثم الايوبي وآخرون، المؤسسة العسكرية، ج1, بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر , 1977.

43 ـ وليد محمد سعيد الأعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية البريطانية1941, بغداد، دار واسط للدراسات والنشر , 1986.

ثانياً: الوثائق

1 ـ التقرير الاستراتيجي العربي، الجيش العراقي الجديد، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أبريل/نيسان 2005.

2 ـ التقرير الذي أصدره اتحاد العمال الأمريكي، عام 2005.

3 ـ التقرير السنوي لهيأة النزاهة العراقية لسنة 2005.

4 ـ تقرير المفتش العام الأمريكي المختص بشؤون إعادة الإعمار في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 325، آذار 2006.

5 ـ تقرير لجنة بيكر – هاملتون الصادر في 2007.

6 ـ الجيش العراقي الجديد، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،. https://bit.ly/3FOHbZk

7 ـ قانون خدمة وتقاعد البيشمركة (حرس الاقليم) رقم (38) لسنة 2007 الصادر عن برلمان اقليم كردستان.

8 ـ قرار مجلس الأمن رقم 1546 في 2004/6/8.

9 ـ قرار مجلس الأمن، رقم 1483 في 2003/5/22.

10 ـوثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة (29) الملحق (19) القرار (3314 – د29).

11 ـوثيقة الأبعاد الايجابية لاعتماد إستراتيجية الأمن القومي في العراق وآليات التفاعل معها من قبل المؤسسات والشرائح الاجتماعية، اصدار المركز الوطني للتخطيط المشترك، بغداد، كانون الثاني 2009.

12 ـوزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج5، بغداد، لا، ت.

ثالثاً: الصحف والمجلات

1 ـ تسليح الجيش العراقي يثير «رعب» الجيران، جريدة الصباح الجديد، العدد 1357 في 2009/2/21.

2 ـ الثورة (صحيفة)، بغداد، العدد 65 , 1959/1/8.

3 ـ جريدة (الاستقلال) في عددها 902 في 1950/2/14.

4 ـ جريدة (صدى الأهالي) في عددها 124 في 1950/2/15.

5 ـ جريدة الدعوة السياسية، العدد: (1147) الاحد 12 كانون الاول 2010م/5 محرم 1432هـ.

6 ـ جريدة الزمان، طبعة العراق، العدد4074، بتاريخ 2011/12/19.

7 ـ جريدة الصباح، العدد 2332 بتاريخ 2011/8/29.

8 ـ جريدة العالم، العدد 473، الخميس 24 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011.

9 ـ الجيش العراقي يشنّ حملة عسكرية في البصرة لإنهاء النزاعات المسلحة بين العشائر، صحيفة القدس العربي، بتاريخ، 17 كانون الثاني 2016.

10 ـحامد المطلك، الإرادات السياسية وملفات الفساد تعيق تسليح القوات العراقية المسلحة، جريدة الشرق الاوسط، العدد 11959، 26 اغسطس 2011.

11 ـالحديثي، خليل إسماعيل، تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 324، بيروت، شباط/فبراير2006.

12 ـحمزة مصطفى، العبادي يلغي مكتب القائد العام للقوات المسلحة.. ويطيح قائدين عسكريين كبيرين، جريدة الشرق الاوسط، العدد13084، بتاريخ 24 سبتمبر 2014 م.

13 ـالخزرجي، موفق مصطفى، الشرعية الدولية في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة آفاق عربيةالعدد7-8، بغداد، تموز/2000.

14 ـ الخطة الأمريكية لتشكيل الجيش الجديد، جريدة آفاق الحرية، 2008/11/25.

15 ـ السامرائي، وفيق، هل خضع بريمر للكرد وحل الجيش العراقي؟ جريدة الشرق الاوسط ـ العدد 11130، بتاريخ 19 مايو 2009

16 ـ سمير عبيد، الخط السري بين واشنطن وطهران من يصله ومن يقطعه، منشور في جريدة الزمان العدد2298في2006/1/2.

17 ـ صحيفة «الانديبندنت» البريطانية الصادرة، يوم الاثنين 2005/9/19.

18 ـ عبيد، سمير، الخط السري بين واشنطن وطهران من يصله ومن يقطعه، جريدة الزمان، لعدد2298، في2006/1/2.

19 ـ عماد علو، الجهاد الكفائي من معركة الشعيبة إلى الحشد الشعبي، صحيفة الزمان، بتاريخ 16 حزيران 2015.

20 ـ عماد علو، الجيش العراقي ودوره في مراحل بناء وتطور الدولة، جريدة الزمان، العدد 5928-5929، بتاريخ 6-7 كانون الثاني/يناير 2018.

21 ـ عماد علو، الحلف الدولي لمحاربة تنظيم داعش قراءة في المسارات المحتملة، جريدة الزمان، بتاريخ 24 اكتوبر 2014.

22 ـ عماد علو، جاهزية القوات العراقية، جريدة الزمان طبعة العراق، بتاريخ 2009/8/21.

23 ـ غيث الفياض، فضائح صفقات الأسلحة العراقية.. والمجهز القوات الأميركية، صحيفة المستقبل العراقي، بتاريخ 2011/5/29.

24 ـ فرانسيس أ. بويل، الولايات المتحدة كمحتل محارب، العراق وقوانين الحرب، مقالة منشورة في النشرة الإخبارية الأمريكية (Counter Punch) بتأريخ 2005/12/22ونشرت المستقبل العربي ترجمة لها في العدد 324شباط/2006.

25 ـ الفياض، غيث، فضائح صفقات الأسلحة العراقية.. والمجهز القوات الأميركية، صحيفة المستقبل العراقي، بتاريخ 2011/5/29.

26 ـ مجلة الطليعة الكويتية، العدد 1617، السبت 2004/3/3.

27 ـ مجلة المستقبل العربي، تقرير المفتش العام الأمريكي المختص بشؤون إعادة الإعمار في العراق، العدد رقم (325) آذار 2006.

28 ـ المطلك، حامد، الإرادات السياسية وملفات الفساد تعيق تسليح القوات العراقية المسلحة، جريدة الشرق الاوسط، العدد 11959، 26 اغسطس 2011.

29 ـ نوت رويس وتوم فرانك، فضيحة عقود جديدة في العراق، مجلة الطليعة الكويتية، العدد 1617، السبت 2004/3/3.

30 ـ هيوا عزيز، طيارون عراقيون سابقون: المخابرات الإيرانية مسؤولة عن تصفية العشرات منا، جريدة الشرق الاوسط، العدد 11113، بتاريخ 2 مايو 2009.

31 ـ واثق محمد براك، الإستراتيجية ومشتقاته، مقالة منشورة في صحيفة فتى العراق(الموصلية)، العدد (279)،2009/12/19.

32 ـ وفيق السامرائي، هل خضع بريمر للكرد وحل الجيش العراقي؟ جريدة الشرق الاوسط ـ العدد 11130، بتاريخ 19 مايو 2009.

رابعاً: مواقع شبكة الانترنيت

1- Strategic Framework Agreement, U.S. and Iraq

www.marsadiraq.com/articles-authors/opinions/3767.html.

2 ـ اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون بين الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية العراق»، على هذا الرابط:

3 ـ أحمد السهيل، ما وراء انفصال ألوية «العتبات» عن «هيأة الحشد» في العراق؟، موقع اندبندنت عربية، بتاريخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2020، على الرابط الالكتروني، bit.ly/3yh21yB.

4 ـ الإرادات السياسية وملفات الفساد تعيق تسليح القوات العراقية المسلحة، جريدة الشرق الاوسط، العدد 11959، 26 اغسطس 2011؛ https://bit.ly/3n3Z92O.

5 ـ الأمم المتحدة.. هل تنجح في انتشال واشنطن من مأزقها في العراق؟ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، على الرابط/http://www.al-moharer.net/moh261 dirassat261.htm.

6 ـ أميمة يونس، قيادة عمليات دجلة بين الرفض والقبول، موقع skynewsarabia، بتاريخ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2012على الرابط الالكتروني، bit.ly/3IwOyZi.

7 ـ انتوني كوردسمان، الميزان العسكري في الشرق الأوسط نظرة تحليلية شاملة للإنفاق العسكري وانتقال وتوزيع الاسلحة الرئيسية حسب الدول والمناطق والنوعية المطلوبة، عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، منشور في صحيفة الحياة بتاريخ 2001/7/28، ومتاح على الرابط، https://bit.ly/3F0iOH4.

8 ـ إيران تستولي على حقل نفطي للعراق، ‹الشبكة السياسية والاقتصادية العالمية›. على الرابط https://bit.ly/3J3MfKU.

9 ـ أيمن الهاشمي، إيران تستولي على حقل نفطي للعراق، الحوار المتمدن، العدد: 2426، 2008/10/6.

10 ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: استراتيجية لإصلاح القطاع الأمني في العراق، على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3FHWIdP.

11 ـ «بشائر الخير» تلاحق فلول القاعدة الارهابي في ديالى، صحيفة الاتحاد، على الرابط http://bit.ly/2m4aGCv.

12 ـ البيشمركة تعزو الخروقات الامنية في العراق إلى غياب التنسيق بين بغداد واربيل على الموقع الالكتروني، https://bit.ly/3hcVNWl.

13 ـ البيشمركة: لجنة مشتركة مع التحالف الدولي لتطوير البيشمركة، على الموقع الالكتروني. https://bit.ly/31fzyJs.

14 ـ تشكيل هيكلية للبيشمركة بإشراف الناتو، على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3hjfJXh.

15 ـ تصريح الفريق الاول بابكر زيباري متاح على الرابط، http://bit.ly/2kzQ84h.

16 ـ تصريح اللواء جبار ياور المتحدث الرسمي باسم وزارة البيشمركة لصحيفة الشرق الاوسط منشور على موقع مكتب اعلام الاتحاد الكردستاني PUK media بتاريخ2011/1/10.

17 ـ تصريح المتحدث باسم وزارة الدفاع محمد العسكري لـ«السومرية نيوز» بتاريخ 2011/8/14. منشور على الرابط http://bit.ly/2lC99Dy

18 ـ تصريح النائب كمال الساعدي جريدة شمس العراق بتاريخ 2010/9/27

www.iraqsunnews.com/modules.php?name=AvantGo&file

19 ـ تصريح طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية لصحيفة شمس العراق بتاريخ 2010/8/21 على الرابط

20 ـ www.iraqsunnews.com/modules.php?name=News&file=print

21 ـ تفاصيل تشكيل مراكز للعمليات بين الدفاع والبيشمركة بكركوك ونينوى، على الموقع الالكتروني، https://bit.ly/3fXjfVN

22 ـ تفاصيل معركة الزركة في النجف الاشرف، على شبكة هجر الثقافية، بدون تاريخ، على الرابط http://bit.ly/2lAbSxb

23 ـ تفاقم الفساد في العراق، نقلاً عن دار بابل للدراسات، منشور على الرابط، www.saqrcenter.net/?p=2775

24 ـ تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق، ص 18، منشور أيضاً على الموقع الالكتروني، https://bit.ly/2PUYj7e

25 ـ تقرير مكتب المحاسبة الأمريكي GAO الصادر في 23 تموز 2008؛ موقع الجيش الأمريكي لإحصائيات خسائر الحرب،

26 ـ جمال الدين، حمودي مصطفى، المؤسسة العسكرية العراقية بين ماضيها وحاضرها، بوابة ذي قار، بتاريخ: الخميس 2011/7/7.

27 ـ حارث حسن، تنظيم «الدولة الإسلامية» بالعراق: تغلغل في شروخات النظام السياسي، مجلة الخليج الجديد، العدد 2، 10-06-2015 الساعة 12:36، على الرابط، http://bit.ly/2OjvgfX

28 ـ حازم صاغية، مَن حلّ الجيش العراقي واجتثّ البعث؟ موقع قناة العربية، متاح على الموقع الالكتروني، http://ara.tv/64cb8

29 ـ حسن الشمري، خلافات بين العبادي والفياض وتعيين الكعبي يتسبب بانقسامات بين فصائل الحشد، موقع سكاي برس، نشر بتاريخ: 2016/02/23-12:52، على الرابط، http://skypressiq.net/13132.html

30 ـ حسين أحمد السرحان، حشد العتبات وهيئة الحشد الشعبي: استعراض قوة ام انفصال ادوار؟، مقال منشور على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3sugVzr

31 ـ الحكيم، أكرم، الصراع على الأجهزة الأمنية في العراق، المرصد العراقي بتاريخ14 2011/10.

32 ـ حمدي ملك، هل تبني أمريكا جيشاً حديثاً لإقليم كردستان؟ على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/2DSR8KD

33 ـ حمودي مصطفى جمال الدين، المؤسسة العسكرية العراقية بين ماضيها وحاضرها، بوابة ذي قار بتاريخ: 2011/7/7.

34 ـ دراسة أسباب انتحار الجنود في الجيش الأمريكي، جريدة الاقتصادية السعودية بتاريخ 2009/8/16، وعلى الرابط، https://bit.ly/34e0MnL بتاريخ 30، يوليو، 2009.

35 ـ زيد سالم، القصة الكاملة لخلافات الحشد الشعبي في العراق، موقع العربي الجديد، على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3tdwB9n.

36 ـ سروة عبد الواحد، ما هي داعش؟ كيف جاءوا للعراق؟ ما هو مصدر تمويلهم؟ (دراسة مقتضبة عن تنظيم داعش)، منشورة على موقع، https://bit.ly/34FZOB6

37 ـ سقوط الموصل».. تقرير يكشف اللغز، موقع الجزيرة، متاح على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3thtIWA

38 ـ سيّار الجَميل، عبد الرحمن عارف.. رئيس عراقي غادر التاريخ بهدوء! موقع جريدة المدى بتاريخ: الأحد 04-09-2011 05:45 مساء، على الرابط

http://www.almadasupplements.com/news.php

39 ـ السيد الصافي يدعو مجلس النواب والحكومة الإسراع في تنفيذ ملف النازحين ويؤكد على القوات المسلحة تجنب الحاق الأذى بالمواطنين مهما كانت انتماءاتهم، http:// bit.ly/32MjttL

40 ـ السيد الصافي يؤكّد أنّ فتوى الوجوب الكفائي للدفاع عن الوطن تشمل كلّ العراقيين بغضّ النظر عن طوائفهم ودياناتهم وقومياته، http://bit.ly/2Z7Fn8q

41 ـ الشيخ الكربلائي: يحث على التمسك بوحدة الصف، موقع العتبة الحسينية المقدسة، بتاريخ 2014/07/10، على الرابط الالكتروني، bit.ly/3maiqBV.

42 ـ صباح جاسم الفساد يقوض الإعمار ويضع البلد في مقدمة الدول الفاسدة مالياً وإداريا شبكة النبأ المعلوماتية-الأربعاء 26/تشرين الثاني/2008.

43 ـ صباح جاسم، الفساد في العراق: عجز في إدارة ومراقبة الأموال واستعار الحرب مع الفساد، مقال منشور على شبكة النبأ المعلوماتية-الخميس 14/تموز/2008.

44 ـ صباح جاسم، الفساد يقوض الإعمار ويضع البلد في مقدمة الدول الفاسدة مالياً وإداريا، شبكة النبأ المعلوماتية، بتاريخ الأربعاء 2008/11/26.

45 ـ الصراع على الأجهزة الأمنية في العراق 3 ــ 4 أكرم الحكيم، المرصد العراقي بتاريخ14 تشرين1/أكتوبر2011.

46 ـ الطالقاني، علي، النزاهة والفساد في العراق، المركز الوثائقي والمعلوماتي، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام، شبكة النبأ المعلوماتية-الثلاثاء 2007/10/2.

47 ـ العبيدي يكشف خسائر الموصل، موقع وردنا على الرابط، http://bit.ly/2lD3ahG

48 ـ العراق يتسلم أول دفعة من الطائرات الروسية، موقع BBC عربية، على الرابط الالكتروني،bit.ly/3KcXlAS.

49 ـعقوبات أمريكية على 3 قادة لمليشيات عراقية ومليونير فاسد»، موقع الحرة، https://arbne.ws/3tqMt7D .2019/12/6

50 ـعلي الطالقاني، النزاهة والفساد في العراق، المركز الوثائقي والمعلوماتي، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام شبكة النبأ المعلوماتية-الثلاثاء 2 تشرين الاول/2007.

51 ـعلي زياد العلي، النخبة الاستراتيجية ورواد الفكر والرأي في العراق، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط الالكتروني، bit.ly/3HWX5Et.

52 ـعماد علو، أضواء على التلكؤ الأمريكي في دعم العراق، جريدة الزمان، يوليو 12, 2014، متاح على الرابط، https://bit.ly/3r4J1iP

53 ـعماد علو، العراق الحرب الهجينة، قراءة عسكرية في استراتيجية الحشد الشعبي- المركز الاوربي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، http://www.europarabct. com/index

54 ـعماد علو، أمريكا والتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش جعجعة إعلامية فارغة، مقال منشور في جريدة الزمان بتاريخ 3ك2 2015، https://bit.ly/3Fo03gG

55 ـعماد علّو، تنظيم داعش واقع الترتيبات الميدانية والقدرات القتالية، دراسة مشورة على موقع المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب، متاحة على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/33vH5rk.

56 ـعمر النداوي ومايكل نايتس، الميليشيات في قوات الأمن العراقية: السياق التاريخي والخيارات الأميركية ’لى الرابط الالكتروني، https://arbne.ws/3gRAh9c

57 ـالغانمي: خطة لإعادة هيكلة الجيش العراقي، قناة الحرة، على الرابط الالكتروني، https://arbne.ws/35BxzQr

58 ـفدريكو بورساري، إضفاء الطابع المؤسسي على البيشمركة: من اجل استقرار العراق، مقال منشور على الموقع الالكتروني، https://bit.ly/3hcVNWl

59 ـفرزين نديمي، مايكل نايتس. استعراض الميليشيات تحت راية «قوات الحشد الشعبي» (الجزء الثاني): أنظمة القتال البرية، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، بتاريخ 3 آب/أغسطس 2021، على الرابط الالكتروني، bit.ly/3Zpi9cL.

60 ـالفريق صباح علوان العجيلي، الجيش العراقي «الجديد».. الخطة الأمريكية لتشكيل الجيش الجديد، جريدة آفاق الحرية 2008/11/25، http://bit.ly/2lHilGQ

61 ـفلك الدين كإكائي، حديث لوكالة الانباء الكويتية (كونا) بتاريخ 2008/9/9،

62 ـ فلك الدين كإكائي، مجلة روديم (Rûdêm) موقع الرسمي لحكومة اقليم كُردستان ـ العدد 11130، بتاريخ 2008/9/10، متاح على الرابط، http://bit.ly/2lJeZ5P

63 ـ قرار مجلس الأمن رقم: 1546 الخاص بنقل السيادة إلى حكومة مؤقتة وإقامة انتخابات تشريعية. في الرابط: http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/

64 ـ قناة الحرة، هؤلاء هم من أوصت لجنة سقوط الموصل بإحالتهم إلى القضاء العراقي، بتاريخ 2015/8/16، على الرابط، https://arbne.ws/35urNla

65 ـ الكاظمي و«الحشد الشعبي».. صراع الدولة ضد اللادولة بالعراق (تقرير)، على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3IXNLy2

66 ـ كاوه حسن، المجتمع المسيّس في كردستان يواجه نظاماً سلطانياً، مركز كارنيجي للشرق الاوسط، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني، https://bit.ly/30VRJno

67 ـ لجنة مشتركة مع التحالف الدولي لتطوير البيشمركة، على الموقع الالكتروني، https://bit.ly/31fzyJs

68 ـ المالكي: انا من أسس الحشد.. وعلى الدولة نزع السلاح بـ«القوة»، موقع بغداد اليوم، بتاريخ 21-02-2023، على الرابط الالكتروني، bit.ly/3ygZAMt.

69 ـ مايكل نايتس وجبار جعفر، استعادة فخر الجيش العراقي وروحه القتالية، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، بتاريخ 8 تموز/يوليو 2015 على الرابط .https://bit ly/34vCKW1

70 ـ مايكل نايتس، «عقوبات على شخصيات سياسية عراقية: الأثر والرسالة»، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2019/7/19 على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3B48Ulr

71 ـ مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 63-37-36/www.mesj.com-37.html

72 ـ محاولة اغتيال الكاظمي.. هل تكون بداية نهاية الميليشيات؟ على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3Gkj584

73 ـ محمد الياسين، تحت المجهر، فضائح وثائق ويكي ليكس.. إيران وتصفية الطيارين العراقيين!، موقع تجمع الوحدة الوطنية العراقية، على الرابط الالكتروني، https:// bit.ly/3tNztK6

74 ـ محمود أبوبكر، الحشد الشعبي في العراق: من فصائل غير نظامية إلى تشكيل قتالي رسمي، موقع بي بي سي، على الرابط الالكتروني، bit.ly/3KFau5N.

75 ـ المسفر، محمد صالح، لا تستفزوا العراق الشقيق، وكالة اليقين للأنباء، بتاريخ: الثلاثاء 28-06-2011، http://bit.ly/2kpbUIb

76 ـ معارك عنيفة في البصرة لليوم الثالث، موقع BBC، بتاريخ الخميس 27 مارس 2008 GMT 08:34، على الرابط، https://bbc.in/2lAbBu9

77 ـ مفهوم الجماعة، على الرابط الالكتروني، bit.ly/3HB6eB9.

78 ـ مقتل قاسم سليماني قائد فيلق القدس الإيراني في ضربة أمريكية ببغداد، على الرابط الالكتروني، https://bbc.in/3rdN5gq

79 ـ موقع BBC، بتاريخ 08 أبريل 2007 GMT 09:30، على الرابط، https://bbc.in/2lAbBu9

80 ـ ناجي ألغزي، هل توجد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في العراق، مقال منشور في 17كانون الثاني 2009 على الموقع الكتروني لصحيفة دروب).

81 ـ نبراس المعموري، سلاح وعتاد وفنون التهريب في ارض الرافدين، الحوار المتمدن، العدد 2333، في 2008/7/5، على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3FSxtoF

82 ـ هشام الهاشمي، تحليل: الخلاف الولائي والمرجعي داخل الحشد الشعبي، صحيفة العالم الجديد، متاح على الرابط، https://bit.ly/3d0u7kM

83 ـ وزير الدفاع العراقي يحذر من ترهل الجيش، موقع الجزيرة بتاريخ 17 شباط 2015، متاحة على الرابط الالكتروني، http://bit.ly/2KqwhgU

84 ـ وكالة انباء براثا، تقرير عن ظاهرة «الجنود الفضائيين» التي أثارت غضب المالكي، https://bit.ly/3kA8J9f

85 ـ يوسف الحسيني وطارق ماهر، العراق.. قتلى في فض اعتصام الرمادي، سكاي نيوز عربية، الإثنين 30 ديسمبر, 2013-09:39 على الرابط http://bit.ly/2knKW3E

خامساً: المصادر باللغة الإنكليزية

1- Armed Conflict in Syria: Overview and U.S. Response,» Congressional Research Service, 12 Feb 2020, at: https://bit.ly/3bqqoM9 , (Date of Entry: 13 May 2020).

2- C. Anthony Pfaff, PROFESSIONALIZING THE IRAQI ARMY: US ENGAGEMENT AFTER THE ISLAMIC STATE, Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, January 2020.

3- Dennis P. Chapman, «Security Forces of the Kurdistan Regional Government» (research paper, U.S. Army War College, 2009), p99, http://oai.dtic.mil/oai/oai?verb=getRecord&metadataPrefix=ht.

4- Dr. Linda Bilmes in January 2007 a working paper entitled (Soldiers Returning from Iraq and Afghanistan: Long-Term Costs) available at the link. https://bit.ly/3yWgIXh.

5- Frederick W. Kagan, «Iraq Threat Assessment.

6- Haddad, Fanar, The Hashd: Redrawing the Military and Political Map of Iraq, Middle East Institute, 9 April 2015 , https://bit.ly/3FI2YRA.

7- Joint Intelligence Preparation of the Operational environment, 21 MAY 2014, bit.ly/3RJr2uT.

8- Karl Kaltenthaler, Munqith Dagher, Anthony Cordesman, A U.S.-Iraq Strategic Dialogue: A Question of Interests and Expectations, Fikra Forum, May 14, 2020, bit.ly/3Zdg1oI.

9- Karl Kaltenthaler, Munqith Dagher, Anthony Cordesman. A U.S.-Iraq Strategic Dialogue: A Question of Interests and Expectations, at: https://bit.ly/3FHLupM, (Date of Entry: 13 October 2021).

10- Martin S. Indyk, «U.S. strategy toward Iran, The Brookings Institution,» 28, Mar 2017, at: https://brook.gs/2yHlPjt, (Date of Entry: 13 May 2020).

11- Measuring Stability and Security in Iraq, March 2008, Report to Congress. https://bit.ly/3HfM91K.

12- Michael Knights, «U.S. Interests and the Unsustainable Status Quo in Iraq,» The Washington Institute for Near East Policy, 12 Nov 2019, at: https://bit.ly/2LozNcL , (Date of Entry: 13 May 2020).

13- Michael Lipin, Rikar Hussein, «Pro-Iran Shiite Militias in Iraq Expanding Despite Iraqi Leaders' Efforts to Curtail Them,» Voanews, 22 Sep 2019, at: https://bit.ly/2T1GEwQ, (Date of Entry: 13 May 2020).

14- Randa Slim. A moment of reckoning for the US and Iraq, Middle East Institute, June 9, 2020, bit.ly/41ulwRD.

15- Suadad al-Salhy. Attack of the drones: The true power of Iraqi paramilitaries' aircraft revealed, Middleeasteye, Available at, https://bit.ly/3pfLIhm.

16- The cost of the war: A comment on Stiglitz-Bilmes. Congressional Budget Office, Posted on April 8, 2008, bit.ly/3lhCkdT.

17- The Dangers to the United States, Iraq, and Mideast Stability of Abandoning Iraq at the End of 1111.» AEI. May 1111: http://www.aei.org/paper/111112.

18- The evolution of the Peshmerga, CRU Report March 2018، https://bit.ly/2QiQNmY.

19- Thom Shanker, THE STRUGGLE FOR IRAQ: THE MILITARY; General Says Training of Iraqi Troops Suffered from Poor Planning and Staffing, The New York Times, Feb. 11, 2006.

20- U.S. Department of State, «Northern Iraq: KDP and PUK to Unify Administrations and Peshmerga, Turkmen Participate in Irbil Protest, PUK Complains of ITF Incitement,» March 4, 2003, published by WikiLeaks, http://wikileaks.org/cable/2003/03/03ANKARA1391.html.

21- Verena Gruber, «Revisiting Civil-Military Relations Theory: A Case of the Kurdish Regional Government of Iraq,» (master's thesis, Lund University, 2015).,p30 , https://bit.ly/3gjZsjL.

استحوذت عملية إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية العراقية منذ عام ٢٠٠٤، ولا تزال، على أهمية محورية تجاوزت الإطار المباشر لها، وسوف تمتد إلى آفاق أرحب تتعلق بمستقبل العراق وطبيعة التوجهات الاستراتيجية الكبرى للسياسة العراقية في المستقبل، سياسياً وعسكرياً، اقتصادياً واجتماعياً. إلا إن الغموض وعدم الشفافية لايزال يكتنف العديد من مسارات إعادة بناء القدرات التسليحية والتدريبية، مما يجعل ذلك من الاشكاليات التي واجهتنا في هذا الكتاب، والتي يصعب معها الاحاطة بكل المعضلات والتحديات التي واجهت مسارات إعادة بناء القدرات التسليحية والتدريبية، منذ تشكيلها في 2004 ولغاية عام 2020، في قراءة تحليلية موضوعية ومهنية محايدة، لمسارات النجاح والاخفاق التي مرت بها المؤسسة العسكرية العراقية، طيلة سنوات تطورها المتزامن مع صراعها ضد أعتى وأشرس التنظيمات الارهابية المتمثلة بتنظيم داعش الارهابي، وانتصرت عليه في حرب ضروس استمرت لأكثر من اربعة سنوات، لاسيما أن المؤسسة العسكرية العراقية الجديدة، جرى بنائها وفقاً لمتطلبات آنية وبغياب الرؤية الاستراتيجية الشاملة، الأمر الذي أدى بشكل واضح إلى بقاء معادلة التوازن الاستراتيجي في الحرب ضد تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) تميل لصالح التنظيم الارهابي المتطرف طيلة الاشهر التسعة التي أعقبت احتلاله الموصل وتكريت واجزاء واسعة من ديالى والانبار.

ISBN 978-1-7747220-2-2

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D
www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
00964782622246
ص.ب. 252
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية